تسرب الرأسمالية إلى تونس

في عهد الحماية

رضا الزواري



تسرب الرأسمالية إلى تونس

في عهد الحماية

رضا الزواري

تقديم

نضع بين يدى القارىء هذا التأليف الذى يتتبع مراحل دخول الرأسمالية الى تونس فى عهد الاستعمار. ولا يخفى على أحد أهمية هذه المسألة لمعرفة حقيقة العلاقات الاجتماعية ليس فى تلك الفترة فحسب بل كذلك فى الفترات اللاحقة. فقد شكلت منعرجا هاما فى تطور التشكيلة الاجتماعية التونسية مما جعل دراستها مفتاحا لفهم المجتمع التونسى المعاصر.

لقد بدأت مسألة العلاقات الرأسمالية وكيفية نشوئها فى العالم العربى تشد انتباه الباحثين العرب وبدأت تظهر بعض الدراسات حول مختلف التشكيلات الاجتماعية العربية وتأثير الرأسمالية وهى أعمال رغم أهميتها تبقى قليلة مقارنة بخطورة الموضوع النظرية والسياسية لفهم الواقع العربى الراهن. نذكر على سبيل المثال محاولات الطيب التزينى، سمير أمين، محمود حسين، فؤاد رؤوف وغيرهم. أما فى تونس فان مثل هذه الدراسات منعدمة أو تكاد على أقل تقدير بالنسبة لما نشر حول الموضوع وحتى القلة القليلة التى خاضت فى المسألة فانها كلها تقريبا عبارة عن بحوث جامعية مكتوبة باللغة الفرنسية (1) فلا يستطيع القارىء المتوسط الاطلاع عليها.

لا تدعى هذه الدراسة سد هذا الفراغ فهى لا تمثل الا محاولة

بسيطة تهدف الى طرح المشكل أكثر من الالمام به من كل جوانبه. ثم انها لا تمثل بحثا أكاديميا اعتمد على وثائق جديدة لم تنشر بعد. كما أنها لا تتحدد بفترة معينة أو قطاع معين بل أرادت أن تكون دراسة شاملة تمسح فترة تاريخية طويلة نسبيا تعتمد على بعض الدراسات الجاهزة حول العلاقات الاقتصادية فى تلك الفترة فوظفتها وطبقت عليها المنهج المادى الجدلى مقارنة دخول الرأسمالية الى تونس بنشأة الرأسمالية فى أوروبا لا أدرى مدى نجاح هذا العمل فى توضيح الموضوع المطروح المهم أنه وقع طرحه ومن اجتهد وأصاب فله أجران ومن اجتهد ولم يصب فله أجر واحد.

(1) لقد انتهت كتابة هذه الدراسة فى أواخر سنة 1976 ولم تظهر بعد بعض البحوث الجامعية حول الموضوع لذلك لم أتمكن من الاطلاع عليها الا مؤخرا.

I - لمحة حول المفاهيم الاساسيـة المعتمدة في الدراسـة

الطريقة والمفاهيم المعتمدة في هذه الدراسة

ان توضيح الطريقة والمفاهيم التى استعملت فى هذه الدراسة هام جدا، ذلك لان مجموعة من الاخطاء والتقييمات الخاطئة لنوعية العلاقات الاجتماعية السائدة فى تونس، نتجت أما عن جهل للمفاهيم الاساسية للمادية التاريخية، أو عن فهم خاطىء لها لذا نرى أن هذه التقييمات، أما أن تكتفى بعملية تعميم ظاهرة وجدت فى احدى مناطق البلاد كوجود الخماسة فى بعض مناطق الجنوب وتعميمها على كامل البلاد، واعتبارها العلاقات الاساسية أو تكتفى بسحب ميكانيكى لواقع وجد فى الصين أو فى غيره من بلاد العالم الثالث فى فترة تاريخية معينة وفرضه فرضا على المجتمع التونسى، ويؤدى ذلك الى تبعية ايديولوجية وسياسية تمثل الاطار لكل نظرة اسقاطية ودغمائية كالقول أن علاقات الانتاج فى تونس هى علاقات شبه اقطاعية.

ان التوضيح النظرى الذى سنقوم به سيرتكز على معنى المنهج التاريخى العلمى أولا، ثم المفاهيم الاساسية المستعملة فى الدراسة كنمط الانتاج، والتشكيلة الاجتماعية، وهيمنة نمط انتاج على أنماط أخرى، والتراكم التابع، والتراكم البدائى وخاصيات نمط الانتاج الرأسمالى ودخول الرأسمالية فى بلد تابع. أى ربطه بهيمنة الرأسمالية العالمية الخ ...

ـ حول المادية التاريخية

ان ربط الخطأ فى تحديد طبيعة العلاقات السائدة فى تونس، الذى قامت به بعض التيارات، بخطء وخلط نظريين على مستوى فهم

المادية التاريخية ليست عملية اعتباطية، هذا الربط يبرز بوضـوح حين نعلم بأن هذه التيارات، ترى فى المادية التاريخية، مجموعة من المراحل العامة التى تعتبر أطرا لكل المجتمعات الانسانية ماضيـــا وحاضرا ومستقبلا. أى أن المجتمعات الانسانية تمر حتما بخمس مراحل أساسية أو أنماط انتاج، تبدأ بنمط الانتاج المشاعى البدائى، وتمر بنمط الانتاج العبودى، والاقطاعى، ثم أخيرا تنتقل الى نمط الانتاج الرأسمالى، ونمط الانتاج الجماعى فكل مرحلة تمثل تطـورا للمرحلة التى سبقتها ومنطلقا للمرحلة اللاحقة. وهكذا فكما مـرت المجتمعات الاوروبية بهذه المراحل فقد مرت تونس كذلك وستمـر بهذه المراحل الخمس، فالذى يهدى تحليل هذه التيارات ليس الواقع الملموس والصراع الحقيقى، بل ضرورة اخضاع الواقـع مهمـا كان الثمن والنتيجة الى هذه المراحل.

ان هذه النظرة تحنط وتعقم المادية التاريخية من جهة وتجمد الواقع من جهة أخرى لانها لا تمسكه فى تنوعه وحركته.

فهى تحول المادية التاريخية من هـاد ومرشد لتحليل الواقع والممارسة السياسية - لان روح المادية التاريخية هى التحليـــل الملموس للواقع الملموس - الى نظرة هيجلية تطورية تجعل من الواقع الملموس انعكاسا لمبادىء ثابتة تعتبره تجسيدا لها. فالتاريخ يتجـه فى خط مستقيم وثابت نحو تحقيق فكرة ومبدأ مسبق يقع الاقتراب منه تدريجيا، وهو المرحلة الجماعية. فهكذا تصبح المادية التاريخية نظرة مثالية تطورية ساذجة مقابل هذه النظرة فان تاريخ نشأة قوانين المادية التاريخية يبين أنها لم تنشأ نتيجة عملية تأملية عقلية

بل من خلال عملية تتبع للواقع الملموس والممارسة من جهة ونقد للنظريات الفلسفية المثالية والاقتصادية الكلاسيكية. فهى عملية معقدة لبناء نظرى تبتعد فى نفس الوقت عن التجريبية وعن المثالية. فهى تتجه الى مسك الواقع فى تعقده وتنوعه، وبالتالى فقوانينها تبنى من خلال الممارسة الفعلية وتخضع الى الواقع الذى يعدل منها. فالمادية التاريخية ليست علم تطور أنماط الانتاج، بل هى تحليل ملموس للواقع. فالتاريخ فى نظرها لا يتقدم فى اتجاه خطى مستقيم، لتحقيق غاية مسبقة، بل يتجه عبر عملية معقدة وصراعية يتعرض خلالها الى منعرجات، لذلك فالمادية التاريخية بعيدة عن أن تكون نظرة اسقاطية دغمائية، لانها تبقى متفتحة مستعدة لان تتعدل تبعا لما يقتظيه الواقع والممارسة (1).

بعض مفاهيم المادية التاريخية

أ ـ نمط الانتاج

ان نمط الانتاج يحدد بوجود طبقتين متناقضتين، وهما الطبقة المالكة لوسائل الانتاج والطبقة المنتجة مباشرة (طبقة الاقطاعيين والاقنان فى نمط الانتاج الاقطاعى) (طبقة البورجوازية وطبقة العمال فى نمط الانتاج الرأسمالى). ان العلاقة التى تربط بين الطبقتين تتميز بحصول الطبقة المالكة لوسائل الانتاج على الفائض الذى ينتجه المنتج المباشر.

---

(1) انظر فى ذلك التوسر « قراءة رأس المال » بولنزاس « السلطة السياسية والطبقات الاجتماعية » منشورات MASPERO

يمكن أن نفرق بين نوعين من أنماط الانتاج : نمـط الانتـاج الرأسمالى الذى يتميز بوجود طبقتين، البورجوازية المالكة لوسائل الانتاج، والطبقة العاملة المنتجة مباشرة أى أن الفائض الذى يحصل عليه الرأسمالى يأخذ شكل فائض القيمة، كما تأخذ قـوة العمـل والمنتوج شكل بضاعة فيتعمم الانتاج البضائعى على كل المستويات. ومن هنا تنتج الايديولوجية البضائعية التى تأخذ شكلا اقتصاديا.

قبل نشأة نمط الانتاج الرأسمالى كانت توجد أشكال عديدة من أنماط الانتاج الما قبل رأسمالية. عموما يمكن أن نلخص خصائصها كما يـلى :

1 ـ ان الوسيلة الاساسيـة للانتـاج هى الارض التى أما أن تكون ملكيتها فردية أو جماعية

2 ـ يوجد تناقض بين طبقتين : الفلاحون الذين يملكون فى بعض الحالات قطعة من الارض ووسائل للعمل وطبقة المالكين الفرديين للارض بالنسبة لنمط الانتاج الاقطاعى والارستقراطية الحاكمة بالنسبة لنمـط الانتـاج الجبائى والآسيـوى.

3 ـ المنتوج وقوة العمل لا يأخذان شكلا بضائعيا

4 ـ الفائض يأخذ شكل ضريبة أو ريع طبيعى فى أغلب الحالات

5 ـ ابتـزاز الفائض يقـع بالعنف وبوضـوح، لـذا فالطبقـة المهيمنة تحتاج الى ايديولوجية غيبية لتبرير هذه العملية.

ب ـ التشكيليـة الاجتمـاعيـة

لا يوجد نمط انتـاج بمفرده، بل مجموعة أنماط انتاج تؤلف

التشكيلة الاجتماعية ـ هذا اذا ما استثنينا نمط الانتاج الرأسمالي الذي يتجه الى الهيمنة أكثر فأكثر وبشكل موسع على الانماط الاخرى حتى يقضي عليها ـ ان تشكيلة اجتماعية مؤلفة من أكثــر من نمط انتاج تتهيكل في ما بينها باعتبار نمط انتاج مهيمن أي يهيمن على الانماط الاخرى. هذا يعني أن في تشكيلة اجتماعية يوجد أكثر من طبقتين في تناقض بينهما، مع وجود طبقة مهيمنة اقتصاديا وسياسيا وايديولوجيا (1).

ج ـ مفهــوم هيمنــة نمـــط انتـــاج

ان كثيرا من الاخطاء النظرية تتسرب الى بعض التحاليل، نتيجة الخلط الذي تقع فيه بين نمط الانتاج والتشكيلة الاجتماعية. فهي تأخذ شكل انتاج معين مثلا الفلاحي التقليدي أو الحرفي وتعممه على كل المجتمع تاركة أشكال الانتاج الاخرى التي تتواجد معه، والتي لها دور كذلك في تحديد شكل الانتاج الاول. وهذا الخلط النظري بين نمط الانتاج والتشكيلة الاجتماعية، يمتد الى خطا نظري لمفهوم هيمنة نمط الانتاج على أنماط أخرى في تشكيلة اجتماعية. فالبعض يفهم الهيمنة باعتبارها هيمنة فضائية مكانية فمثلا يكتفون بابراز انتشار شكل عمل معين (كالخماسة والمرابعة والمحاصة) ويعتبرونه نمط انتاج مهيمن. أما البعض الاخر فهم يعزلون ظاهرة معينة، مثلا شكل انتاج معين يوجد في احدى مناطق البلاد، الجنوب، أو الوسط، أو بعض العادات والتقاليد، أو العلاقات التقليدية بين عامل زراعي

---

(1) انظر سمير أمين ـ التطور اللامتكافيء ـ منشورات MINUIT
ألثوسر ـ قراءة رأسمال ـ

ومالك الارض وبين صانع وصاحب المصنع (مثلاعلاقات قرابة، أو أبوية الى آخره) ويعتبرون أنها تمثل نمط الانتاج السائد. هذه النظرة الخاطئة، بعيدة عن النظرة المادية التاريخية فهى تعكس نظرة سوسيولوجية ميدانية تتفق مع النظرة الكلاسكية حول مجتمعات « العالم الثالث » وهى النظرة الثنائية التى ترى أن هذه المجتمعات تتميز بوجود قطاع عصرى للانتاج موازيا للقطاع التقليدى الاكثر انتشارا. وتطور هذه المجتمعات يتجه نحو اللحاق بالمجتمعات العصرية التى تعتبر بالنسبة اليها نموذجا تهتدى به ومقابل هذه النظرة الساذجة تبرز المادية التاريخية ان الهيمنة تعنى أولا وبالذات خضوع أنماط الانتاج الاخرى الى النمط المهيمن ويبرز ذلك فى عملية اعادة انتاج التشكيلة الاجتماعية برمتها عن طريق النمط المهيمن أى خضوع أنماط الانتاج للنمط المهيمن، وذلك بتوظيفها لصالحه وتشويهها وجعلها تابعة له، اذن فالهيمنة ليست مكانية بل تحدد بقدرة نمط انتاج على اعادة انتاج كل التشكيلة عبر عملية معقدة مثلا هيمنة نمط الانتاج الرأسمالى على أنماط انتاج ما قبل رأسمالية تمر عبر عملية التراكم الرأسمالى التى تجاوزت الهيمنة فى التشكيلة الاجتماعية الواحدة مثلا فرنسا لتنفذ وتخضع أنماط انتاج ما قبل رأسمالية مثلا تونس بدخول الاستعمار فالذى يحدد هيمنة نمط انتاج هو شكل الحصول على الفائض وتوزيعه على مختلف الفئات والطبقات وبالتالى هيمنة طبقة أو مجموعة فئات على طبقات أخرى. سياسيا وايديولوجيا.

د ـ التراكم البدائى

هو مفهوم يحدد العمليتين التاريخيتين اللتين وقعتا فى مرحلة انتقال المجتمعات الاوروبية من اقطاعية الى رأسمالية وتتمثلان فى تراكم نقدى جاء عن طريق التجارة وخصوصا منها البعيدة وفصل المنتجين المباشرين عن وسائل انتاجهم (الفلاحون، الحرفيون) لتكوين العمال الذين يبيعون قوة عملهم بصفة حرة، وهما عنصران ـ محددان فى نشأة نمط الانتاج الرأسمالى فى أوروبا، أما التراكم البدائى فى المجتمعات المهيمن عليها فقد تم عن طريق تدخل نمط الانتاج الرأسمالى اليها وبالتالى لا يمثل افرازا داخليا حيث أن التراكم المالى للثروة النقدية بالنسبة لهذه المجتمعات لم يؤد الى فصل المنتجين المباشرين عن وسائل انتاجهم وباتالى الى نشأة نمط الانتاج الرأسمالى. لكى تقع هذه العملية يجب انتظار دخول الرأسمالية الاوروبية.

ك ـ التراكم الرأسمالى

ويتمثل فى تحويل جزء من فائض القيمة الى رأسمال أى الحصول على وسائل انتاج جديدة تزيد فى توسيع نمط الانتاج الرأسمالى هذا التوسيع يزيد فى نسبة تطور الرأسمال القار على حساب الرأسمال المتغير وهو بالتالى يزيد فى توسيع قاعدة البطالين أكثر فأكثر التى يسميها ماركس « بالجيش الاحتياطى » (1).

ان توسيع قاعدة الرأسمال القار على حساب الرأسمال المتغير تتجه نحو زيادة مركزة وسائل الانتاج عند عدد قليل من المالكين

---

(1) انظر ـ كارل ماركس ـ للنين منشورات دار التقدم موسكو

والقضاء على الاخرين أى تكوين الاحتكارات التى تبرز القيمة العالمية للرأسمال حيث يتجه هذا الاخير الى اكتساح المجتمعات الاخرى أكثر فأكثر ويركز قواعد النظام الامبريالى الذى هو أعلى مراحل التطور الرأسمالى اى الوجه الاخر للراسمالية الاحتكارية.

ان اتجاه نمط الانتاج الرأسمالى نحو التوسع أكثر فأكثر يبرز فى ثلاث مستويات بالمرونة النسبية لانتقال الرأسمال والبضائع وقوة العمل مع بقاء هذه الاخيرة مرتبطة بالتشكيلات الاجتماعية المحلية لانها تتدخل فيها عناصر ذاتية كالدولة والقانون والتحويلات الاجتماعية.



II - مقدمة عامة حول اشكالية الدراسة

مناقشة نظريـة لمسألة نشأة الرأسماليـة
فى البلاد الرأسمالية وفى تونس فى فترة الحماية

يمكن أن نحصر مستوى نقاش مسألة نشوء وتطور الرأسمالية فى ثـلاث نظـريـات :

ـ الاولى ترى أن الرأسمالية نشأت عن طريق تفكك داخلى لنمط الانتاج الاقطاعى، فقد وصل استغلال الاسياد وضغطهم وتعسفهم على الاقنان درجة قصوى لم يعد تحملها ممكنا من طرف هؤلاء الامر الذى أدى بهم الى ترك أراضيهم والنزوح (1)

ـ أما النظرة الثانية فيمثلها بول سويزى (2) ترى أن الرأسمالية نشأت نتيجة لتفكك العلاقات الاقطاعية تحت وطأة التجارة أى ان تفكك هذه العلاقات تم عن طريق عملية خارجية.

ـ لم تأت النظرة الثالثة كحل وسط بين هاتين النظرتين بل جاءت لتبرز تعقد عملية تفكك العلاقات الاقطاعية ونشأة نمط الانتاج الرأسمالى فترى أن نمط الانتاج الرأسمالى نتج عبر عمليتين معقدتين الاولى تمثلت فى تراكم الرأسمال النقدى (عن طريق التجارة والربا) والثانية فى فصل المنتج عن وسيلة انتاجه. هاتان العمليتان المعقدتان يسميهما ماركس بالتراكم البـدائى الذى يمثل مرحلة انتقال مـن الاقطاعية الى الرأسمالية.

هذه العملية خلقت شروط نشأة نمط الانتاج الرأسمالى الذى

---

(1)م وريس دوب دراسات فى تطور الرأسمالية، الانتقال من الاقطاع الى الرأسمالية منشورات دار ابن خلدون

(2) انظر بول سويزى الانتقال من الاقطاع الى الرأسمالية

نضج واكتمل عندما تحول المشغل الحرفى الى مصنع أى عندما تطورت عملية تقسيم العمل وتوسع الانتاج من أجل التبادل، وقد تطورت هذه المصانع فى البداية فى المدن الحرة بعيدة عن المدن التى كان يسيطر عليها السادة الاقطاعيون لتنتشر فى ما بعد.

هذا التحول تم عبر عمليتين أما عن طريق سيطرة التاجر على المعمل الحرفى وتحويله الى مصنع عن طريق الرأسمال النقدى الذى يمتلكه أو عن طريق تحويل تدريجى للحرفى الى رأسمالى وهو ما يعتبره ماركس الطريقة الثورية لنشأة الرأسمالية.

بالاضافة الى هذه النظرات الثلاثة وجدت نظرة رابعة خارجة عن الفكر الماركسى وهى نظرة ماكس فيبر (3) MAX WEBER التى تربط نشأة الرأسمالية بنشأة ايديولوجية دينية وهى البروتستينية التى خلقت الاطار النفسى الذى دفع اشخاصا الى المبادرة والنشاط فهى لا تربط نشأة الرأسمالية بالظروف المادية بل بتصورات ايديولوجية.

لم تبق هذه النظرات مرتبطة بنشأة الرأسمالية فى المجتمعات الاوروبية الغربية بل تعدتها الى معاينة وبحث هذه النشأة فى كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتى واليابان لتنتقل فى ما بعد لتوجه اهتمامها الى المجتمعات المولى عليها.

ان أهمية نشأة الرأسمالية فى الولايات المتحدة ترتبط بالطابع

---

(3) انظر البروتستينية والروح الرأسمالى منشورات PLON

الخاص الذى أخذته أشكال الملكية هناك فهى لم تعرف نمط الانتاج الاقطاعى بل برز شكل من أشكال العمل العبودى خصوصا فى المناطق الزراعية الجنوبية مع انتشار واسع للملكية الصغيرة والمتوسطة المتفرقة لذلك فلم تتعرض نشأة الرأسمالية هناك الى ضرورة تفتيت علاقات اقطاعية قوية كما كان الشأن فى أوروبا. ولعل هذا السبب هو الذى يفسر سرعة نشأة وتطور العلاقات الرأسمالية فى الولايات المتحدة فالبطىء الذى عرفته نشأة العلاقات الرأسمالية فى أوروبا الغربية والشرقية (مئات السنين) نتيجة الصراع الذى قام به الاقطاعيون ومجابهتهم لعملية تفتت علاقات الانتاج القائمة لم تمر به الولايات المتحدة نتيجة هشاشة العلاقات الما قبل رأسمالية هناك.

كما اهتم « لينين » بنشأة وتطور الرأسمالية فى روسيا فى اطار صراعه السياسى والايديولوجى ضد الشعبويين اللذين أنكروا نشأة العلاقات الرأسمالية فى روسيا، وأبرز « لينين » فى مؤلفه « تطور الرأسمالية فى روسيا » بوادر الرأسمالية وذلك بالتمايزات التى برزت بين الفلاحين وتوسع الملكية الفردية وتوسع تقسيم العمل فى المشاغل ونمو الصناعة الكبرى وانفصال الزراعة عن الصناعة وتكون السوق الداخلى وظهور العامل المأجور. ان أهمية الملكية الصغيرة الزراعية يعطى دورا هاما للريف حيث أن مكننة الزراعة تبقى نسبيا محدودة وبالتالى عائقا أمام نمو الرأسمالية فى الريف بشكل واسع وهو يشبه الى حد ما وقع فى فرنسا حيث اضطرت البورجوازية الصناعية للتحالف مع الفلاحين الصغار لضرب الاقطاع وقد تمثل ذلك فى ظاهرة نابليون بونبارت. كما أن بقاء الملكية الصغيرة منتشرة

نسبيا هى التى تحدد الثورة الاشتراكية اذ أن الطبقة الشغيلة مضطرة الى التحالف مع هذه القاعدة العريضة من الفلاحين الصغار.

أما اليابان فان نشأة الرأسمالية فيها تتميز بخاصيتين :

أ ــ تدخل السلطة السياسية وهنا السلطة الامبراطورية للتشجيع على الاسراع فى عملية التصنيع.

ب ــ الشبه الكبير الموجود بين هيكل العلاقات الاجتماعية فى الريف اليابانى أى هيمنة نمط الانتاج الاقطاعى والعلاقات الموجودة فى الارياف الاوروبية. وهى ظاهرة تتميز بها اليابان دون البلاد الاسيوية الاخرى. هذه العناصر هى التى أدت الى نمو داخلى للرأسمالية فى اليابان بدون أن تحتاج الى تدخل خارجى.

تلك هى اذن أهم مراحل ومميزات نمو الرأسمالية فى كل من أوروبا والولايات المتحدة واليابان والاتحاد السوفياتى. سنقوم بمقارنة نمو الرأسمالية فى هذه البلاد بالبلاد التونسية.

أولا نلاحظ أن تونس قبل دخول الرأسمالية لم تعرف نمط انتاج اقطاعى، على كل تقدير لم تعرفه كنمط مهيمن وهنا نذكر بما كتبه ماركس حول علاقات الملكية فى «الجزائر» التى يمكن مقارنتها بعلاقات الملكية فى تونس « الجزائر هى التى تحتفظ بعد الهند بأهم آثار الشكل القديم للملكية العقارية، فقد كانت الملكية القبلية والعائلية المشتركة الشكل الاكثر شيوعا فيها. وقد عجزت قرون من السيطرة العربية والتركية وأخيرا الفرنسية، الا فى الحقبة الاخيرة، ورسميا منذ قانون 1873 عن تحطيم التنظيم القائم على أساس رابطة الدم والمبادىء النابعة

منه وعدم جواز تقسيم الملكية العقارية والتصرف بها » (1). ويضيف ماركس ليبرز خصوصية الملكية « لم تفض السيطرة التركية بصورة من الصور الى تطور اقطاعى على المنوال الهندوستانى (فى زمن انحطاط المغول) والسبب الذى حال بينها وبين ذلك التطور هو المركزة الشديدة للادارة المدنية والعسكرية فى الجزائر ».

فقد كانت « هذه المركزة تحول دون امكانية احتكار وراثى للوظائف المحلية وتمنع تحول القائمين عليها الى ملاك أرض كبار شبه مستقلين عن الدايات، وكان جميع الدايات والقادة المحليون الذين يلتزمون عادة بجبي الضرائب فى مناطقهم لا يبقون في الوظيفة سوى سنوات ثلاث وكان هذا الدور منصوصا عليه فى القانون بدقة وكان عمليا يتم بسرعة أكبر» (2) فالذى يميز اذن التشكيلة الاجتماعية فى الجزائر هى مركزة السلطة السياسية والملكية الجماعية للارض فالارستقراطية وعمالها يكتفون بالحصول على الضرائب من الفلاحين والبدو. وتمنع مركزة السلطة من تمكين هؤلاء العمال من السيطرة بشكل مستمر على الاراضى وتحولهم الى اقطاعيين فقد ذكر ماركس « أن الاتراك احتماء من الفتن ومن القوات الاهلية المحلية التى كانت ما تزال موجودة كونوا مستوطنات عسكرية (يصفها كوفاليفسكى خطأ بأنها « اقطاعية » بحجة باطلة وهى أنه كان يمكن أن ينجم عنها شيء يشبه مع التحفظ النسبى الجاغير لدى الهندوس) وكانت تسمى الزمالة » (3).

---

(1) انظر ماركس والجزائر (ترجمة الطرابيشى) ـ دار الطليعة بيروت ـ
(2) انظر المصدر السابق ـ ماركس والجزائر ـ (3) نفس المصدر

زيادة على منع السلطة سيطرة عمالها على ملكية الاراضى وتحولهم الى اقطاعيين فان الشكل الجماعى للملكية الذى كان يسود الريف منع هو كذلك من تمكين عمال الارستقراطية من التحول الى اقطاعيين فقد عارض بشدة هذه العملية. ذكر ماركس ما جاء على لسان النائب ديدييه من أن « علينا أن ننشط تدمير الجماعات القائمة على الدم، ففيها يتواجد زعماء المعارضة لسيطرتنا » (1)

وهكذا فمركزة السلطة السياسية وحيوية « الملكية الجماعية » هما اللذان يميزان علاقات الانتاج فى الجزائر. ان نفس الخصائص هذه يمكن أن نصف بها نمط الانتاج فى تونس فهذا النمط يختلف عن نمط الانتاج الاقطاعى الذى يؤدى حتما الى نشأة النظام الرأسمالى ويذكر ماركس « ان هذه الحتمية التاريخية لهذه المسيرة مقصورة اذن بلا لبس على بلدان أوروبا الغربية، وعله هذا القصر مشار اليه فى هذا المقطع من الفصل الثانى والثلاثين، لان الملكية الخاصة القائمة على أساس العمل الشخصى، ستحل محلها الملكية الخاصة الرأسمالية القائمة على أساس استغلال عمل الآخرين على أساس نظام الاجارة المسألة اذن فى هذه المسيرة الغربية هى مسألة التحول من شكل للملكية الخاصة الى شكل آخر للملكية الخاصة أما لدى الفلاحين الروس فستكون المسألة على العكس مسألة تحويل ملكيتهم المشتركة الى ملكية خاصة » (2) بالنسبة لتونس اذن كما هو الشأن للجزائر فان التحول

---

(1) انظر المصدر السابق

(2) المصدر السابق

الى نمط الانتاج الرأسمالى لا يتم الا عبر انحلال الملكية الجماعية للارض وضعف السلطة المركزية التى لا تهيمن فقط على الريف بل يمتـــد نفوذها الى المدينة، صحيح أنه ظهرت خصوصا منذ القرن الرابع عشر أزمة عامة بالنسبة للمغــرب العربى تحدث عنها ابن خلــدون وبدايات تســرب بعض أفــراد الارستقــراطيــة (عمــال الملــك) الى ملكيـــة الريف وتحويل امتيازات جمع الضرائب من طرف قائدى المحلات الى ملكية خاصة على الارض باستغلال تمرد بعض القبائل على السلطة المركزية وافتكاك حق استعمال هذه الاراضى من طرف هذه القبائل لكن هذه العملية لم تؤد عموما الى انحلال العلاقات التقليدية للعمــل ولتماسك أفراد القبائل. فقد أبقت الارستقراطية على العلاقات القديمة لذلك فان عملية الانحلال هذه ستتم بشكل جزئى بداية من القــرن التاسع عشر تحت وطأة الاوبئة والضرائب وحملات التأديب التى أدت الى تجريد بعض العائلات الفلاحية وبعض قبائل البدو من حقهم فى ملكيتهم واستغلال الارض لكن هؤلاء تحولوا الى مشردين وأصبحوا عبارة عن خماسة. ولم يؤد تسرب بعض أفراد من الارستقراطية الى الاراضى وتحليل بعض العلاقات الجماعية الى نشأة مزارع رأسمالى كما وقع فى أوروبا بل الى عملية (أقطعة) جزئية أى كما يقول ماركس حول روسيا لم تتحول الملكية من ملكية فردية اقطاعية الى ملكية فردية رأسمالية كما حــدث فى أوروبا بل تحــول جزء من الملكيــة الجماعية الى ملكية فردية أى بداية « أقطعة » وحتى هذه العملية بقيت محدودة نتيجة بقاء المركزة الكبيرة للسلطة التى تبقى لها الحق فى استرجاع ملكيات أفراد الارستقراطية عقابا لها. كما أن قبائل البــدو عارضــوا ذلك بشـــدة

ووقعت نتيجة ذلك تمردات على الارستقراطية والسلطة.

هذان الحاجزان اذن السلطة المركزية وحيوية وقوة العلاقات الجماعية سوف يتعرضان الى عملية اضعاف وتفتيت واسعين عن طريق الرأسمالية الاوروبية التى استطاعت أن تخلق عناصر نشأة نمط الانتاج الرأسمالى. لكن نتيجة تسلطه الخارجى سيؤدى الى تشويه التشكيلية الاجتماعية ويخلق عوامل تبعيتها الى الغرب الرأسمالى.

وهكذا لم يكن ظهور نمط الانتاج الرأسمالى فى تونس نتيجة افراز داخلى للتشكيلة الاجتماعية التونسية كما هو الشأن فى أوروبا بل كان أساسا نتيجة عملية عنيفة أتت من الخارج عن طريق الرأسمالية المنتصرة فى أوروبا وذلك لمجموعة من الاسباب :

فالتشكيلة الاجتماعية التونسية فى القرن 19 كانت مكونة من أنماط انتاج ما قبل رأسمالية حيث كانت الملكية للوسيلة الاساسية للانتاج وهى الارض ملكية جماعية فى عدد كبير من المناطق فى الشمال والوسط والجنوب باستثناء المناطق الساحلية والاراضى التى تحيط بالمدن الكبيرة والواحات حيث كانت الملكية الكبيرة والمتوسطة والصغيرة الفردية للارض هى السائدة.

أما السلطة السياسية فقد كانت ممركزة فى المدينة ومتكونة من ارستقراطية سياسية وعسكرية أجنبية فى أغلب الحالات وكانت تربطها بالريف علاقة ضريبة أو ريع وبالتالى كانت تعيش أساسا على استغلال الفلاحين وقبائل البدو، أى على استغلال الريف.

يزداد استغلال الريف أو يضعف بازدهار بعض الموارد الاخرى

التى كانت تعتمد عليها السلطة السياسية مثلا تجارة بعيدة وضرائب على بعض المنتوجات وقرصنة وهدايا يقدمها قناصل الدول الاجنبيـة الخ ...

فالتنـاقض الـرئيسى الذى محـور تاريخ تونس الداخلى هـو التناقض بين الريف من جهة والمدينة من جهة أخرى أى بين الفلاحين وقبائل البدو من جهة والسلطة الارستقراطية من جهة أخرى.

هذا التناقض الرئيسى يعمل مع مجموعة تناقضات ثانوية أخرى قد تحتد أو تضعف حسب الوضع بين الفلاحين والسلطة من جهـة ضد البدو، أو بين بعض قبائل البدو والسلطة ضد الفلاحين أو بين مجموعة من القبائل أو قبيلة والسلطة ضد قبيلة أو مجموعة قبائل أخرى، أما المدينة فهى فى أغلب الاحيان أما لا مباليـة أو مسانـدة للسلطة ضد الريف لكن حين تفقد امتيازاتها مثلا عدم دفع الضريبة الفردية فانها تلتحق بالريف وتصبح حليفة له مثل مساندة مدينـة صفاقس، القيروان الخ ... لانتفاضة 1864.

ان اتساع الملكية الجماعيـة للارض يعكـس واقعيـن أساسيين فى حياة الريف :

فمن جهة هو حماية للسكان البدو ضد الظروف الطبيعية القاسية فى بعض مناطق البلاد، مرتفعات، صحارى الخ.. كما يعكس هذا الاتساع للملكية الجماعية حياة التنقل والرعى التى كان يعيش عليها نسبة كبيرة من البدو الرحل أو النصف الرحل، كما أنها تحمى هذه القبائـل والفلاحين من محاولات السلطة الاستيلاء على بعض أراضيها بعذر أو بآخر

تعكس الملكية الجماعية اذن الحياة الجماعية التى يعيشها البدو وذلك للتغلب على الطبيعة القاسية من جهة وللدفاع على أنفسهم من تعسف السلطة السياسية وعمالها من جهة أخرى وهذا يجعل من عسكرة أفراد القبائل ضرورة لحياتهم كما أن أراضى الحبس قد شكلت هى الاخرى حاجزا أمام تجاوزات السلطة.

هذا الشكل من الملكية شكل عائقا فى وجه تفتيت الاراضى والاستيلاء عليها وبالتالى منع تفتيت العلاقات الما قبل رأسمالية فى الريف داخليا كما وقع فى أوروبا وحتى فى الفترات التى وقع فيها تفتيت جزء من هذه العلاقات مثلا فى الساحل بعد انتفاضة 1864 وما تبعها من قمع قامت به محلة زروق ومازال الى يومنا هذا عالقا فى أذهان الفئات الشعبية، تبعه نزوح عدد كبير من الفلاحين والبدو بعد تفقيرهم، الى تونس المدينة فانه وقع تشريدهم وتعريضهم للجوع والاصابة بالاوبئة لانه لم يوجد كما هو الشأن فى أوروبا رجال أعمال نشيطين تجارا أو حرفيين ليستغلوا هؤلاء النازحين من الفلاحين والبدو، فقد سيطرت السلطة السياسية على التجارة والحرف وبالتالى لم يستطع التجار أن ينموا بعيدين عن سلطة « الاقطاعيين » كما وقع فى أوروبا حيث تطورت عدة مدن صناعية تحت حماية الملك الذى كان فى تلك الفترة فى تناقض مع الاسياد الاقطاعيين. ففى تونس شكلت السلطة عائقا أمام نمو وتطور وتحول التجار والحرفيين الى صناعيين حيث أقام البايات مجموعة من الاحتكارات للاتجار ببعض المواد الفلاحية (الزيت، القمح الخ ...) وأصبحوا هم أنفسهم وحاشيتهم يشكلون وسطاء مع الخارج والداخل عن طريق اسغلال الريف بواسطة

الضريبة العينية وحتى فى الفترات التى استطاعت فيها السلطة أن تنمى التجارة وتتكون طبقة من التجار التونسيين مثلا فى عهد حمودة باشا أو أن تقوم السلطة بتركيز بعض « المعامل » فى عهد أحمد باى مثلا فان الهجمة الاوروبية قد بدأت تقوى والاخطبوط الاوروبى بدأ يهيمن على شرايين التجارة عن طريق المصارف والبنوك والتجار الاوروبيين واليهود والامتيازات التى تمنحها السلطة للسلع والتجار الاوروبيين، ففى عهد حمودة باشا مثلا الذى اعتبره البعض « العهد الذهبى » للتجارة والتجار التونسيين كانت الضريبة المقامة على خروج البضائع التونسية أكثر ارتفاعا من الضريبة المقامة على البضائع الاجنبية التى تدخل الاسواق التونسية. بالاضافة الى ذلك فان الارستقراطية كانت عاجزة عن القيام بعملية تراكم مالى لانها كانت تبذر ما تحصل عليه لاشتراء البضائع الكمالية واقامة البناءات الفخمة ان اجتماع هذه العناصر وتشابكها جعل التشكيلة الاجتماعية فى تونس قبل بداية تفتيتها من طرف الرأسمالية الاوروبية تعيد انتاج نفسها مع الحفاظ على نفس العلاقات دون افراز عوامل تفتيتها لذلك فان عملية تفتيت العلاقات الما قبل رأسمالية ستكون نتيجة تدخل خارجى مر بمراحل تاريخية :

بدأ الصراع بين أوروبا وتونس من أجل الهيمنة التجارية الاوروبية فى المرحلة الماركنتيلية والتنافسية وذلك بهدف اضعاف السلطة السياسية التى شكلت العائق الاول فى وجه هذه الهيمنة لتشجيعها على القرصنة التى شاركت فيها هى نفسها فى بعض الاحيان، كما أنها شجعت على ممارسة تجارة العبيد، وكل هذه العناصر كانت

تعيق التجارة الاوروبية على التوسع خصوصا بعد فترة النضج والاكتمال، مما أدى الى مجموعة الحروب التى خاضتها أوروبا ضد تونس والاتفاقيات التى وقعت بهدف تحويل القرصنة وتجارة العبيد الى ممارسة تجارية بحرية « عادية ». كما وقع منع تقديم الهدايا الى الباى من طرف القناصل الاوروبيين، وتوصلت أوروبا بهذه الطريقة وخصوصا فرنسا قبيل احتلال الجزائر الى ضرب جزء من القاعدة المادية التى كانت السلطة تعتمد عليها.

بعد ذلك بدأت السيطرة على شرايين التجارة الداخلية والخارجية من طرف مجموعة من التجار الاجانب الذين أزاحوا الباى وكبار التجار عن هذا الميدان الامر الذى أضعف السلطة ماديا فتوجهت نحو زيادة الضرائب على الريف الذى كان يعانى من الجفاف والاوبئة فتقهقر الانتاج الفلاحى وكثرت الاضطرابات والانتفاضات فأدى ذلك الى تدخل الطغمة المالية الاوروبية لاقراض السلطة مما جر الى افلاس الخزينة وبدأت الهيمنة الفعلية على البلاد فاستحوذت شركات مالية على أراض شاسعة باعتها الارستقراطية مقابل الحصول على المال مما أدى الى افلاس عدد من أفراد الارستقراطية التجارية والعقارية، وقد « شرعت » الارستقراطية ذلك فى مجموعة من المعاهدات والقوانين أهمها « عهد الامان » الذى لا يعكس تطورا فكريا وسياسيا داخليا بقدر ما يشكل الاطار القانونى لتغلغل علاقات الهيمنة الاجنبية وسلطة التجار والالغارشيا المالية الاوروبية وهيمنتهم على البلاد.

ان تسرب النقد والبضائع الاجنبية بشكل مكثف الى التشكيلة الاجتماعية بدأ يفتت العلاقات الما قبل رأسمالية فى المدينة فضعف

انتاج الصناعات الحرفية التى نتيجة لذلك لم يستطع الكثير منهـا مجابهة المزاحمة الاجنبية، فوقع تفقيرهم بصفة موازية لتوسع العلاقات السلعية والنقديةـ.

وأدت الهيمنة الاستعمارية الى عملية تغلغل فى العمق للاستحواذ على الاراضى بداية من أراضى الارستقراطية وبعض كبـار الملاكيـن المتغيبين ثم تصاعدت هذه العملية لازاحة عدد كبير من الفلاحيـن

الافتكاك معارضين تقلايمها الى المعمـرين ودحرهـم الى المرتفعـات الصغار والبدو عن أراضيهم، وقد رفض هؤلاء تسليمها وقاوموا عملية والاراضى القاحلة وتطويقهم فيهـا.

فى الاثناء استحوذت الالغارشيا على بعض الاراضى بغايـة استغلال المناجم وخصوصا منها الفسفاط وقد أدى ذلك الى اقامـة بعض الصناعات الاستخراجية للحصول على المعادن وتصديرها خاما فى أغلب الاحيان الى البلاد الرأسمالية وخصوصا فرنسا.

ان تفقير الفلاحين والبدو واقامة هذه الصناعات الاستخراجية وما يلزمها من وسائل وطرق نقل أدى الى استيعاب عدد قليل نسبيا من الفلاحين والبدو والنازحين الى المدن للبحث عن عمل وخلق نـواة أولى للبروليتاريا فى تونس.

لكن هذه البروليتـاريا لم تقطـع جـذورها نهائيا مع الـريف فقد أبقت على بعض الارتباطات عن طريق امتلاك مساحة صغيـرة من الارض التى يعمل فيها العامل عند عودته فى بعض المواسم أما البعض الاخر فقد بقيت بينهم وبين أصلهم الريفى علاقات تماسـك

جهوية وقبلية الخ ... ويبرز ذلك فى العلاقات التي تربط بين عمال الموانى الذين ينتمى أغلبهم الى قبائل الجنوب والذين بقيت بينهم بعض العلاقات فى تونس العاصمة.

وهكذا وبدخول نمط الانتاج الراسمالى وقعت عملية تفتيت عن طريق العنف بواسطة الجهاز الاستعمارى والدولة الاستعمارية والقانون الاستعمارى والجهاز العسكرى وعن طريق دخول مكثف للبضائع والنقد واكتشاف المناجم وما تبعها من بناءات تحتية والاستحواذ على الاراضى لجزء من العلاقات الما قبل رأسمالية وتعويضها بعلاقات رأسمالية. وبالرغم من « المحدودية الفضائية »، لتدخل نمط الانتاج الرأسمالى فانه لم يلبث أن أصبح مهيمنا بعد فترة ليمحور حوله أنماط الانتاج الاخرى من سلعى بسيط وملكية جماعية وملكية صغيرة مفتتة الخ ... التى لم تمح لكنها بقيت تحت هيمنة النمط الرأسمالى. ولاستمرارية هذه الانماط أسباب شائكة ومعقدة : ـ منها مجابهة أنماط الانتاج الما قبل رأسمالية لهيمنة الرأسمال ـ ومنها استغلال واستعمال المعمرين لاشكال العمل التقليدية وخصوصا فى الاراضى لتحاشى الاجور المرتفعة التى يطلبها العمال الزراعيون الاوروبيون ـ كذلك الابقاء على جزء من الانتاج الحرفي والانتاج الزراعى المنزلى لكى يلعب دورا فى اعادة انتاج اليد العاملة الرخيصة حيث أن الطاقة الشرائية لعدد كبير من الفئات الشعبية بقيت دون امكانية سد رمقها.

اذن مع دخول نمط الانتاج الرأسمالى وقع اختلال فى التوازن

القديم الذى كان موجودا فى اطار التشكيلة الاجتماعية التونسية الما قبل رأسمالية. لكن اختلال التوازن هذا لم يؤد كما هو الشأن فى أوروبا الى خلق توازن جديد بل فجر العلاقات كلها وشوهها.

ففى نفس الوقت الذى أدخلت فيه البضائع بشكل مكثف الامر الذى أدى الى تفقير جزء من الحرفيين لم يعوض الانتاج الحرفى بانتاج صناعى متجه الى الداخل.

وفى نفس الوقت الذى توسع فيه التبادل البضائعى وانتشرت العلاقات النقدية بقى أغلبية السكان غير قادرين على الحصول على هذه البضائع لكن الانتاج من أجل الاستهلاك أى الانتاج العائلى القديم وقع تكسير جزء منه وبالتالى لم يجد نسبة من السكان ما يعوضون به ضعف طاقاتهم الشرائية.

ان دخول الالة زاد فى انتاج أراضى المعمرين لكن أغلبية الفلاحين الصغار والفقراء وحتى المتوسطين والكبار فى بعض الاحيان كانوا عاجزين عن الحصول عليها وبالتالى بقى انتاجهم محدودا كما وقع تعويض الزراعات التقليدية التى كانت تنتج للاستهلاك المباشر فى اطار العائلة أو القبيلة بزراعات موجهة الى الخارج الهدف منها الربح.

أما الصناعات الاستخراجية فلم تستطع أن تستوعب العدد الكبير من الفلاحين والبدو الذين وقع تفقيرهم فأصبح جزء كبير منهم بطالين ينتمون الى البروليتاريا الرثة.

وهكذا وجهت كل الطاقات الاقتصادية للبلاد نحو الخارج وأصبحت مرتبطة بالقرار الخارجى، فدخول نمط الانتاج الرأسمالى الى تونس

أحدث أول تصدع واسع وكبير فى العلاقات القديمة مع الابقاء على جزء منها بعد تشويهها وتوظيفها لصالحه، لكن تفتيت هذه العلاقات لم يحدث معه تعويض هيكلى أو عضوى أى أن دخول نمط الانتاج هـذا وصـل الى طريق مسـدود.

فنمط الانتاج الرأسمالى لم يكن يقدر بنفسه أن يعيد انتـاج التشكيلة الاجتماعية ككل الا عن طريق عنف سيـاسى وعسكـرى وايديولوجى دائم، فهو نمط يعيش فى « حالة طوارىء دائمة » فبهذا الشكل فقط يستطيع أن ينتج نفسه وينتج الانماط الاخرى، وهكذا يتعرض هذا النمط الى التمرد المستمر من طرف الانماط الاخرى تبرز فى شكل انتفاضات شعبية، هذا السبب بالاضافة الى القمع الوطنى هو الذى يفسر قيام الحركة ضد المستعمر فى شكل وطنـى أى أن كل الطبقات باستثناء عدد قليل من كبار التجار والملاكين العقاريين وبعض الموظفين الذين كانوا فى خدمة الاستعمار، الباى وحاشيته والقياد الخ ... كانت رافضة للمستعمر وقد أخذ رفضها ايديولوجيا وسياسيا شكلا قوميا وطنيا واسلاميا، فهذه الايديولوجية الوطنيـة والاسلاميـة هى التى بواسطتهـا عبرت هذه الطبقات عن رفضهـا لهذا التفجير والتشويه.



III التشكيلة الاجتماعية ما قبل الرأسمالية

ـ حول أنماط الانتاج ما قبل الراسمالية

نحاول أن نرسم الهيكل العام للتشكيلة الاجتماعية التونسية قبل دخول الاستعمار. لذا يجب أن تؤخذ هذه الاطروحات كخطوط عامة تشكل منطلقا لتحليل أكثر عمقا وتوسعا، فهى محاولة لاستعمال بعض المفاهيم المادية التاريخية حول نمط الانتاج والتشكيلة الاجتماعية لتحليل الواقع التونسى قبل دخول الرأسمالية. يمكن القول أن التشكيلة الاجتماعية فى تلك الفترة أى فى القرن 18 و 19 تقريبا، تتركب من ثلاث أنماط انتاج تتمحور فى ما بينها، وتهيكل المجتمع. نمط انتاج جبائى ونمط انتاج جماعى ذى نزعة أبوية، ونمط انتاج سلعى بسيط (1).

نمط الانتاج الجبائى

وهو نمط يعتمد على ضريبة تتحصل عليها السلطة بالقوة من الفلاحين وقبائل البدو، وقد كان يمثل النمط المهيمن فى التشكيلة الاجتماعية فبواسطته يقع الحصول على أغلب الفائض الذى تعتمد عليه الطبقة المهيمنة، وهو الذى يهيكل شكل العلاقة بين المدينة والريف. فككل التشكيلات الاجتماعية العربية فان المدينة قد لعبت دورا هاما فى تركيز السلطة السياسية (2). وكما يلاحظ جان وولارس : « المدينة تبدو كجسم غريب كخلق مسلط على الريف الذى تهيمن

---

(1) انظر فؤاد رؤوف مدخل للثورة الفلسطينية ـ نشر جامعة فانسان

(2) انظر سمير أمين ـ التطور اللامتكافىء ـ

عليه وتستغله » (3). فى تونس بعد توسع النفوذ الاسلامى (العربى والتركى) تمركزت أرستقراطية عسكرية وسياسية ودينية فى المدينة القيروان والمهدية وتونس ـ قامت هذه المدن على أساس أهداف تجارية واستراتيجية عسكرية ـ وسلطت جبايات على الريف. هذه الجباية شكلت الفائض الاساسى الذى اعتمدت عليه هذه الارستقراطية لتدعم نفوذها. هذا النمط هو الذى هيمن كذلك فى بلاد شمال افريقيا الاخرى المغرب والجزائر، كما تواجد فى بعض بلاد المشرق كسوريا الخ .... وهو يشبه الى حد نمط الانتاج الآسيوى الذى تحدث عنه ماركس واعتبره مميزا للتشكيلات الاجتماعية فى الشرق الاقصى، كالهند، والصين، وبلاد مصر القديمة. فكلاهما يتميز بوجود سلطة سياسية مركزية قوية نسبيا، تفرض قوتها على الريف وتستغله عن طريق الضريبة، لكن نسبة البدو الكبيرة فى بلاد شمال افريقيا، وقلة الاراضى الزراعية، وقلة المياه تعطى لنمط الانتاج الجبائى خاصيات تجعله يختلف عن نمط الانتاج الآسيوى حيث تتوفر المياه عن طريق الانهار، وتنشط الارستقراطية الحاكمة لاقامة وسائل سقو بمد القنوات وتنظيم توزيع المياه على مختلف المجموعات الفلاحية وفى بعض الحالات يصل تدخل الطبقة الحاكمة الى حد توزيع الاراضى بصفة دورية، بينما يقتصر دور الارستقراطية فى نمط الانتاج الجبائى على الحصول على الضريبة فهى طبقة غير منتجة وغير نشيطة تماما. لذلك فأجهزتها ومؤسساتها غير معقدة تقتصر على جهاز عسكرى قوى وقمعى مهمته

---

(3) مأخوذ عن فؤاد رؤوف ـ المصدر السابق

الاساسية هى الحصول على الضرائب، ومهمته الثانوية هى حفظ النظام. أغلب هذه الضرائب عينية كالعشر على الحبوب والقانون (1) على الزياتين والتمور، وبعضها نقدية كالمجبى وهى ضريبة شخصية.

لا يشكل الريف وحده ميدان الحصول على الفائض، فاستغلال هذه الارستقراطية يمتد الى الفئات الاجتماعية فى المدينة نفسها بواسطة الضرائب على بعض البضائع التجارية، وقد لعبت التجارة البعيدة دورا هاما للحصول على الفائض خصوصا قبل الهيمنة الاوروبية على الطرق التجارية، لكن الريف يبقى الميدان الاساسى الذى تتوجه نحوه عملية الاستغلال وخصوصا فى فترات تقهقر التجارة البعيدة ومنع القرصنة.

وبدون شك فان ضعف أو قوة نمط الانتاج الجبائى تبقى مرتبطة بوفرة الاراضى الصالحة للزراعة. لكن فى مناطق مثل تونس، فان الاراضى الصالحة للزراعة كما قلنا هى نسبيا قليلة اذا ما قارناها بمصر مثلا حيث توجد كمية وافرة من المياه. لذلك نجد أنه مع تدهور التجارة البعيدة يتدهور نسبيا نمط الانتاج الجبائى، أى أن السلطة تتوجه الى الاعتماد أكثر فأكثر على الضرائب التى تفرضها على الفلاحين، وهذا من شأنه أن يزيد فى تفقيرهم وبالتالى تقهقر الانتاج الفلاحى، لذلك نجد أن أغلب الانتفاضات والثورات التى طبعت تاريخ تونس هى انتفاضات ريفية تلعب فيها المدينة دورا باعتبار وجود طبقات سفلى من حرفيين الخ ... لكن طبيعتها تبقى ريفية معتمدة على قبائل

---

(1) القانون : ضريبة شخصية تدفع سنويا على محاصيل الزيتون والتمر

البدو خصوصا، وانتفاضة علي بن غذاهم سنة 1864 تبرز ذلك بوضوح. بالاضافة الى الجهاز القمعي الذى كانت تستخدمه السلطة للحصول على الضرائب يوجد جهاز ايديولوجى تأخذ فيه الايديولوجيا شكلا دينيا لتبرير ابتزاز فائض الانتاج من طرف السلطة. لم تكن هذه الايديولوجيا متجانسة، فالفرع المهيمن (المذهب المالكى) هو الذى يمثل تصورات الطبقات والفئات المحلية المهيمنة من كبار تجار وملاكين. ويشكل فى ذات الوقت تصور أغلب الفئات الشعبية، وفى بعض الفترات يشكل ايدويولوجية الفئات المهيمنة على السلطة من غير الفئات المحلية لكن فى بعض الفترات الاخرى تكون ايديولوجيا هرطقية: الشيعة (الفاطميين) أو الحنفية (الاتراك) الخ ... هى التى تمثل السلطة، مع بقاء المالكية ممثلة لتصورات الطبقات المهيمنة محليا وأغلب الفئات الشعبية. بالاضافة الى ذلك نجد مجموعة من الطرق الدينية تنتشر فى الريف وفى المدينة وتصل الى حد التأثير على السلطة فى بعض الاحيان. هذه الطرق تدعم الانقسامات بين مختلف القبائل، وبالتالى تلعب دورا سلبيا تستغله السلطة لصالحها، وفى بعض الحالات تلعب دورا ايجابيا فى التمرد على السلطة حين تمتد عملية الاستغلال فتصبح تشكل اطارا لتماسك هذه القبائل فى ما بينها.

أما على المستوى المادى فالارستقراطية الدينية تعيش فى أغلبها على مداخيل أراضى الحبس وتستغل عمل العائلات الفلاحية «الخماسة».

نمط الانتاج الجماعى

يهيكل هذا النمط العلاقات فى الريف، حيث الملكية الجماعية

للارض تكون هى الغالبة خصوصا عند البدو الرحل، وتكون العائلة (بمفهومها القديم) وسط القبيلة هى الوحدة الانتاجية، أى أن الانتاج يأخذ شكل انتاج عائلى لتلبية الحاجيات العائلية أساسا.

يهيمن على كل قبيلة مجلس شيوخ، يلعب فى غالب الحالات دورا ايديولوجيا، وقضائيا، ولا يملك سلطة تنفيذية. تستمد كل قبيلة أو مجموعة قبائل تماسكها من علاقات القرابة، والعلاقات الدموية التى تستقى نفوذها عادة من مستوى أسطورى بارجاعها أصل أفراد القبيلة الى رجل دين، أو فارس يكون بمثابة الاب أو المؤسس للعرش، أو للقبيلة كما تستمد نفوذها وقوتها من قدرتها على مراقبة جزء كبير من الارض، لضمان الرعى، زيادة على امكانياتها لمراقبة الطرق التجارية، والقيام بالغور سواء كان بالهجوم على القوافل، أو مهاجمة القبائل، أو مهاجمة القرى الفلاحية. بالاضافة الى انتشار هذه العلاقات الجماعية عند قبائل البدو الرحل والنصف الرحل، نجد فى بعض المناطق الزراعية وفى بعض القرى شكلا من أشكال الاستغلال الجماعى والعمل الجماعى للارض، من طرف عدد من الفلاحين، صورته البارزة ما يسمى (بالمعونة) وهى نوع من المساعدة يقدمها الفلاحون الى بعضهم البعض، لكن الملكية رغم ذلك تبقى فردية. هذا الشكل من العمل ومن الملكية تحتمهما الظروف الطبيعية والعلاقات التى تربط القبائل والمجموعات الفلاحية بعضها البعض، «فاذا كانت ملكية الارض لا تقسم فرديا فلان العلاقات الاجتماعية نفسها تحافظ على طابع جماعى، فالافراد هناك يشعرون بوجوب البقاء مجتمعين لكى يواجهوا مشاكل الانتاج

والدفاع والصراع والمشاكل الاجتماعية. فالقاعدة للملكية الجماعية ليست وجود بربر وعرب بل الظروف المحيطة فهذا الشكل من الملكية موجود عند الفلاحين المستقرين والبدو ومربى الماشية (1) ».

بجانب ذلك يوجد عدد من الملكيات الصغيرة، والمتوسطة المتفرقة خصوصا حول المدن الكبيرة وفى الواحات، تكون فيها العائلة هى الوحدة الاساسية للملكية والانتاج. هذا الانتاج يتجه الى تلبية الحاجيات العائلية.

وتبقى وسائل العمل بدائية فى الانتاج الزراعى، لا تتعدى متطلبات اعادة انتاج الملكية الصغيرة، وتلبية الحاجيات المحدودة للعائلة ولقبائل البدو، وذلك نتيجة قلة المساحة الصالحة للزراعة وشساعة الاراضى القاحلة أو النصف القاحلة وقلة المياه وتجزئة الاراضى الصالحة للزراعة زيادة على دور الضرائب فى عملية تفقير الفلاحين. هذه الوضعية تختلف بدون شك عن الوضعية الزراعية التى سادت فى مصر مثلا، أين تلعب السلطة دورا هاما فى توفير القنوات لحفظ الماء نتيجة وجود الانهار الكبيرة، وذلك يؤدى الى تطوير وسائل الانتاج والعمل « ففى ما يخص ميدان الزراعة أو العمل الحرفى فى المجتمعات السقوية فهى تمتاز بوجود وسائل انتاج أكثر تطورا وأكثر انتاجية من التى توجد فى منطقة شمال افريقيا القروسطية» (2)

---

(1) انظر بونسى ـ الاستعمار الزراعى فى تونس ـ P. U. F.

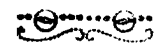
(2) انظر لاكوست ـ ابن خلدون ـ ص 39 منشورات MASPERO

نمـط الانتـاج السلعـى البسيط

يوجد أساسا فى المدينة، يعتمد هذا النمط على انتاج بضائعى حرفى، تكون وحدة الانتاج فيه هى الورشة الحرفية التى يخضع العمل فيها الى تقسيم بين العرف الذى يملك المعرفة أى معرفة الصنعة التى تنتقل عن طريق الوراثة أى جهاز العائلة من الاب الى الابن، وبيـن الصناع (الصطا صانع، القلفة) الذين يبقون فى أغلب الاحيان صناع طوال حياتهم، اذ أن احتلال مركز العرف يخضع الى الامين ومجلسه المكون من الاعراف الكبار الامر الذى يضمن بقاء هذه الصناعة وخصوصا منها التى تدر أرباحا كبيرة (والتى تسمى نبيلة) مثل الشاشيـة محتكرة فى يد مجموعة قليلة من العائلات الارستقراطية. تصل بعض هذه الصناعات الى درجة عليا من تقسيم العمل، وتمكن هذه الصناعات من توسيع علاقات التبادل السلعية، فجزء كبير من منتوجها يتجه الى السوق الداخلى الامر الذى أدى الى نشأة العديد من الاسواق خصوصا فى المدن الكبرى تونس، صفاقس، القيروان، المهدية كما يتجه جزء من هذه البضائع نحو الخارج (مثل الشاشية) حيث تصدر ليجلب فى مكانه بضائـع كمالية لتلبيـة حاجيـات العائـلات الارستقراطيـة. وهـذا خلـق بـدون شـك طبقـة من التجـار المتـوسطيـن والكبار شكلت احدى الدعائم الاساسية للسلطة. وقد وصلت هذه الطبقة الى أوج قوتها فى عهد حمودة باشا الذى شجعها وكان احـد عناصـرهـا.

١٧ نشـاة التطـور اللامتكافئ

(الهيمنة التجارية واقتصاد الاتجـار)



1 ـ الهيمنة التجارية الاوروبية

نبدأ بتوضيح نظرى لانه غالبا ما يقع الخلط بين نمط الانتاج الرأسمالى والمرحلة الانتقالية من الاقطاعية الى الرأسمالية التى تمثل ما يسمى عادة بالمرحلة الماركانتلية فهذه المرحلة لم ينشأ فيها بعد نمط الانتاج الرأسمالى بل تمثل فترة نشأة الشروط الضرورية لبروز نمط الانتاج الرأسمالى ومن هنا يأتى الخلط الذى يقع فيه البعض بين التراكم المالى ونمط الانتاج الرأسمالى.

فالتراكم المالى ضرورى لنشأة نمط الانتاج الرأسمالى الا أنه غير كاف وحده لانجاز هذه المهمة التى لا تتم الا بتوفر شرط آخر وهو وجود « العامل الحر » الذى يبيع قوة عمله ...

هذان الشرطان بدآ بالبروز فى أوروبا الشمالية أولا ثم فى أوروبا الشرقية بعد ذلك وهما اللذان لعبا الدور الاول فى بروز نمط الانتاج الرأسمالى فقد تحدث ماركس فى « رأس المال » باسهاب على عملية التراكم النقدى التى استمرت طوال السنوات الاولى للمرحلة الانتقالية فلعبت فيها التجارة الاوروبية وخصوصا البحرية دورا هاما تمثل فى نشأة عدد من المدن والجمهوريات التجارية كجنوة وعديد من المدن الايطالية، كما لعب النظام الاستعمارى دورا هاما عن طريق احتلال أراضى العالم الجديد وافريقيا السوداء وذلك بهدف البحث عن الذهب لتدعيم عملية التراكم هذه.

كما ساعد هذه العملية تراكم الديون العامة والعمليات الوقائية لقد مكن التراكم من انشاء طبقة قوية من التجار يملكون رؤوس أموال

تجارية تمكنوا بواسطتها من التسلل الى الريف فبدأ بذلك تفتيت العلاقات الاقطاعية فيه وذلك عن طريق بحث طبقة الاسياد عن النقد للحصول على البضائع الكمالية التى يقع جلبها من الشرق الاقصى كالحرير والتوابل الخ ... الامر الذى أجبر الاسياد على رهن أراضيهم وبيعها للمرابين والتجار وافتكاك أراضى الفلاحين الصغار وبالتالى تفقيرهم واجبارهم على النزوح وقد ازدادت هذه العملية حدة حين حولت أجزاء هامة من أراضى انجلترا الى مزارع للماشية بهدف حصول الملاك على الصوف وبيعه الى المشاغل، وقد أبرز ماركس بوضوح الدور الذى لعبته السلطة السياسية فى سن القوانين والقرارات « الدموية » ضد الفلاحين المفقرين الذين تعرضوا الى شتى أنواع الاضطهاد من طرد وسجن وتقتيل.

هذه القرارات والقوانين ساعدت فى تسريح الفلاحين وانشاء العامل الحر الذى يبيع قوة عمله. هاتان العمليتان الاتجاه نحو تراكم الثروات المالية فى يد طبقة من التجار والمرابين من جهة وتسريح الفلاحين والاقنان هما اللتان ميزتا الفترة الانتقالية. وقد ارتبطت هذه المرحلة بعملية هيمنة أوروبية على العالم فى عصور النهضة.

كان الشغل الشاغل لاوروبا ابتداء من تلك الفترة هو احتكار أكثر ما يمكن من المراكز التجارية بهدف الهيمنة على التجارة العالمية من أجل التسريع فى عملية التراكم البدائى لان « التفوق التجارى فى الفترة المشغلية بالمعنى الحقيقى للكلمة هو الذى يؤدى الى التفوق

الصناعى » (1)

وقد أدى ذلك الى تقاسم « مختلف طرق التراكم الاولى التى عمل العصر الرأسمالى الاول على انبثاقها أولا وبترتيب زمنى الى حد ما البرتغال واسبانيا وهولندا وفرنسا وانجلترا ... أما مسرح هذه التجارة فقد كانت الكرة الارضية بأسرها ».

وأما الطرق « فهى اخضاع السكان الاصليين للقارتين الامريكيتين وابادتهم وعزو الهند الشرقية ونهبها وتحويل افريقيا الى ما يشبه الوكر التجارى ... » (3) كل ذلك من أجل الحصول على امتيازات تجارية وممارسة التجارة وقد قامت الدول الكبرى آنذاك بمحاولات عديدة لاخضاع السلطة السياسية فى تونس وذلك بهدف الهيمنة التجارية عليها والقضاء على القرصنة. وقد بدأت هذه المحاولات أى محاولات اخضاع السلطة بصفة مبكرة فى تونس « ففى القرن الرابع عشر كان التجار المسيحيون يزدحمون فى الميناء، جنويون، صقليون فلورنسيون. وكان بعض رجال البنوك منهم يملكون وكالات دائمة ويقرضون الامير ويؤثرون على سياسته » (4) وفى نفس الوقت كانت القوى الكبرى آنذاك تقوم بمحاولات للقضاء على القرصنة، فقد «تحالفت فى القرن الرابع عشر كل من جنوة ولارغون وسيسليا وانضمت اليها فرنسا بهدف محاصرة المهدية والقضاء على القرصنة » (5). أما القرن

---

(1) انظر رأس المال الكتاب الاول الجزء الثالث ص 305 نشر وزارة الثقافة ـ دمشق
(3) انظر نفس المصدر ص 303
(4) انظر تونس اليوم وغدا ص 15 و 16
(5) انظر مملكة تونس لكامبون ص 26

الخامس عشر فقد افتتح بعلاقات أقل توتر بين تونس والقوى « البحر متوسطية » حيث وقعت العديد من الاتفاقيات التجارية بين تونس وبيز PISE سنة 1423 وبين تونس والارغون وميلانو وجنوة وصقلية سنة 1443 وفى القرن السادس عشر قام كل من شارل كان والايطاليون والالمان بمهاجمة مدينة تونس وسلبها للبحث عن الثروة كما قام الالمان بتقتيل الاهالى حيث قدرت الضحايا من طرف بعض المؤرخين العرب بـ 70.000 ضحية هذا بالاضافة الى قيامهم بحرق مكتبة مولاى حسن التى تحتوى على كثير من كتب التاريخ والدين (6). وقد نتج عن ذلك توقيع اتفاقية فى 6 أوت 1535 تنص على اطلاق سراح العبيد المسيحيين والسماح للاروبيين بالقيام بعمليات تجارية وممارسة ديانتهم والالتزام بعدم تشجيع القرصنة مع احتلال حلق الوادى والحصول على ضريبة سنوية وتنازلات دائمة لصيد المرجان (7).

وفى القرن السابع عشر قامت فرنسا بفرض العديد من الاتفاقيات ففى 25 نوفمبر 1665 وقعت اتفاقية تنص « على احترام الملاحة وحرية التجارة » (1) كما عبر لويس الرابع عشر عن ابتهاجه باتفاقية المائة سنة التى وقعت في 30 أوت 1685 بين الباى والماريشال استرى ESTREES بقوله : « اننى متيقن من أن تجارة رعايانا ستحصل على

---

(6) نفس المصدر

(7) نفس المصدر ص 34

(1) انظر كامبون ـ مملكة تونس

امتياز كبير فى المستقبل من مركز بهذه الاهمية كرأس الاسود » (2).
هذا الرأس الذى حصلت عليه دار غوتـاى GAUTIER لمـدة غيـر محدودة. وحيث لم تتوصل هذه الاتفاقيـات والمناورات العسكريـة فى ايقاف القرصنة اتجه مورباس MAURREPAS لتغيير سياسته فى اتجاه دول المغرب وذلك بتطوير العلاقات الاقتصادية فى كل المستويات وحماية النقل البحرى ... لتعميق الهيمنة التجارية وحصر القرصنة أكثر فأكثر. وبالفعل بعد احتلال الجزائر بيوم فقط وقع التوقيع بين حسين باى ولاسبس LESSEPS على معاهدة فى 8 فصول ... تضمن امتيازات لفرنسا ولكل الدول الكبرى كما اتفق على القضاء على القرصنة واستعباد المسيحيين ومنع تقديم الهدايا والضرائب للباى من طرف القناصل. أما التجارة فتصبح حرة لكل الرعايا الاجانب (3)

2 ـ التقسيم العالمى للعمل ونشأة التطور اللامتكافى : (تركيز اقتصاد الاتجار)

لقد مكنت عملية تراكم المال من جهة وتسريح الفلاحين والاقنان وتفقير بعض الحرفيين من جهة أخرى فى أوروبا الى نشأة شروط بروز نمط الانتاج الرأسمالى أما تركيز هذا النمط فمر عبر طريقتين : هيمنة التجار على بعض الحرف وتحولهم الى رأسماليين وتحول بعض الحرفيين الى راسماليين وهذه الطريقة الاخيرة هى ما يسميها ماركس بالطريقة الثورية وقد مرت نشأة الرأسمالية بمرحلتين أساسيتين :

---

(2) انظر نفس المصدر
(3) انظر نفس المصدر

1 ـ المرحلة المشغلية Manufacturière التى استمرت حتى قبيل الثورة الصناعية الاولى فى القرن 18 وخصوصا بداية ال 19

2 ـ المرحلة الصناعية التى بدأت بالثورة الصناعية حتى فترة نموها الى امبريالية وقد أنجزت المرحلة الثانية فى فترات تاريخية مختلفة فى أوروبا وذلك نظرا لمجموعة من المعطيات التاريخية فقد أنجزت أولا وبالذات فى انجلترا وفرنسا والمانيا ثم بلاد أوروبا الشرقية. وقد درس ماركس نشأة الرأسمالية الصناعية فى انجلترا بصفة تفصيلية فأبرز أن صناعة الصوفيات هى التى تمحورت حولها الرأسمالية الانجليزية، وقد لعب الفحم والآلة البخارية الدور الاساسى فى تطوير وسائل الانتاج، فقد نشأت بعض المدن الصناعية الجديدة خارج المدن القديمة التى بقيت تحت سيطرة الاسياد الاقطاعيين وقد تم ذلك بمساعدة الملك الذى كان فى تناقض مع الاسياد. ان نمو الرأسمالية الصناعية مكن من نشأة سوق داخلية لاستهلاك البضائع التى تنتجها هذه الصناعات ومن ثم بدأت كذلك عملية تصدير بعض هذه السلع الجاهزة الى البلاد التى لم يتم فيها تركيز الانتاج الرأسمالى، هذه المرحلة الكلاسيكية للرأسمالية هى التى يميزها لنين عن المرحلة الامبريالية فهى التى يتم فيها تصدير البضائع بينما تتميز الثانية بتصدير رؤوس الاموال مع استمرار تصدير البضائع المصنوعة. مقابل تصدير المواد المصنوعة اتجهت البلاد الاوروبية لجعل البلاد الغير المصنعة مصدرا للحصول على المواد الاولية الزراعية وذلك لاحتياج أوروبا فى تلك المرحلة لهذه المواد وهكذا

برزت عملية تقسيم عالمى للعمل أصبحت بمقتضاها البلاد المصنعة مصدرا للبضائع المصنوعة والجاهزة للبلاد الغير المصنعة وبالتالى تمكنت من الهيمنة عن طريق هذه البضائع على سوقها ومن تحطيم الانتاج التقليدى وأصبحت البلاد غير المصنعة مصدرا للحصول على المواد الاولية (المواد الزراعية والمواد الاولية الصناعية)، وقد شكلت هذه العملية المرحلة الاساسية لادخال البلاد غير المصنعة فى بوتقة البلاد الرأسمالية وبالتالى مكنت من خلق سوق عالمى تهيمن عليه البلاد الرأسمالية المصنعة.

وهكذا فان كل العمليات التى قامت بها الدول الكبرى لضرب القرصنة وما يتبعها من منع تجارة العبيد فى تونس كان هدفها هو تركيز علاقات تبادل تجارية لا متساوية بين هذه القوى العظمى وبين تونس أى جعل تونس سوقا تروج فيها السلع الاوروبية وميدانا لتصدير المواد الاولية الزراعية خصوصا منها الحبوب والزيت الخ ...

وقد برز ذلك فى عديد الاتفاقيات التى قامت بها أوروبا مع السلطة فى تونس ابتداء من القرن 18 وخصوصا فى القرن 19 أهمها واوضحها « عهد الامان » الذى مثل الاطار القانونى لاعطاء شرعية لهذه الهيمنة.

ففي الفصل 110 ينص عهد الامان على أن « جميع رعايا الدول الاحباب لهم أن يحترفوا سائر الصنائع ويجلبوا ما يظهر لهم من الآلات والمواعين »

كما ينص الفصل 112 على أن « جميع رعايا الدول الاحباب لهم

والتجارة فى كل شىء من نتائج المملكة وفى كل شىء يؤتى به من خارجها » (1).

لقد شكلت مادة الحبوب المادة الاساسية المصدرة فى القرن 18 الى أوروبا، فانخفاض سعر الحبوب التونسية من جهة والصعوبات التى عرفتها أوروبا البحر متوسطية فى فترة الحروب النابولونية والتى نتج عنها نقص فى انتاج الحبوب عندها.

هذان العاملان شجعا عملية تصدير الحبوب الى أوروبا بشكل واسع ففى السنتين 1709 ـ 1710 و 1716 ـ 1717 وصلت كمية الصادرات من القمح الى 10.000 قفيزا أى ما يساوى 50.000 هكتلتر تقريبا. نفس الصعوبات عرفتها ايطاليا سنة 1772 وكذلك انجلترا (2)

وقدا زادت سياسة حمودة باشا فى تعميق هذا الاتجاه بجعل تونس مصدرا للمواد الاولية الغذائية وخصوصا القمح لان أهم الخصائص التى اتصفت بها سياسة حمودة باشا التجارية مع أوروبا هى « أولا فتح باب تصدير الحبوب التونسية وخاصة القمح الى أوروبا على أوسع امكاناته وقد كانت فرنسا هى أول الدول التى استغلت تلك الفرصة الى أقصى حدودها وقد أعطى الباى رخصة تصدير المنتوجات التونسية الى جميع الدول الاوروبية حتى ولو كانت تلك الدول عدوة لتونس مثل جنوة ونابلى ومالطا وقد كانت رخص التصدير هذه صالحة

---

(1) انظر الدستور التونسى واسترجاع السيادة الوطنية لزين العابدين السنوسى ص 28 وص 29

(2) انظر فلانسى الفلاحون التونسيون

للسنة التى تليها ان لم يتم استعمالها فى سنة الحصول عليها (كما حافظ على أمن التجار الاجانب ببلاده وذلك فى أرواحهم وأموالهم» (1)

لكن فى أواخر القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر تحولت المادة المصدرة من حبوب الى زيت حيث أن نسبة الحبوب المنتجة نقصت وذلك بسبب الجفاف ومنافسة حبوب البحر الاسود لها، الامر الذى أدى فى السنوات 1818 ـ 1822 الى تحول المملكة من مصدرة للحبوب الى مستوردة لها (2).

مقابل تصدير المملكة لمواد أولية غذائية الى أوروبا فانها كانت تستورد مواد وبضائع مصنوعة وجاهزة من البلاد الاوروبية وقد توسعت عملية الاستيراد هذه خصوصا فى القرن التاسع عشر « فالتجارة الخارجية التونسية كانت متميزة باختلال قوى فى السنوات العشرين، هيمنة استيرادات لمنتوجات مصنوعة ومواد كمالية لاستعمال فئة اجتماعية متميزة ومحدودة وتصدير مكثف لبعض المنتوجات الفلاحية التى تطلبها أوروبا ... وقد أدى ذلك الى خروج مكثف للعملة » (3) مما أحدث أزمة نقدية قوية.

ولم يقتصر استيراد المواد المصنوعة على أوروبا فقط بل شاركت فى ذلك انجلترا فقد ألح ماجرا القنصل الانجليزى فى 30 سبتمبر 1804 « على جعل تونس سوقا لاستهلاك المصنوعات البريطانية »(4) كما أن

---

(1) انظر رشاد الامام ـ سياسة حمودة باشا ـ المجلة المغربية عدد 6 جويلية 76 ـ (2) انظر فلانسى ـ الفلاحون التونسيون ـ ص 76 (3) انظر الهادى الشريف ـ الحملة التونسية والمصاعب التونسية من 1815 الى 1830 ـ (4) انظر الامام المصدر السابق ص 78 و 79

المنتوجات الهند الشرقية والهند الغربية كانت تستورد من الولايات المتحدة، وقد ذكر قانياج « انه خلال القرن 19 وبمناسبة استتباب السلم فى أوروبا وانتهاء القرصنة فى البحر المتوسط وخصوصا نمو أوروبا الصناعى فان التجار أصبحوا عناصر للنفاذ التجارى فى العمق الامر الذى قلب بصفة كاملة مسالك التبادل التقليدى فالبواخر الاجنبية كانت تحل بالمملكة للبحث عن المواد الاولية والمنتوجات الغذائية وكانت تحمل المواد المصنوعة التى بجدتها وأسعارها المنخفضة تنال اعجاب السكان ».

وقد تضخمت الاستيرادات حتى « وصلت قيمتها ضعف الصادرات وذلك من ميناء حلق الوادى فحسب ... فقد عوضت القطنيات الانجليزية والصوفيات وحرائر فرنسا الاقمشة المحلية فى مدن البلاد وداخلها » (1) ففى سنة 1860 كانت فرنسا وايطاليا وانجلترا تحتكر 92٪ من المبادلات التجارية، هذا بالاضافة الى البضائع التى كانت تصدر وتستورد سريا لتفلت من دفع الضرائب فى القمارق.

جدول فى ارتفاع أرقام التجارة الخارجية التونسية (مع أوروبا)

مقارنة بين أرقام 1816 والمعدل السنوى لـ 1826 ـ 1829

المصدر الهادى الشريف ص 726

السنة	صادرات عامة	استيرادات عامة
1816..	4،61 مليون فرنك	3،94 مليون فرنك
1826 ـ 1829	7،76 مليون فرنك	7،88 مليون فرنك
	100 ٪	46 ٪

(1) انظر أصول الاستعمار فى تونس ـ لقانياج ص 49

جدول فى نقل الحبوب على الاسطول الفرنسى فى القرن 18

المصدر لوسات فلانسى

عدد الوحدات الفرنسية	المجموع	الحاملة للحبوب	%	فرنسا	الاتجاه	
					ايطاليا	أخرى
1720 - 1716	267	172	64,4	86	70	16
1725 - 1721	213	93	43,77	36	38	19
1730 - 1726	170	86	50	54	20	12
1735 - 1731	163	126	77,4	79	41	6
1740 - 1736	107	59	55,1	41	16	2
1745 - 1741	64	46	72	29	15	2
1750 - 1746	80	36	45	16	16	4
1755 - 1751	218	130	59,6	43	66	21
1760 - 1756	70	18	25,7	11	0	7
1765 - 1761	113	20	17,7	16	1	3
1770 - 1766	270	115	42,6	90	16	9
1775 - 1771	586	461	78,6	265	117	79
1778 - 1776	108	57	52,8	45	4	8
1785 - 1781	178	95	53,3	80	13	2
1790 - 1786	245	118	48,2	71	25	22
1793 - 1791	113	58	49,6	34	3	19

جدول فى نسبة الوحدات الحاملة للزيت الى مرسيليا وليفورنيا

المصـدر لـوسـات فـلانسـى

السنـة	مرسيليا	ليفورنيا
1719 - 1710	10,8	
1729 - 1720	20	
1739 - 1730	12,7	
1749 - 1740	9	
1759 - 1750	14,6	
1769 - 1760	15,6	
1779 - 1770	4,8	
1789 - 1780	35,6	
1798 - 1786		8,9
1799 - 1790	26,4	
1809 - 1800	62,9	
1819 - 1810	65,5	
1829 - 1820	78,4	17,8
1839 - 1830	65,4	21,8
1849 - 1840	70,2	21,8

3 ـ تأثير اقتصاد الاتجار على الفئات المهيمنة والفئات الشعبية

ان انهاء القرصنة قد قلص ثروة الباى لان جزءا كبيرا منها يعود الى المرابيح التى تأتى من القرصنة « فمرابيحها تطعم صندوق الباى وتدعم ثروة شخصيات بلاط الملك والادارة » (1) فقد كان الباى حمودة وصاحب الطابع والقائد الجلولى وابن عياد والتاجر الحاج يونس بن يونس الجربى يمولون كلهم عمليات القرصنة بأموالهم الخاصة (2) كما أن انخفاض سعر الزيوت ومزاحمة أوروبا (خصوصا فرنسا) لصناعة الشاشية وتصديرها ودخول البضائع الاجنبية أدت الى اضعاف أفراد السلطة المهيمنة وما يحيط بها من ارستقراطية الارض والتجارة، وقد استغل الاوروبيون والتجار اليهود ذلك لكى يوسعوا عملية الربا التى أدت الى افلاس كثير من التجار والفلاحين، ولم ينج الباى نفسه من ذلك « فالوزير الاول حسين باشا مملوك كان يصيح من الخوف ومن الجوع ويطلب بعض التقديمات مهما تكن متواضعة ـ للباى الذى يحتاجها بصفة عاجلة وآنية » (3) كما ذكر قانياج GAGNAGE « ان المشكلة المالية للدولة أدت الى عمليات افلاس فى تونس ... وقد طرحت هذه المشاكل المسالة الخطيرة حول ديون أمراء العائلة المالكة ... فهم يقترضون ويشترون بالطلوق ويرهنون ما يملكون » (4) وقد ذكر ابن أبى الضياف أنه « فى صفر من السنة

---

(1) انظر الهادى الشريف المصدر السابق ص 718
(2) لوسات فلانسى المغرب قبل احتلال الجزائر والفلاحون التونسيون
(3) انظر الشريف المصدر السابق ص 737
(4) انظر قانياج المصدر السابق ص 170 و 171

ظهر دين على الوزير أبى عبد الله حسين خوجة ... وعظم بالربـــا وطلب الغرماء ذلك من الدولة أو تفليسه وسجنه كسائر المفلسين ... وآل الحال الى تفليسه وبيع كسبه وسجنه فى محل بالسراية » (5).

أما التجار التونسيون الذين قال عنهم الدكتور فرانك فى عهد حمودة باشا أن « عددهم أصبح يفوق المائة وخمسين تاجرا كبيرا » (6) والذين كما يذكر دوفواز سنة 1808 كانوا يسيطرون على « أكثر من ثلاثة أرباع تجارة تونس الخارجية » (7) فان قاعدة ثروتهم تزعزعت ... فالاعمال التجارية التى كانوا يقودونها ضعفت تحت تأثير الازمة ونتيجة المزاحمة الاجنبية (حتي اضطرت عائلة الجلولى مثلا) الى اعلان الافلاس نتيجة القروض التى اقترضوها من التجار الاوروبيين وعمليات قاموا بها باشتراك مع الباى والوزراء (8) وقد لاحـظ القنصـل الفرنسى ماتيودى لى سبس فى بداية 1830 أن منتجى الشاشيـــة وعددهم قليل وقع تفقيرهم « وهم يدخلون بالتدريج فى حالة افلاس نتيجة نسبة الربا المرتفعة المنجرة عن اقتراضهم والذى يبتلع منتوجاتهم ويبتلع تلك المرابيح » (1) كما أن مصير الفلاحين المتوسطين والكبار لم يكن أحسن فعن طريق عملية ربوية تسمى « السلام » يشترى الباى مسبقا الزيت بأربع قروش حيث أنه يملك احتكارا على الزيت

---

(5) انظر ابن أبى ضياف ـ الاتحاف ـ الباب السادس دولة أحمد باى ص 71 منشورات الدار التونسية

(6) رشاد الامام ـ سياسة حمودة باشا ـ المجلدة المغربيـة عـدد 2ـ جويلية 1974 ص 87 (7) نفس المصدر

(8) انظر الشريف المصدر السابق ص 737

(1) انظر الهادى الشريف المصدر السابق ص 732

ويبيعه مسبقا للتجار الاروبيين بأثمان تتراوح بين 7 و 11 قرشا. بهذه الطريقة يضطر المنتجون الى بيع منتوجهم مسبقا بأثمان بخسة يتمكن بعدها الباى من الربح ببيعها الى التجار الاوروبيين وهكذا فان فائض الانتاج يقتسمه كل من الارستقراطية الحاكمة والتجار الاجانب. ولم تفلت الفئات الشعبية كذلك من تأثيرات الازمة التى تبعت تركيز اقتصاد الاتجار فالدخول المكثف للبضائع الاجنبية والجفاف واتجاه الارستقراطية الحاكمة الى تعويض ما خسرته عن طريق زيادة الضرائب واحتكار بيع الزيت والحبوب الى الخارج أدى كل ذلك الى تفقير واسع للفئات الشعبية فقد تواصل الجفاف والمجاعة والوباء بدون انقطاع من 1805 الى 1856 وفقدت تونس فى ظرف أربعين يوما من 11 نوفمبر الى 21 ديسمبر 1818 تقريبا 9000 ساكن، وقد لاحظ نائب القنصل الفرنسى ماريشو فى خلال رحلة فى البلاد فى نهاية 1825 وبداية 1826 « الفقر وقلة السكان الذين نقص نصفهم فى بضع سنوات بالوباء والجوع والذين سقطوا تحت نظام الضرائب الاكثر تعسفا ». وقد تحدث ابن أبى الضياف عن حالة الزراعة فى عصره بقوله « وازداد بذلك نقصان الفلاحة حتى كادت أن تنقطع وبقيت الهناشير مرعى السوائم مبيتا للوحوش وتفاقم الامر وعيل الصبر وضعفت الطاقة وظهرت الفاقة وصارت أزمة الاعشار تأتى من البلدان وأكبر الهناشر مكتوب اسمه مقرونا بلفظ ابيض كناية عن عدم البذر ... وتذكر الناس بهذا الحال ما يقال فى حديث خرافة وهو أن الفلاح فى آخر الزمان يمر بالمحراث فيضربه برجله ويقول له :

« يا سبب فقرى » (2)» .

كما أن تعدد الضرائب وثقلها (العشر على الحبوب، القانون على الزياتين والتمور والضريبة الشخصية التى أقرت سنة 1856) أدى الى تعدد الانتفاضات الريفية التى وصلت الى حدها فى انتفاضة على ابن غذاهم سنة 1864 والتى نتج عنها عملية قمع وحشية انتهـت بتفقير أغلب الجهات وخصوصا الساحل أى الفلاحين (عام زروق) وتحول أغلبهم الى مشردين فى مدينة تونس ورحل وخماسة.

كما تقهقرت حالة الصناعات فقد تحدث ريسى دى رينيو سنة 1842 عن واقع البلدان الاسلامية عموما وخصوصا تونس « فهؤلاء الناس لم يعودوا يعرفون عمل أى شىء أو الشىء القليل وكل يوم هناك جـزء ينقص مما بقى لهم من تقاليـد صناعـة الخشب والصناعـات اللازمة للبناء مثل النجارة وصناع القفل وعمال البناء فكل ما يستوجب قليلا من العناية يتطلب احضار عامل أروبى » (3).

---

(2) انظر ـ اتحاف أهل الزمان 1 الباب السادس أحمد باى ص 87

(3)انظر مصطفى كريم تونس الما قبل استعمارية ص 96 منشورات S. T. D.

٧ التقسيم العالمي للعمـل والتطور اللامتكافىء

(هيمنة الرأسماليـة الاحتكارية)

هيمنة الرأسمالية الاحتكارية (مقدمة نظرية)

ان تطور الرأسمالية فى أوروبا يتحكم فيه قانون تصاعدى يتمثل فى احتكار وسائل الانتاج أكثر فأكثر فى يد عدد قليل من المالكين وتركيز وحدات انتاج كبيرة تشتمل على عدد هام من اليد العاملة. هذا التطور أدى الى تكوين الاحتكارات الكبرى منذ أواخر القرن 19 وبداية القرن العشرين وقد اعتبر « لينين » أن نشأة هذه الاحتكارات يمثل مرحلة خاصة من مراحل تطور الرأسمالية وقد حدد خصائص هذه المرحلة فى كتابه « الامبريالية أعلى مراحل الرأسمالية ».

فقد اعتبر لينين أن « ما يميز الرأسمالية القديمة، أين يسيطر كليا التنافس الحر هو تصدير البضائع أما ما يميز الرأسمالية الحالية أين تسيطر الاحتكارات فهو تصدّير رؤوس الاموال » فيقوم الرأسماليون بتصدير هذه الاموال للبلاد الاقل تصنيعا أو غير المصنعة.

ويلخص لينين ميزات الرأسمالية الاحتكارية فى ست خصائص :

1 ـ مركزة الانتاج ورأس المال الذى وصل الى درجة عليا من النمو يؤدى به الى انشاء الاحتكارات التى يصبح دورها محددا فى الحياة الاقتصادية.

2 ـ اندماج الراس المال البنكى مع الرأس المال الصنّاعى وخلق الطغمة OLIGARCHIE على قاعدة رأس المال المالى.

3 ـ تصدير رؤوس الاموال.

4 ـ تكوين اتحادات احتكارية رأسمالية عالمية تقتسم العالم.

5 ـ انهاء تقسيم بقاع العالم من طرف القوى الرأسمالية الكبرى

6 ـ نشأة الاحتكارات هذه يؤدى الى تغيير على مستوى الهيكلية الطبقية ونشأة ارستقراطية عمالية أوروبية.

قد تتبع نشأة الرأسمالية الاحتكارية الهيمنة الاستعمارية وتكون بالتالى نتيجة لها وقد تسبق الهيمنة الاستعمارية الهيمنة الامبريالية التى تساعدها فى زيادة تعميق استغلالها لكن الهيمنة الاستعمارية المباشرة أى العسكرية ليست ضرورية للهيمنة الامبريالية والدليل أن تركيا كانت تحت سيطرة الامبريالية رغم أنها لم تحتلها عسكريا المهم هوتصدير رؤوس الاموال وما ينتج عليها من ربح للرأسماليين عن طريق المضاربات التى يقومون بها على الاراضى وعلى اقامة السكك الحديدية، وادخال رؤوس الاموال لتركيز بعض المؤسسات المالية والبنكية.

ان الهيمنة الامبريالية هى التى ستلعب الدور الرئيسى والحاسم فى تفتيت العلاقات الما قبل رأسمالية فى تونس عبر عملية تاريخية معقدة.

ـ التراكم البدائى :

أ ـ سر الحملة الاستعمارية أو مضاربات الطغمة المالية :

فى الخطاب الذى ألقاه جول فرى فى 6 نوفمبر 1881 ذكر بأن « فرنسا صفقت لحملة تونس ... متفهمة بأنه يوجد هناك مصلحة قومية يجب الحفاظ عليها والقيام بخطوة لتحقيق المهمة العظيمة التى ألقاها عليها مصيرها وهى : انتصار الحضارة على البربرية، الشكل

الوحيد لفكر الغزو الذى تقبله الاخلاق العصرية » (1)، المهمة التى ملات جوارح وقلب جول فرى لنسمعه يصرح بها فى خطاب آخر ألقاه فى 28 جويلية 1885 « ان عمل فرنسا لم يكن محكوما بهدف ايجاد المأوى والعمل لفائض فى اليد العاملة فى بلاد فقيرة ... لكن بهدف فتح هذا البلد المتأخر تقنيا واقتصاديا والذى لم يقع استغلال ثروته لرأسمالى ومنتوجات فرنسا » (2).

اذن فالمصلحة القومية هى مصلحة طغمة من المحتكرين والمغامرين الذين يبحثون عن الربح بأية وسيلة كانت وانتصار الحضارة على البربرية هو انتصار هذه العصابة من الرأسماليين الذين يسلبون ثروات الشعوب بالحديد والنار.

فقد أكد كليمونسو CLEMONÇEAU أن « الاهداف الحقيقية للحملة هى الصعوبات التى لاقتها مؤسسات بون قلما BONE GUELMA والنفيظة » (3) للحصول على الاراضى فى تونس، وقد أتهم القنصل روستان ROUSTAN من طرف الصحافى رشفور ROCHEFORD « بكونه يشجع الحملة لمساعدة عملية الربح على الاراضى وعلى القيم » (4)مما أدى بروستان الى تقديم قضية أحدثت فضيحة في الاوساط الباريسية.

---

(1) مأخوذ عن تمركز الاستعمار الفرنسي فى تونس لعلي محجوب ص 54
(2) انظر الاستعمار الزراعى فى تونس لبونسى ص 141
(3) مأخوذ عن الاستعمار الزراعى فى تونس لبونسى ص 139
(4) نفس المصدر ص 139

فالحلف المقدس بين رجال السياسة والطغمة المالية لنهب تونس واقتسام هذا البلد « المتأخر تقنيا واقتصاديا » هو الذى لعب دورا فى التدخل المباشر عسكريا، فقد كتب الصحافى ج لوث فى أثناء تسجيله لاحداث النفيظة وسيدى ثابت « فى باريس فان رئيس الشركة المرسيلية السيد راى REY يجد دائما استقبالا حسنا عند الوزراء ورجال السياسة المشاهير أمثال سان هيلار بارتلام و ودكتون WADDINGTON وجول فرى نفسه وقمبتا GAMBETTA وقد تتبعوا هذه الحادثة باهتمام بالغ ».

لكن هذا الحلف المقدس يبقى ناقصا بدون انضمام الطغمة العسكرية والمعمرين خصوصا فى الجزائر، الاول لاسترجاع هيبتهم بعد أن خسروا الحرب مع المانيا وافتكت منهم الالزاس ولوران والاخرون لانهم رأوا فى تونس امكانيات جديدة للحصول على الاراضى لتوظيف رؤوس أموالهم وتصريف بضاعاتهم، وقد نادى هؤلاء بضم تونس الى فرنسا كما وقع ذلك بالنسبة للجزائر. وفى الجزائر وبون BONE اهتزت الاوساط الرسمية وغير الرسمية بالحملات الصحفية لضم تونس الى فرنسا فكل هؤلاء قد سال لعابهم أمام شساعة الاراضى فى تونس وخصوصا بخس ثمنها « فقد وقع اشتراء ممتلكات خير الدين بـ 4 ملايين فرنك من طرف شركة مرسيليا للقرض، مطروح من هذا المبلغ ديون خير الدين لهذه الشركة، هذه الاراضى التى تبلغ مساحتها بين 100.000 الى 120.000 هكتارا زيادة على الزياتين والمنازل وثلاث قصور فى تونس وباردو وقرطاج » (1).

---

(1) انظر بونسى المصدر السابق ص 140

كما كتب شارل ريبان CHARLES RIBAN في سنة 1894 واصفا الحالة الجنونية التى امتلكت الطغمة المالية الباحثة عن الربح أمام بخس ثمن الاراضي الزراعية « ان مالكى رؤوس الاموال قدموا الى تونس بعد تركيز الاستعمار لاشتراء أراضى شاسعة. وحين يعلم « المعمر » أنه يستطيع أن يحصل على أراضى شاسعة بأثمان تتراوح بين 100 فرنك الهكتار والمائة سو CENT SOUS فان القادم الجديد تمتلكه حالة جنونية ».

هذه الاراضي تتسم بالشساعة ففى سنة 1892 وعلى 263.000 هكتار تحصل عليها المعمرون نجد 114 قطعة يصل معدل مساحتها الى 400 هكتار و60 قطعة يصل معدل مساحتها بين 400 و 100 هكتار و 157 قطعة لا تصل الى 100 هكتار. كما تعكس الفضائح العديدة والعلاقات المريبة للطغمة المالية لبعض بلاد أوروبا (انجلترا وفرنسا خصوصا) وصنيعاتها التونسيين من الارستقراطية الحاكمة وكبار الملاكين أمثال خزندار وابن اسماعيل وغيرهما الحالة المتعفنة التى وصلت اليها البلاد نتيجة الاقتراض المفرط الذى تقوم به هذه الارستقراطية لتلبية حاجياتها والحصول على بضائع كمالية والتى يدفع ثمنها جمهور الفلاحين عن طريق الزيادة فى الضرائب وقد ادى ذلك الى الازمة المالية لسنوات 1864 ـ 1868 وتركيز لجنة مالية عالمية لمراقبة مالية المملكة وتخليص ديون الطغمة المالية والدول الكبرى. أما وسائل وطرق هؤلاء المتحضرين الذين أنيطت بعهدتهم نشر الحضارة فهى المدفع والبارود فأول عملية قام بها الجنود الذين

دخلوا البلاد هى احتلال النفيظة لمساندة الشركة الفرنسية (مرسيليا للقرض) التى كانت تتعرض لمشاكل للاستيلاء على أراضى رفض الفلاحون التونسيون تسليمها. وانتشر الجيش بعد ذلك يريد اخضاع القبائل والمدن وقد لاقوا مقاومة عنيفة جدا فى صفاقس والكاف والقيروان ومن طرف عدد كبير من القبائل.

ولتحقيق أهدافهم لم يتورعوا عن استعمال أبشع الوسائل كالاحراق والهدم ووصلوا الى حد أن « المجروحين يقع احضارهم أمام الجينرال لاجرو LA GEROT وبمجرد حضور المجروح يقطع له أعضاءه التناسلية وحتى النساء لم يقع اعفاؤهن، فيقوم بفتح بطون الحاملات منهن ويخرج الاطفال ويلقى بهم الى جانب جثث أمهاتهم » (2)

لقد أظهر سكان المدن والقبائل مقاومة عنيفة للمستعمرين خصوصا فى طبرقة والكاف وصفاقس والقيروان وقبائل الجنوب الخ ... وهذا ما يشهد به المستعمرون أنفسهم (انظر كمبون تاريخ مملكة تونس)، لكن الارستقراطية السياسية والدينية وكبار مالكى الاراضى اذا استثنينا بعض العناصر التى حاولت ان تتصدى وتؤثر على الباى بعدم الاستسلام، ساعدت بصفة مباشرة الاستعمار على التغلغل اقتصاديا وعسكريا ويعتبر بونسى PONCET ان « الاراضى الشاسعة التى وقع اشتراؤها من طرف الاوروبيين فى تونس تقع فى مناطق يمكن تحديدها بالحزام الذى يحيط بالاراضى « الملك »

---

(2) انظر هانرى كامبون ــ مملكة تونس ــ ص 161

« واقطاعات » يستحوذ عليها أسياد أفلسوا، فالملكيات التى وقع اشتراؤها فى أحواز تونس وفى سليمان فى أغلبها ملك الارستقراطية التى تعيش فى المدينة، بالاضافة الى آلاف الهكتارات التى وقع تسليمها فى شكل انزال للمعمر من طرف جماعة الجبس » ولم يقف الامر عند هذا الحد فقد ساعدت هذه الارستقراطية الاستعمار على الانتصار عسكريا. فزيادة على توقيع معاهدة باردو من طرف الصادق باى، فان الجنرال LA GEROT بعث تلغرافا الى وزير الحرب فى 7 أكتوبر بمجاز الباب يقول فيه « اليوم 7، قوات على باى مدعمة بقواتى، حرقوا وفرقوا معسكر المتمردين بعين تركية وقد أظهرت قوات الباى حزما ونشاطا » (1) .

وعوض أن يوجه الباى جنوده لمحاربة المحتلين وجهها الى صفاقس التى تصدت لدخول المستعمرين بكل قوة وذلك « لحفظ النظام »، فقد بعث الباى فريق بـ 1000 جندى تونسى الى صفاقس الامر الذى حمل المتمردين على الصياح بخيانة الباى وقاموا بعزل الوالى سى حسونة الجلولى وحملوا العلم الاخضر مستقبلين على بن خليفة (2) الذى دخل فى 2 جويلية والذى بويع كقائد وقد حمل وجوده عدد كبير من البدو على القدوم ونصب خيامهم خارج المدينة لحمايتها (3). أما الكاف فبعد دفاعها الطويل الامر الذى جعل من المستحيل أخذها

---

(1) انظر هانرى كامبون ـ مملكة تونس ـ ص 161
(2) على بن خليفة هو أحد قادة التمرد على المستعمرين الغازين
(3) انظر مملكة تونس

بالقوة استعمل المحتلون طرقا أخرى، فقد استطاع موظف فرنسى فى محطة التلغراف الذى تربطه علاقة بـ « شيخ القدرية سى قدور » الذى كان له تأثير كبير على السكان أن يقوم بمحاولات لاقناع حاكم الكاف بالاستسلام وبالفعل فانه عن طريق اصراره الذكى أقنع الحاكم بضرورة الاستسلام (4) . هذه هى اذن الاسباب الحقيقية والوسائل الفعلية التى تختفى وراء الدعوة الى « نشر الحضارة » عند الشعوب البرابرة التى دعا اليها جول فرى والتى تمثل فى حقيقة الامر اتجاه الالغارشيا الاوربية وخصوصا الفرنسية نحو الهيمنة على البلاد ونهب ثرواتها.

ب ـ فصل المنتج عن وسيلة انتاجه :

مقدمة نظرية :

ان نمو واتساع علاقات التبادل السلعى والنقدى والتراكم المالى لا تؤدى وحدها الى نشأة نمط انتاج رأسمالى فقد برزت هذه العلاقات فى الحضارات القديمة (اليونان، العرب الخ ...) لكنها لم تفرز بمفردها علاقات انتاج رأسمالية، فلا يجب أن نخلط بين التراكم المالى والرأسمالية، هذه العناصر ضرورية لكنها غير كافية، فالعنصر المحدد والاساسى لنشأة نمط الانتاج الراسمالى هو وجود « العامل الحر الذى يبيع قوة عمله » حسب تعبير ماركس لكى تؤد عملية التراكم النقدى والبضائعى الى علاقات انتاج رأسمالية.

هذه الملاحظة ضرورية للرد على كل الذين يعتبرون بأن التشكيلة

---

(4) انظر نفس المصدر

الاجتماعية التونسية قبل دخول الاستعمار كانت يمكن أن تفرز نمط انتاج رأسمالى لو لم يعقها دخول الاستعمار، بدون انكار الدور الذى لعبه الاستعمار فى عرقلة نمو وتطور القوى المنتجة فان هذا التفسير لا يكفى وحده لبيان السبب الذى جعل التشكيلة الاجتماعية فى تونس لا تفرز نمط انتاج رأسمالى. هذه الاسباب يجب البحث عنها فى العناصر الداخلية للمجتمع قبل دخول الاستعمار. ولا نكون مخطئين حين نقول أن العائق الاساسى لهذه العملية هو الهيكلة الاجتماعية وطبيعة العلاقات الاجتماعية التى هيمنت على الريف التونسى وعلاقتها بالسلطة السياسية فلم تسمح هذه البنية التى امتازت بانتشار الملكية الجماعية وعسكرة الحياة القبلية - مما مكن القبائل من التصدى الى محاولات السلطة العديدة - من تفتيت هذه العلاقات، فقد اكتفت السلطة بفرض الضريبة عليها ولم تستطع أن تتخلل الريف وتتمركز فيه الا فى بعض الحالات، وحتى فى هذه الحالات فلم يؤد ذلك الى تركيز بورجوازية عقارية بل أما الى نشأة « لتفوندیا » أدت الى زيادة ربط المنتج المباشر وهنا البدوى أو الخماس بصاحب الارض (قوانين خير الدين فى ما يخص الخماس وعلاقته بصاحب الارض) أو الى تشريد الفلاحين الصغار والفقراء والبدو فى المدن وتجويعهم حيث أنه لم توجد هناك طبقة من التجار أو أعراف الحرف التى كانت مستعدة لتشغيلهم كما وقع فى أوروبا وذلك لسببين :

- ان التراكم المالى الذى وقع مثلا فى القرن 18 ونشأة طبقة تجار وقع تبذيره وخصوصا من طرف الارستقراطية للحصول على

بضائع كمالية واقامة القصور، وحتى بعض المصانع التى وقع تركيزها مثلا فى عهد أحمد باى كانت متجهة للانتاج الحربى أساسا والتـى اغلقت أبوابها نتيجة الازمة المالية.

ـ ان هيمنة الارستقراطية الحاكمة على المدينة وخصوصا على الحرفيين (عن طريق الضرائب) كانت دائمة وبالتالى لم تسمح بنشأة مدن حرة كما وقع فى أوروبـا.

هذه العناصر مجتمعة هى التى أعاقت بروز ونشأة نمط انتاج رأسمالى رغم أن فئة من التجار التونسييـن أى مـن البرجوازيـة التجارية استطاعت أن تنشأ وتنمو كما رأينا فى عهد حمودة باشا، لكن وجود التجارة والتجار وحدهم لا يؤديان الى الرأسمالية، هذه الاخيرة ستتركز مع الهيمنة الامبريالية التى قامت بتفقير واسـع للمنتج المباشر الفـلاح والحـرفى وخلق العامل الحـر المستعد لبيـع قوة عملـه.

تفقيـر الحـرفييـن :

لقد احتلت التجارة منذ دخول السلطة الاسلامية الى شمال افريقيا وتونس مرتبة هامة لكن القسط الوافر من هذه التجارة كان يقوم على التجارة البعيدة وعلى انتاج حرفى بدرجة ثانية. ولم يقع توسيع وتنظيم المعامل الحرفية الا فى القرن السابع عشر على يد الاندلسيين (1) وقد وصل تقسيم العمل ابتداءا من تلك الفترة درجة عالية خصوصا

---

(1) انظر كلفان فى Aspects de l'Artisanat en Afrique du Nord
ص 22 المنشورات الجامعية الفرنسية PUF

فى ميدان الشاشية والنسيج واتسع الاختصاص، فقد كانت المدن تحتوى على أسواق تختص بصناعات معينة كالحدادة، والنسيج والجلود كما اشتهرت المدن ببعض الصناعات فعرفت القيروان بصناعة الزربية وجربة بصناعة الفخار الخ ... ورغم تأثر هذه الصناعات بدخول البضائع الاجنبية فى القرن التاسع عشر فان عدد المعامل الحرفية والحرفيين بقى مرتفعا نسبيا وهو ما يعكس الدرجة والمرتبة التى احتلتها هذه الصناعات قبل بداية تقهقرها، ففى منتصف القرن التاسع عشر يوجد ما يقارب 300 مصنع شاشية توفر الشغل لـ 6000 أو 7000 عامل (2) أما فى ما يخص الحرير ففى أواخر القرن الماضي يوجد 1200 عرف يشغلون 6000 عامل وصانع (3) وقد تطور الانتاج فى بعض الصناعات الى درجة تمكن معها من غزو الاسواق الشرقية، فقد كانت تصدر كميات كبيرة من الشاشية التونسية وقد استمر ذلك حتى القرن 18 حيث عرفت منذ تلك الفترة تراجعا نتيجة مزاحمتها من طرف انتاج المعامل الفرنسية للشاشية.

بالاضافة الى هذا الانتاج الذى يتمركز فى المدن نجد « صناعات هامة منزلية فى المدينة والريف يقوم بها النساء لتلبية الحاجيات العائلية وللحصول على بعض الربح المتواضع وذلك ببيع منتوجاتهن فى الاسواق » (4) فقد كان نساء الجم وجبنيانة يصنعن ويبعن بعض

---

(2) انظر بول سباق ـ تونس ـ LA TUNISIE ص 127 PUF

(3) انظر بول سباق ـ تونس ـ LA TUNISIE ص 125

(4) انظر كلفان المصدر السابق

المصنوعات النسيجية فى أسواق صفاقس (5) وتبعا لذلك النمو فى الانتاج السلعى تطور وتوسع التبادل النقدى، وقد تكثف ذلك بدخول كميات كبيرة من النقد عن طريق القروض التى تحصلت عليها أفراد الارستقراطية الحاكمة من الطغمة المالية الاوروبية. كما توسع التبادل السلعى نتيجة الدخول المكثف للبضائع الاجنبية الجاهزة والتى انتشرت حتى فى بعض المناطق الريفية مما أدى الى ضرورة بيع الفلاحين الصغار والفقراء لمنتوجهم والحصول على النقد لاشتراء هذه البضائع، وكذلك عن طريق دفع الضرائب التى تحولت تدريجيا من ضرائب عينيــــة الى نقدية. وقد أدى ذلك الى تفتيت جزء من الانتاج العائلى لتوجيهه الى السوق : وتقلص الانتاج الحرفى المحلى هو الذى سيؤدى الى تفقير واسع للحرفيين.

وقد قام ماركس بتحليل هذه الظاهرة فى أوروبا فى اطار تتبعه ودراسته لعملية التراكم البدائى أى فصل المنتج المباشر (الحرفى أو الفلاح) عن وسيلة انتاجه ونحن هنا بدون أن نسحب آليا هذا التحليل على الواقع فى تونس نلاحظ نفس الظاهرة قد حدثت مع التدخـــل التجارى الاوروبى (بالنسبة لتفقير الحرفيين) وقد تمت بشكل فعلى مع الهيمنة الامبريالية (التدخـــل المباشـــر) وأدت الى تفقيـــر الفلاحيـــن واقتلاعهم من أراضيهـــم.

لكن حين نقول أننا نلاحظ هذه الظاهرة فى تونس فـــلا يعنى أنها حدثت بنفس الشكل وفى نفس الاطار فهى أولا لم تكن نتيجة

---

(5) انظر كلفان المصدر السابق

افراز داخلي بل وقعت عن طريق عملية خارجية عنيفة، ثم انها بقيت ضيقة الرقعة أى فى المناطق التى دخلت فيها الرأسمالية الفرنسية فقط وبالتالى لم تشمل عددا كبيرا من الفلاحين والحرفيين لذلك بقى الانتاج السلعى الصغير والملكية الصغيرة ما قبل الرأسمالية منتشرة نسبيا ولو أنه وقع تطويقهما وبقيت كذلك عملية التأجير ضيقة نسبيا لان الامبريالية لم تركز وحدات انتاجية تستطيع استيعاب نسبة كبيرة من الذين وقع تفقيرهم، لذلك فرغم عملية الهيمنة التى ستفرض على المجتمع من طرف نمط الانتاج الرأسمالى فان أنماط الانتاج الاخرى (ملكية صغيرة خصوصا وانتاج سلعى بسيط) استمرت ولو أنها ضعفت وتقلص دورها وشوهت لتوظف لصالح الرأسمال.

لقد لعبت مجموعة من العناصر المتشابكة فى عملية تفقير الحرفيين وذلك عبر عملية تاريخية كاملة بدأت أولا وبالذات كما ذكرنا منذ الدخول المكثف للبضائع الاجنبية قبل الاحتلال المباشر، ثم توسعت خصوصا بعد الحربين العالميتين .

لقد بقيت عملية تفقير الحرفيين محدودة حتى بداية الحرب العالمية الاولى اذ اقتصرت بشكل أساسى على صناعة الشاشية فهذا الانتاج الذى بقى حتى أواخر القرن 18 منتعشا نسبيا بدأ يتخلله الضعف فى بداية القرن 19 حيث قامت أوروبا كما رأينا وخصوصا فرنسا بصنع الشاشية بتقليد الصناعة التونسية واستطاعت أن تحتكر الاسواق الشرقية مما اضطر الحرفيين على الاقتراض بالربا الامر الذى أدى الى تفقير عدد كبير منهم. باستثناء صناعة الشاشية فقد بقيت الصناعات الاخرى كالحرير

واقفـة على رجليهـا.

لكن كما يذكر سباق SEBAG « هذا التوازن اختـل في السنوات التى تلت انتصاب الحماية حين بدأت منتوجات الصناعـة « الممكننة » تزاحم مزاحمة كبيرة المنتوجات الحرفية المحلية. فقد حلت القطنيات والصوفيات والجلد المدبوغ والفسيفساء والصابون المستورد محل المصنوعات القديمة المحلية » (1) وقد أكد الطاهر الحداد نفس الحالة : « فلنزول الرأسمالية الكبرى الفرنسية فى تونس بنتائـج معاملها، وفتح الابواب للمعامل الاوروبية بصفة عمومية أثر فعال فى حذف جانب عظيم من عمل الصناعات التونسية كاد أن يقضى عليها ولا تزال الرأسمالية الفرنسية سائرة لهذه الغاية بنجاح كبير، فقل الانتاج وانسلخ كثير من عمال الصناعات أما الى البطالة أو المشاريع التى أعدها الاستعمار الفرنسى مثل السكك الحديدية ورصف الطرقات والمناجم وما اليها من أشغال » (2).

وقد كان للحربين العالميتين تأثير كبير على الصناعات الحرفية فقد « اقتلعتا عددا كبيرا من الحرفيين من عملهم وذلك لحمل السلاح (التجنيد) كما أنهما عودتا هؤلاء الجنود بنمط حياة جديد طور فيهم حاجيات جديدة غير معروفة الى حد الان وقد زاد ذلك حدة نقص المواد الاولية التى اضطرتهم الى تحولات كانت لها تأثيرات وقع الاحساس

---

(1) انظر سباق SEBAG نفس المصدر ص 126

(2) انظر الطاهر الحداد ـ العمال التونسيون ـ ص 28 منشـورات الدار التونسية

بها بشكل قطعى وان حجز الصوف لحاجة الجيش أضعف الانتاج ثم تحت وقع الضرورة أصبح الانتاج يعتمد على مواد تركيبية. كما كان لاحتلال جيش المحور تأثيرا على الانتاج حيث توقف تقريبا. وبعد الانتصار على المحور وقع توزيع لباس جيوش الحلفاء على السكان الامر الذى غير فى عادات لباسهم. وهكذا وفى كل مكان نقصت عدد الحرف وازدادت البطالة » (2).وقد انتشر وتفشى نتيجة ذلك الربا خصوصا على يد اليهود الذين وصفهم الطاهر الحداد بكونهم « أنشط فئة رابحة فى البلاد التونسية ... فان رؤوس أموالهم نقدية وقسم منها يستعمل فى اقراض الفلاحين والصناع ومن لهم أملاك » (3).

وقد أدت هذه الحالة الى انتشار البطالة وتقلص النشاط الحرفى، فبعد ان كانت صناعة الشاشية كما رأينا تشغل فى منتصف القرن 19 بين 6000 و 7000 عامل « صانع » أصبح سنة 1934 عدد الصناع والاعراف مجتمعين لا يتجاوزون 1000 وبينما كانت معامل نسيج الحرير فى يد 1200 عرف فى أواخر القرن 19 تشغل 6000 صانع تحول هذا العدد بعد دخول الاستعمار بسنوات الى 2000 بين صناع وأعراف.

وفى سنة 1934 لم يبق من المدابغ الا 10 مقابل 35 مدبغة وجدت سنة 1881 وقد نقص عدد الصناع فيها بنسبة أربع أخماس.

وقد كان لانتهاء الحرب الثانية ودخول البضائع الاوروبية الى

(2) انظر كلفان المصدر السابق ص 78 و 80

(3) انظر الطاهر الحداد المصدر السابق ص 30

تونس من جديد تأثير كبير عليها فقد كان انتاج 18000 مصنع حرفي يدوي في سنة 1948 لا يتجاوز انتاج مجموع 4500 مصنع حـــرفي، وهكذا في « كل يوم يترك العمل حرفيون قدامى ليسقطوا في صــف البروليتاريا باحثين عن عمل لا يجدونه دائما » (4).

ففي تقرير قدمه محمد الرصاع (1) في نوفمبر 1934 أمام المجلس الكبير يقدر عدد البطالين في قطاع الحرف بـ 9070 وهذه بعض الامثلة :

شواشي	:	500
صانعو صوف	:	623
بلغاجيـــة	:	600
بـــرانسيـة	:	200
نجـــارة		300
حـلاقـون	:	110
دبـاغـون	:	35
صانعـو أحـذيـة	:	200
سراجـون	:	76
بنـــاءون		200
صـانعـو بنـاء	:	1507

---

(4) انظر سياق المصدر السابق

(1) تقرير قامت به لجنة من التونسيين والفرنسيين حول حالة الحرفيين والفلاحين في تونس

قهـواجيـــة	508
صانعـو عـربـات	3000
دهــانـــة	220 :
حمــامجيـــة	23 :
حـــدادون	60 :
صــانعو مفــاتيـح	6 :
صــاغـون	60 :
خيــاطـون عـربى	60 :
خياطـون عصريـون	8 :

وقد اضطر العديد منهم الى طلب الاحسان، فقد ذكر مــارتــى MARTY « أن أغلب الاعراف الصغار فى صناعة الحرير قد تداينوا وتفقروا مما أجبرهم فى بعض الحالات الى مد يدهم، فقد استطعنـــا مشاهدة منظر محزن لصف طويل مكون من أفراد من كل الاعمـــال كانوا بالامس عمــالا لهم قيمتهم وأعرافا أغنياء وقد كانوا ينتظرون دورهم للحصول على قليل من السميد والزيت وقد كان بينهم بعض الافراد من وضع اجتماعى مرتفع يختفون عن الانظار ويكلفون آخرين من جيرانهم الى مد يدهم فى مكانهم ».

ومن استطاع منهم أن يبقى على معمله الحرفى فان مدخوله قد ضعف كثيرا فالشواشى يتقاضــون بين 4 و 10 فرنكــات يوميــا، ومدخول صانعى الصوف يتراوح بين 5 و 8 فرنك سنة 1935 ووصلت الى 1 و 2 فرنك بالنسبة للنساء والاطفال. كما ينعكس هذا التقهقر

على مستوى تصدير الشاشية ففى السنوات 1930 ـ 1935 وصلت نسبة تصدير الشاشية فى الصادرات العامة 1،95٪ ونزلت هذه النسبة الى 0،75٪ من 1935 الى 1940 (1).

جدول فى احصاء المؤسسات الحرفية التونسية (1 جانفى 1953)

الجهـــة	القيـادة	عدد الاعراف المخصصين
	بنزرت	768
	بـاجـة	193
	ماطـر	93
الاولى	عين دراهم	72
	سوق الاربعاء	194
	سوق الخميس	46
	المجموع	1.366
	تونس المدينة	5.374
	تونس الضواحى	377
	سليمان	196
الثانية	زغـوان	167
	نـابـل	1.595
	مجاز الباب	169
	المجموع	7.878

(1) الاجراء والحركة العمالية فى تـونس لكلود ليـازو ص 20 و 21 منشورات CNRS

الثالثة	الكاف	215
	تبرسق	129
	تالة	80
	تاجروين	81
	سبيطلة	81
	مكثر	58
	سليانة	55
	المجموع	699
الرابعة	سوسة	899
	القيروان	697
	المنستير	5.548
	جمال	201
	المهدية	1.207
	المجموع	8.552
الخامسة	صفاقس	1.804
	جبنيانة	122
	الصخيرة	88
	جربة	1.349
	قفصة	253
	توزر	173
	سيدى بوزيد	73
	المجموع	3.862
السادسة	قابس	648
	مدنين	249

ـ مأخوذ عن كلفان : ـ وجوه من الحرف التونسية ـ

تفقيــر الفلاحين وتفتيت العلاقات القبلية الجماعية :

لقد بدأت عملية تفقير الفلاحين وتفتيت العلاقات القبلية قبــل الدخول المباشر للرأسمالية الفرنسية فقامت الارستقراطية الحاكمة عن طريق زيادتها ورفعها فى الضرائب المسلطة على الفلاحين وعلى القبائل البدوية ببداية فك أصر العلاقات التى تربط الانسان بوسيلة انتاجه وبالاخرين وقد ساعد على ذلك تعدد سنوات الجفاف وانتشار الاوبئة الامر الذى أدى بالمدن والارياف التونسية خصوصا الى الوصول « الى حالة من التقهقر وفى بعض الاحيان من الاهمال أكثر حدة من أى وقت آخر فى تاريخ البلاد » (1) وقد أدى ذلك الى « الاسراع ى تفتيت العلاقات التقليدية التي تربط الانسان بالارض وبالاخرين » (2) وساعــد عــلى :

ـ تشريد الفلاحين وتحويلهم الى « خماسة » ينتقلــون فــى المناطق الزراعية للبحث عن العمل وتقليص عدد السكان فى الريف وخصوصا البدو الذين هلك عدد كبير منهم متأثرين بالمجاعة والاوبئة ونزح عدد آخر الى المدن حيث ينتظرهم الجوع والمرض والتشريد.

ـ بداية تكوين لتفوندياً في الريف التونسى تمثلت فى استحواذ عدد من أفراد الارستقراطية وأعوانهم على أراضى تقيم عليها وتستغلها مجموعات بدوية وعائلات فلاحية أب عن جد، وبالفعل لم يؤد تفتيت

---

(1) انظر بونسى نفس المصدر ص 41

(2) انظر بونسى نفس المصدر ص 43

العلاقات الما قبل رأسمالية فى الريف قبل دخول الاستعمار كما هو الشأن فى أوروبا الى نشأة المزارع الرأسمالى من جهة والى استيعاب هؤلاء النازحين من فلاحين في المانو فكتورات بل أن العملية اتجهت فى البداية الى تشريد واسع للمقيمين على هذه الاراضى ففى سنة 1884 هبط عدد قبيلة الدريد من 10.000 فارس الى 1200 فارس ونزل عدد الفراشيش فى سنوات قليلة من 13.500 رجل يمكنهم حمل السلاح الى 300 رجل كما فقدت أولاد يعقوب ثلث أفرادها سنة 1866 ـ 1867 ووقع تفقير أولاد بوغانم بشكل كلى نتيجة المجاعة والكوليرا وقد كانت قبيلتهم تحتوى على 3000 خيمة قبل 1864 (3) وقد علق « بونسى » على عملية تفقير الفلاحين وارتباطها بانتشار عقد الخماسة « هذا العقد الوقتى الذى كان ظهوره هو عبارة عن انتشار للفقر واجتثاث حذور الفلاح الصغير التقليدى هذا الاخير المفقر الجائع نتيجة سنوات عديدة سيئة من الجفاف والذى سلب أرضه تحت وطأة الضرائب والاقطاع والاضطرابات والسلب فهو يهجر بوسائل عمله المتبقية ماشيته ومحراثه ويتوقف حيث يجد فلاحا غنيا أو الاعيان لكى يمدوه بعمل » (4).

رافق تفقير الفلاحين وتفتيت العلاقات البدوية وانتشار الخماسة نشوء لاتيفونديا باستغلال بعض أفراد الارستقراطية فرصة ضعف القبائل البدوية عدديا وعسكريا لكى يستحوذوا كليا على أراضيهم

---

(3) انظر بونسى نفس المصدر ص 70

(4) انظر بونسى نفس المصدر ص 68

وقد ساعدهم على ذلك قرار خير الدين الذى سن سنة 1874 وحول علاقة الخماسة بمالك الارض « فالطبقة الاكثر غنى اتجهت بدورها الى الاستحواذ على أحسن أراضى الحبوب التى أصبحت منتجة لثروة سهلة التحقيق، نتيجة تطور تجارة الحبوب فى البحر المتوسط وقد ربطت الفلاحين المنتجين بعلاقات أكثر صرامة » (1) ونحن أمام ظاهرة تشبه الى حد اللاتفوندیا التى تكونت فى مصر حول زراعة وبيع القطن، فقد تمكنت هذه الفئة من أن تثرى عن طريق بيع الحبوب فى السوق العالمى.

لم تستطع اللاتيفوندیا التحول الى مزارعين رأسماليين لانه لم يكن بالامكان الاعتماد على قوى انتاج مناسبة ولا على تقسيم عمل سانح يخول ذلك فبقيت علاقة المالك بالمنتج المباشر علاقة متخلفة ولم يدخل النقد بشكل أساسى فى تلك العلاقة.

كما أن وسائل الانتاج بقيت بدائية ولم تدخل الآلة لتعويض وسائل الانتاج هذه، فكل ما وقع يقتصر على استحواذ بعض أفراد الارستقراطية على مناطق كبيرة فى الريف وتملكها أراض كانت القبائل تعتبرها ملكيتها الجماعية وهكذا رغم بداية تفتيت العلاقات التقليدية قبل دخول الرأسمالية الى تونس فانها لم تؤد الى نشأة مزارع رأسمالى وبالتالى الى تفتيت واسع لعلاقات الملكية القديمة. هذه العملية بدأت مع دخول الاستعمار لكن عملية التفتيت التى تعرضت لها العلاقات الما قبل رأسمالية بدخول الاستعمار الفرنسى

(1) انظر بونسى المصدر السابق

لم تكن عامة فالاصح القول أنها كانت عملية ذات اتجاهين مترابطين :

1 ـ تفتيت عن طريق الاستحواذ على الاراضى وطرد أصحابها الاصليين وادخال التقنية اليها.

2 ـ الحفاظ على العلاقات الما قبل راسمالية واشكال العمل القديم وذلك لمجموعة من الاسباب أهمها :

أ ـ مقاومة العلاقات الما قبل رأسمالية لعملية تفتيتها اى مقاومة الفلاحين والقبائل لانتزاع أراضيها،

ب ـ من أجل هدف سياسى وهو عدم اثارة الفلاحين والقبائل للحفاظ على الامن،

ج ـ بهدف قيام المعمرين باستغلال هذه العلاقات لصالح نمط الانتاج الرأسمالى المهيمن مع افراغها من محتواها الاساسى وجعلها خاضعة له.

وقد استعملت للحصول على هذه الاراضى وسائل عديدة منها العنيفة عن طريق تدخل مباشر للسلطة الاستعمارية ومالية بتكوين صناديق لاقراض المعمرين ومساعدتهم على الحصول على الاراضى والآلات كما استعملت الايديولوجية القانونية لتحويل الملكية الجماعية الى ملكية فردية وتبرير عملية الانتزاع واعطائها طابعا قانونيا.

التفقير عن طريق استعمال الاطار القانونى :

شكل « عهد الامان » الاطار القانونى الذى سمح للطغمة المالية من اشتراء مجموعة من الاراضى سلمتها لهم الارستقراطية والاعيان

مقابل الحصول على المال، وقد تلاحقت القوانين تلوى الاخرى بعد الدخول المباشر للاستعمار، فقد ركز قانون 1 جويلية 1885 نظام التسجيل الذى ساعد كثيرا من المعمرين فى الحصول على الاراضى وقد بعثت محكمة مختلطة من قضاة تونسيين وفرنسيين للفصل فى مطالب الملكية بين الشركات والمعمرين من جهة والسكان الاصليين من جهة أخرى وكانت النتيجة فى أغلب الحالات لصالح الاول. كما سن قانون 1896 حول « أراضى الاموات » حيث اعتبرت الاراضى التى ليست فيها وثيقة ملك أو تملك معرف بها ملكا للدولة وبهذه الطريقة وقع الاستحواذ على كثيرمن أراضى العروش والجماعية التى وضعت تحت تصرف ديوان الدولة والتى وقع بيعها الى المعمرين فيما بعد.

وقد حمل قرار 13 نوفمبر 1898 جمعية الحبس على أن تترك على ذمة ديوان الدولة 2000 هكتار فى السنة على الاقل من أراضى الحبس العمومية الصالحة للاستغلال الفلاحى وقد أدى قرار 22 جويلية 1903 حول تحديد أراضى الغابات الى كثير من التجاوزات ووقع طرد الكثير من الفلاحين من أراضى الغابات التى يشغلونها، وفى سنة 1897 وقع انشاء « صندوق الاستعمار » ووقع تنظيمه فى 25 سبتمبر 1909 وقد اشترت الدولة بواسطته « أراضى بعض أفراد الارستقراطية والفلاحين تحت وطأة الظروف التى اضطرتهم الى بيع أراضيهم (1) » كما وقع تنظيم ساكنى الحبس العمومية والخاصة عن طريق قرار 12 أفريل 1913 مكمل بقرار 17 جويلية 1926 وذلك للحصول على مساحات واسعة من الاراضى عن طريق الانزال وهذا يسمح لهم

---

(1) انظر سباق نفس المصدر ص 40

باستغلال الارض والحصول على مردود آلاتهم بدون اشتراء الاراضي (2)
وقد صدر قرار في 22 جانفي 1905 ينص على امكانية شراء الانزال بعد
20 دفعة. ان الاراضي التي استحوذ عليها المعمرون والشركات
الاستعمارية تعتبر من أحسن وأخصب الاراضي، فمن سنة 1881 الى
1914 وقع الحصول من طرف الاوروبيين وخصوصا الفرنسيين على
1953 هكتار من مجموع 187338 في اقليم تونس العاصمة، وقد
استحوذ هؤلاء على 486 هكتار من مجموع 67295 في قرنباليا وبلغت
عدد المساحات التي وقع الحصول عليها في بنزرت 519 هكتار من
مجموع 90087 أما في سوق الاربعاء استحوذ المعمرون على 306 هكتار
وقد بلغت مساحة الاراضي المستحوذ عليها في باجة 511 هكتار من
مجموع 95.752. أما في الكاف فقد بلغت المساحة 265 من مجموع
108034، في مكثر 23 هكتار من 2191، في سوسة 439 من 29159،
في القيروان 74 هكتار من 88065، أما صفاقس فقد بلغت المساحة
التي سقطت في أيدي الاوروبيين 319 هكتار من 107615 وقد
استمرت هذه العملية واتسعت حيث مكنت السلطة الاستعمارية
المعمرين من التسهيلات اللازمة للحصول على الاراضي فبلغت المساحة
المستحوذ عليها من طرف الاوروبيين سنة 1937 : 725.000 هكتار
موزعة على 2185 فرنسي و 2380 ايطالي و 84 أروبيون آخرون أي
ما يساوي معدل 155 هكتارا لكل مالك أوروبي، وتستحوذ 4 شركات
على نسبة 23٪ من بين الاراضي التي في حوزة الفرنسيين.

---

(2) انظر ديمون Paysannerie aux aboix Dumont منشورات SEUIL

أراضى الانزال التى فى حوزة الاوروبيين من 1884 الى 1908

	عــدد والملكيــات	المســاحــة
حبـــس عــامـــة	248	37.000 هـ
حبـــس خــاصـــة	75	8.000 هـ
المجمـــوع	323	45.000 هـ

التفقيــر عن طريق التطويق والاستقــرار

أدى استحواذ الاوروبيين على هذه المساحات الى اقتلاع عشرات الآلاف من الفلاحين من الاراضى التى يملكونها أو التى يستقرون عليها فقد تدخلت السلطة الاستعمارية لتطويق واجبار الفلاحين والبــدو للتحول الى أراضى قحلة وهى أراضى التل وقد فقدت قبائل البدو عاداتها القديمة وهى التنقل بكل حرية فى الاراضى وكان لذلــك نتيجة سيئة على الانتاج وخصوصا بالنسبة للاراضى المنتجة للحبوب مما أدى بكثير من المناطق الى فقدان سكانها. ففــى احصــاء 1911 نلاحظ أن كثافة السكان فى منطقة تونس مجاز الباب زغوان لا تصل 20 ساكن فى الكلم2. فى منطقة بنزرت وباستثناء مدينة بنــــزرت نفسها، ومنزل بورقيبة فلا تصل الكثافة 20 ساكن فى الكلم2 أما الوطن القبلى فلا تصل كثافة السكان فيه الى 29 ـ 30 ساكــن فى الكلم2 الا نادرا مقابل هذا النقص الحاصل فى كثافة السكان فــى هذه المناطق الخصبة نلاحظ ازديادا نسبيا فى كثافة السكان فى مناطق التل

مثل الكاف ومكثر حيث بلغت فيها 25 ساكن فى الكلم2. تبرسق 28 ساكن فى الكلم2 وسوق الاربعاء وطبرقة 35 ساكن فى الكلم2 كما قامت السلطات الاستعمارية باجبار البدو على الاستقرار ووزعت عليهم بعض الاراضى فساعد ذلك على تحويل أشكال الملكية القديمة وخصوصا منها الجماعية الى ملكية فردية. ان الملكية الفردية مثلت واقعا ما قبل رأسماليا غير أن الرأسماليين الاوروبيين استغلوا هذا الواقع السابق ليكرسوه فى اطار نمط الانتاج الرأسمالى. فى تونس ورغم وجود بعض الملكيات الفردية قبل دخول الاستعمار كان الشكل السائد للملكية هو الملكية الجماعية لذلك فالتخلخل الذى حدث فى علاقات الملكية الما قبل رأسمالية وخصوصا منها الجماعية قد مر بعملية أولى وهى تحويل الملكية الجماعية الى ملكية فردية فى مفهومها الرومانى. هذه العملية مكنت أولا السلطة الاستعمارية والمعمرين من تحويل عدد هام من البدو والفلاحين الى مناطق غير مخصبة واجبار البدو على الاستقرار فى هذه الاراضى القحلة بهدف تحطيم التماسك الذى يربط بين أفراد القبائل الذى بقى عنصر عدم استقرار بالنسبة للسلطة الاستعمارية لكن البدو الذين وقع تمليكهم للاراضى فان صغر المساحة وبدائية وسائل الانتاج جعلتهم غير قادرين على استغلالها وبالتالى اضطروا الى بيعها أو كراءها الى الفلاح الكبير أو المعمر وهكذا فالهدف الذى رمت اليه السلطات الاستعمارية هو تثبيت من وقع تفقيرهم وتجنب اثارة الذين وقع افتكاك أراضيهم الاصلية مثلما حدث فى جهة القيروان حيث وزع بعد الحرب الاولى 20000 هكتار من الاراضى الغير مخصبة على 8000 ساكن تونسى. غير أن محاولة

تثبيت هؤلاء فى الاراضى القحلة لم تكن ناجحـة حيث أن الكثيـر منهم يتركون الاراضى التى وقع تمليكهم اياها وينزحون الى المدن أو يتحولون الى خماسة. لقد صاحب عملية الاستقرار تحول على نمط عيش البدو فقد تغير شكل مساكنهم فبعد أن كانت الخيمة تلعب دورا هاما فى السكن نرى أن نسبة كبيرة من البـدو المستقرين اصبحوا يسكنون فى أكواخ من الطوب.

فمثلا فى جهة تونس كانت توجد 5200 خيمة و 2300 منزل سنة 1890 تغير هذا العدد وأصبح سنة 1921 اى بعد الحرب الاولى التى رأت عملية استقرار واسعة 300 خيمة و 7500 كوخ من الطوب، وهكذا عوض عدد هام من الخيام باكواخ من الطوب، نفس الظاهرة حدثت فى مجاز الباب فقد كانت تشتمل على 800 منزل وعلى 800 خيمة و 800 كوح من الطوب قبل 1921 فتغير هذا آلعدد ليصبح 1300 خيمة و 3600 كوخ سنة 1921.

كما كان يوجد فى باجـة سنـة 1820، 3600 خيمـة و 1300 منزل وأكثر من 200 كوخ تحولت هذه الاعداد لتصبح سنة 1921، 2100 خيمة، 1800 منزل و 10.300 كوخ

وقد كان عدد الخيام بجهة صفاقس 3500 وعدد المنازل 500 وعدد أكواخ الطوب 1200 سنة 1890 تحول هذا العدد ليصبح كالتالى سنة 1921، الخيام 2000 المنازل 3100 أما اكواخ الطوب فقد ارتفعت كثيرا حيث بلغت 10.600 وقد علق بونسى PONCET على ذلك بقوله : « ان الاستقرار على الارض فى اكواخ الطوب واختفاء الخيمة يعنى تفقيـر

لانه لم يكن مصاحب بتنويع وزيادة انتاج الاعمال الفلاحية كما هو الشأن بالنسبة للساحل » (1)، لكن كما قلنا سابقا فان هذه التغيرات على مستوى الملكية وحصول الاوروبيين على هذه الاراضى لم يــؤد الى تفتيت كل الملكية القديمة وأشكال العمل القديمة بل حاول الاوربيون استغلالها لصالحهم وقد بين كامبون CAMBON « ان انشاء غابات الزياتين والقيام بشؤونها وهى التى تحتاج الى رؤوس أموال ضخمة قد استخدم فيه المعمرون عقد المغارسة لتوفير يد عاملة رخيصة » (2)

كما بين ديمون « ان 36٪ من الاراضــى المزروعــة من طــرف الاوربيين فى جهة تونس و43٪ في زغوان و54٪ فى مجاز الباب كانت فى شكل كراء انزال ومزارعه » وقد وصل الامر الى حـــد استعمال يد عاملة شبه عبودية عن طريق قبيلة الفزان.

دور الـــربــا فى تفقيـــر الفــلاحين :

هذه التحولات أدت الى تفقير الفلاح الذى استطاع الحفاظ على أرضه فهو مجبور لمواصلة استغلالها للالتجاء الى الاقتراض الامــر الذى يسقطه فى مخالب المرابين فقد وصف المنجى البكوش أحــد المكلفين من طرف اللجنة الخاصة للنهوض بفلاحة السكان « الاصليين » سنة 1910 حالة الفلاح الذى يرى نفسه يفقر تدريجيا عن طريــق الربا قائلا « الفلاح العربى ..ئ يريد أن يحسن وضعه ... لكن اليأس يتملكه ويشعر أنه مغلوب على أمره حين يرى أن القليل الذى تبقى

---

(1) انظر بونسى المصدر السابق ص 230

(2) انظر هانرى كامبون المصدر السابق ص 199

له من أراضيه يحجز ويباع بدون شفقة ولا رحمة وذلك لتسديد ديون تبلغ بعض المئات من الفرنكات اقترضها فى ظرف صعب والتى دفع من أجلها فائضا بنسبة 100٪ لمدة 3 أو 4 سنوات، نحن نعرف شخصيا فلاحا صغيرا دفع لتسديد دين أولى يبلغ 70 فرنكا أكثر من 1100 فرنك فائضا) وهكذا يتدنى الفلاح من حالته الاصلية الى خماس كما يقع منذ 10 سنوات وهذا يجعلنا نتنبأ بأنه فى مدة 30 سنة لا يبقى أى فلاح فى تونس ». وهذا مثال آخر تذكره اللجنة س. أقرض فى أكتوبر 1908 ع مقدار 320 فرنك مقابل تسبقة بـ 64 هكتولتر من الزيتون بـ 5 فرنك الهكتولتر تسلم فى جانفى 1910 أى لمدة تبلغ 15 شهرا، فى جانفى 1910 لم يستطع المقترض أن يسلم الا 22 هكتولتر وفى ذلك اليوم كان سعر الهكتولتر من الزيتون يساوى فى السوق 15 فرنك فهو قد أرجع اذن فى الحقيقة 22 × 15 = 330 فرنكا ولم يعد له ما يقدمه، فاتفق مع مقرضه على دين جديد بـ 630 فرنك تدفع على المحصول المقبل بنسبة 7 فرنك الهكتولتر اى 90 هكتولتر ولنفترض أن سنة 1912 ستكون سنة حسنة وان ع يستطيع أن يتحرر من دينه واذا افترضنا أن ثمن الهكتولتر من الزيتون يساوى 10 فرنكا فقط فان 630 فرنكا ستصبح 90 × 10 = 900 فرنك وهكذا فان 320 فرنك التى وقع اقراضها « أنجبت » فى مدة 30 شهرا 330 × 900 = 1.230 1.230 − 320 = 910 فرنك.

كما أن الارتفاع السريع والكبير لسعر كراء الارض الذى قفز فى مدة 10 سنوات من 150 أو 200 فرنك الى 250 وحتى 350 فرنك

الماشية أدى بالفلاح الصغير وحتى الكبير اللذين يكتريان بعض الاراضي لاستغلالها الى التفقير والسقوط في مخالب المرابي.

فرض النقد في نمط استهلاك البدو والفلاحين (دور الدولة الاستعمارية في تركيز الضرائب النقدية)

ان أغلب الضرائب التي كان يرزح تحتها الفلاح في عهد سلطة البايات والتي كان يدفعها عينا قد استمرت في عهد الاستعمار لكنه أصبح مضطرا لدفعها نقدا أي انه أصبح مجبورا على بيع جزء من محصوله أو رهنه أو الاقتراض من المرابين لكي يتحصل على النقد ويدفع الضريبة نقدا، وقد زاد ذلك في عملية تفقير الفلاحين وتحويل جزء من محصولهم الذي كان يتجه أساسا الى سد غائلة الجوع الى السوق وبالتالي الالقاء بهم قسرا في السوق حيث العلاقات النقدية.

ان أول ضريبة أصبحت تدفع نقدا هي العشر التي يقول حولها كامبون CAMBON « ان أول اصلاح مالي وقع على العشر أو الضريبة على المحصول وهو ضريبة قديمة عربية تدفع عينا، ان الحصول عليها كان دائما يضع مشاكل عملية. في البداية وقع تشجيع دفعها نقدا، وحين وقع التعود على دفعها بهذا الشكل وبدأ يعمم، جاء قرار 2 جويلية 1899 ليجعل دفعها نقدا اجباريا في بعض المناطق قبل ان ينتشر ذلك على كامل تراب الايالة سنة 1913 » (1).

كما نص قرار 8 ـ 12 ـ 1901 على دفع القانون وهي ضريبة

---

(1) انظر هانري كامبون المصدر السابق ص 198

على شجرة النخل والزيتون نقدا وهى تقدر بين 0،05 و 0،50 فرنك

هذا بالاضافة الى المجبى وهى ضريبة شخصية كانت تقدر بـ 24 فرنك بالنسبة للشخص الواحد وقد جاء قرار 31 ـ 12 ـ 1909 ليغير قيمتها لتصبح 18 فرنك الفارق المتمثل فى 6 فرنك أصبح يدفع عن طريق بعض الصنتيمات المضافة الى ضريبة عشر الحبوب أو قانون الزياتين والنخل أو الى دار الخروبة.

توزيع ضريبة المجبى :

14 فرنك ضريبة أساسية

0،55 لصالح أمراء عائلة الباى

0،55 لصالح الاعانة العمومية

0،50 الشركات الاحتياطية

0،20 مقابل طابع بريدى

المجموع : 18 فرنك

من جملة 1.800.000 سكان الايالة كان 200 ألف فلاحا (باعتبار أن سكان المدن الكبرى وبعض القبائل لا تدفع هذه الضريبة) هم الذين يتحملون هذه الضريبة ويتعرضون الى التفقير المستمر.

مساحة الاراضي بالهكتار التي وقع الاستحواذ عليها من طرف الاجانب والفرنسيين

المنطقة	فرنسيون	أجانب
- التل الشرقي والبحري		
تونس	67.063,07	4.410,24
بنزرت	33.733,21	102,80
نابل	45.750,79	236,04
- التل الوسطي		
باجة	31.855,50	8.008
سوق الاربعاء	2.761	97,50
- التل الداخلي		
الكاف	51.514	13.011,73
- جنوب الظهر		
سوسة	135.115,50	308,31
القيروان	13.306,16	
صفاقس	19.089,75	1.184,27
قابس	2.022,42	
المجموع :	402.211,40	27.358,89

المصدر بونسي ص 143

لاقت عملية التفقير معارضة ومقاومة من طرف الفلاحين وقبائل البدو فمثلا لم تنجح عملية ترسيم الملكيات الريفية فى البداية حيث أن القانون الاستعمارى مكن بعض الشركات وبعض الافراد الذين يستظهرون بصك ملكية باسناد الارض لهم وذلك على حساب السكان المقيمين عليها خصوصا قبائل البدو، وعدم النجاح هذا مرده الصراع الذى نشب بين بعض الشركات التى اشترت الاراضى التى باعتها لها بعض أفراد الارستقراطية الحاكمة بأثمان بخسة وارادت أن تفرض نفسها على السكان المقيمين كالصراع الذى حصل بين الشركة الفرنسية الافريقية وسكان عين الحلوف، كذلك الفضيحة والمعارضة التى وقعت بعلاقة مع قضية كويتيس COUITEAS كما تعرض عدد من المعمرين الى ردة فعل البدو والفلاحين كما وقع فى تالة حيث قام شيخ فرقة دينية مع بعض الفلاحين بذبح معمر افتك أراضيهم. كل هذه الاحداث أدت الى سن قرار فى 14 جانفى 1901 ينص على أنه « يوجد فى عدد كثير من قيادات الايالة أراضى تتملكها القبائل بصفة جماعية » ويعترف بمقتضاها بالملكية الجماعية لهذه القبائل على الارض لكن بقى هذا القرار غير معمول به الا فى حالات محدودة كما حدث حين قسمت أراضى « السيالة » فتحصل 1.689 تونسى على 29.668 هكتار من 133.332 هكتار أى بمعدل 17 هكتار لكل فلاح تونسى بينما نجد أن 103.704 هكتار وقع تقسيمها على

208 أوروبى أى ما يساوى معدل 500 هكتار لكل مستعمر (1). وقد استمرت مقاومة الفلاحين الصغار والفقراء منهم بطرق شتى تمثل بعضها فى العمل المضنى والمنهك على الارض وبيع منتوجهم فى السوق بأثمان أكثر انخفاضا من التى يبيع بها المعمر لمزاحمته. ووصلت مقاومتهم الى حد حمل السلاح فى وجه المعمرين والاستعمار فقد شكل الفلاحون الصغار والفقراء القوة الاساسية التى كونت حركة « المجاهدين » والتى انتشرت فى أغلب مناطق الريف التونسى.

---

(1) انظر سباق المصدر السابق ص 101

٧١ ظهور الرأسمالية الزراعية

نشـــاة المـــزارع الـرأسمـالى

قبل دخول نمط الانتاج الرأسمالى وقعت بعض التحولات على مستوى الملكية حيث استطاع بعض عملاء الارستقراطية أن يستحوذوا على مساحـات من أراضى القبائـل وأن يستغلوهـا ويتحـولـوا الى لاتيفونديا خصوصا فى زراعة وتصدير الحبوب لكن نوعية العلاقـة التى بقيت بين مالك الارض وأصحاب الاراضى من أفراد القبائل حافظت على طبيعتها التقليدية فلم تقدر الارستقراطية على تفتيـت العلاقات القبلية والجماعية وتحويل الفلاحين الذين وقع تفقيرهـم والبدو الى عمال كما أن بدائية وسائل الانتاج منعت من نشأة مزارعين راسماليين، ولذا وجب انتظار دخول نمط الانتاج الرأسمالى لكـي تتوفر عناصر نشأتهم التى يمكن أن نلخصها كما يلى :

- استغلال المعمرين لعلاقات الامتلاك القديمة كالانزال للحصول على أراضى شاسعة بمقابل نقدى زهيد جدا وتحويل الريع العينى الى ريع نقدى
- المساعدة النقدية التى تلقاها هؤلاء من طرف المؤسسات المالية ومن السلط الاستعمارية عن طريق الصناديق والقروض
- المكننة ودخـول الآلـة
- توسع نطاق الزراعات التصديرية
- نشأة وتوسع العلاقات النقدية بين المالك والمنتج المباشر

تحـول الــريع العيـنى الى ريـع نقـــدى

لقد تعرضنا فى فصل تفقير الفلاحين وتفتيت العلاقـات

القبلية الى عملية الاستحواذ الواسعة التى قام بها الاوروبيون سواء كانوا شركات فى البداية أو معمرين بمساعدة السلطة الاستعمارية على أحسن الاراضى الزراعية فى الشمال وفى الوسط والساحل والجنوب الامر الذى أدى الى تحويل وتطويق الفلاحين التونسيين وقبائل البدو فى المناطق المرتفعة وغير الخصبة. عملية الاستحواذ هذه أخذت أشكالا عديدة كالشراء الذى قامت به الشركات للمضاربة بهذه الاراضى وبيعها الى المعمرين وافتكاك السلطة الاستعمارية الاراضى بطرق مختلفة بعنوان حماية الغابات أو باستعمال علاقات قديمة أى الكراء عن طريق « الانزال » لاراضى الحبس أو عن طريق تحويل الملكية الجماعية الى ملكية خاصة عن طريق الترسيم.

فحصول الاوروبيين وخصوصا الفرنسيين منهم على هذه الاراضى أو كراءها بمقابل زهيد شكل العامل الاول فى نشأة المزارع الرأسمالى فنحن هنا أمام عملية تشبه الى حد كبير نشأة المزارع فى أوروبا فى فترة انحلال المجتمع الاقطاعى، فنحن أمام عملية تحول للريع من ريع عينى مثلما هو الحال فى اطار علاقات الخماسة والمغارسة والمزابعة الى ريع نقدى حيث يدفع المعمر مقابلا زهيدا الى الفلاح أو الى جماعة الحبس ويتمكن من استغلالها. لكن توجد بعض الاختلافات بين الظاهرتين فقوة كبار الملاكين فى أوروبا مكنت هؤلاء من الرفع فى الريع والاستحواذ على جزء كبير من فائض القيمة الذى ينتجه العامل الزراعى والذى يقسم على المزارع الرأسمالى ومالك الاراضى. فالسلطة السياسية فى انجلترا مثلا بقيت لفترة طويلة

فى يد كبار الملاك، وهنا تفسر عملية الصراع الواسعة بين كبار الملاك والرأسماليين المزارعين، أما فى تونس فانه لم يدر صراع عنيف بين الفئتين اذ أن السلطة الاستعمارية تدخلت بشكل مباشر لصالح المعمر بكل وسائلها المادية والعسكرية والقانونية ثم ان المالك الكبير التونسى كان عادة يسكن المدن الكبيرة ويقوم بأعمال أخرى تجارية موازية وهو كثيرا ما يبيع أرضه، كما أن جزءا من كبار الملاك التونسيين تحولوا هم أنفسهم من مالكى أراضى الى مزارعين رأسماليين لكن عددهم بقى ضئيلا، أما أكبر نسبة فقد حافظت على أراضيها وشغلتها بطرق عتيقة، لذلك نرى أن بعض مطالب الحركة الوطنية خصوصا فى بدايتها كحركة الشباب التونسى والحزب الدستورى القديم، تمثلت فى المطالبة باعانة ملاك الاراضى التونسيين بالقروض للحصول على الآلات الخ ...

دور الرأسمال البنكى والنقدى فى نشأة المزارع الرأسمالى

ان العامل الثانى الذى مكن من نشأة المزارع الرأسمالى هو المساعدة المالية الكبيرة التى تلقاها المعمرون وبعض كبار الملاكين التونسيين من طرف السلطة الاستعمارية والصناديق العقارية وتعاضدية التجهيز الخ ... فقد أكد بونسى PONCET أنه « بفضل التقديمات والاعانات الرسمية التى تقدم (للفلاح) أما مباشرة أو بصفة غير مباشرة عن طريق مؤسسة تعاضدية أو نقابية يستطيع الفلاح أن يجهز وحدة استغلالية لها أهمية تستخدم يد عاملة أجيرة أى أن يتحول من مرحلة

المنتج الفلاح الفردى والعائلى الذى يعمل فى الارض بهدف الحصول على الغذاء الى مرحلة يستعمل فيها رأس المال أى يحولهـــا الى أداة تنتـــج المـــال » (1).

بدأت القروض تقدم منذ الفترة الاولى من دخول الاستعمار الى تونس لكنها لم تتوسع وتنتشر الا بنشأة التعاوينات والصناديـق والتعاضديات وهذه المؤسسات لم تبدأ فى التوسع الا بعد الحـرب العالمية الثانية. فى سنة 1900 بدأت بعض المؤسسات المالية تمـــد الاوروبيين ببعض القروض أغلبها على أمدّ قصير ونسبـــة فوائضهــا مرتفعة جدا تبلغ ٪10 وحتى ٪12.

لكن بعد الحرب العالمية الثانية انتشر القرض الحكومى بصنفيه المتوسط والطويل الامد الاول يستعمل للحصول على الآلات والقيام بتركيز بنى تحتى كمقاومة الانجراف والسقو واستصلاح الاراضى، هذه القروض وخصوصا الطويلة الامد تهم المزارع حيث أن نسبـــة فوائضها منخفضة تصل الى ٪3. وهكذا فى تاريخ 31 ــ 12 ــ 1954 أمد الصندوق التعاونى للقرض الزراعى المزارعين بمبلغ 1200 مليون فرنك، كما قدم الصندوق العقارى سنة 1954 قروضا بملغ جملى يساوى 858 مليون فرنك ومن 1 ــ 3 ــ 1954 الى 1 ــ 3 ــ 1955 قدم الصندوق العقارى قروضا على أمد طويل بمبلغ 871 مليون فرنك. ان توزيع هذه القروض يعكس فروقات هامة بين المقدار الكبير الذى يحصل عليه الاوروبيين والنسبة الصغيرة التى يحصل عليها التونسيين، ففى

---

(1) انظر بونسى المصدر السابق ص 429

سنة 1907 وصل مبلغ القروض التى قدمتها الصناديق الى 1.276.023 فرنك لم يحصل التونسيون منها الا على 10.120 فرنك ولم تشمل الا 34 مشاركا تونسيا. فى سنة 1911 وصل هذا المبلغ الى 1.948.088 فرنك لم يحصل التونسيين فى نفس تلك السنة الا على 35.180 فرنك ولم تشمل الا 98 مشاركا تونسيا.

انتشار الآلة ومكننة الزراعة

مع دخول الاستعمار وحصول المعمرين على أراضى شاسعة على حساب الفلاحين التونسيين وتمكنهم من قروض ومبالغ مالية هامة استطاعوا اقتناء الآلات لكن الاسراع فى اقتناء الآلة لم يتم الا بعد الحرب الثانية أما قبل ذلك فان العملية بقيت محدودة فمثلا من 1909 الى 1910 فان الآلات الزراعية التى وجدت فى تونس كانت تقدر بـ 8 أو 9 ملايين من الفرنكات أما فى سنة 1942 فيوجد 2000 محراث متعدد الاسطوانات وأكثر من 1800 حاصدة دراسة و 9500 محراث بالسكة وبين 1949 و 1953 وقع الحصول على 800 آلة سنويا مقابل 300 الى 400 آلة من 1944 الى 1948 و 600 آلة تقريبا فى فترة ما قبل الحرب.

من جملة 9000 جرار موجودة فى 31 ـ 12 ـ 1953 بقوة تتراوح بين 150 ألف و 160 ألف حصان بخارى يوجد 5700 وقع الحصول عليها من 1944 الى 1953 وأكثر من ثلثها لها اقل من 4 سنوات. ان توزيع هذه الآلات بين المساحات المملوكة من طرف التونسيين والمساحات المملوكة من طرف الاوروبيين يعكس اختلالا فى التوزيع

لصالح الاوروبيين ونسبة قليلة من المزارعين التونسيين اما اغلبية الفلاحين التونسيين فلم تستطع الحصول على الآلات وبقيت طرق استغلالها للاراضى عتيقة وتقليدية. وبالفعل حين نأخذ بعين الاعتبار فقط استعمال الآلة فى مساحة الاراضى المملوكة من طرف الاوروبيين نرى أن نسبة المكننة هامة فمثلا على 800.000 هكتار تقريبا هناك 0،2 حصان بخارى لكل هكتار وجرارة لكل 90 هكتار و1 حاصدة دراسة بالنسبة لـ 100 الى 110 هكتار، لكن نسبة استعمال الآلة تنقص اذا أخذنا بعين الاعتبار كقاعدة للحساب الـ 1.400.000 هكتار التى احصيت فى سنة 1949 ـ 1950 عند الفلاحين الاوروبيين والتونسيين الاكثر تطور فتصبح نسبة استعمال الآلة هى 0،11 حصان بخارى فى الهكتار و 1 جرارة لـ 150 هكتار. أما اذا أخذنا المساحات المزوعة الجملية 3 مليون هكتار تهبط المساحة المكننة الى نصف نسبة البلاد المصنعة اى 0،005 حصان بخارى فى الهكتار و 1 جرار بالنسبة لـ 300 الى 305 هكتار. كما وقع تركيز مجموعة من الخطوط الحديدية لنقل المنتوج الزراعى فى ماطر وباجة وسوق الخميس وغار الدماء وبئر مشارقة والفحص وبوعرادة وقعفور والكريب والسرس والكاف. وأنشأت مجموعة من الطرق المعبدة البرية لاستعمال العربات، ففى سنة 1949 يوجد بين 8000 و 9000 سيارة يملكها كلها تقريبا المنتجون العصريون ، وقد مكن تركيزهذه الطرق ووجود هذه العربات من النفاذ الى داخل الريف وحطم جزءا من الاسواق القروية الاسبوعية لتبادل المنتوجات الزراعية حيث أصبحت أغلب المنتوجات تصدر الى الخارج، كما أدى

دخول الآلة الى توسيع نطاق الزراعات التصديرية والزراعات المكثفة.

توسيع نطاق الزراعات التصديرية

بدخول الاستعمار الى تونس دخلت بعض الزراعات التى لم تكن معروفة وذلك نتيجة مجموعة من الاسباب أهمها العائق الايديولوجى أو عدم استهلاكها من طرف أغلب السكان. فقد كان الانتاج الزراعى الاساسى هو انتاج الحبوب بشكل أساسى ثم انتاج الزيتون لكن الحبوب هى التى كانت تمثل المنتوج الرئيسى فى الاستهلاك فقد كانت العائلة هى الوحدة الاساسية لانتاج واستهلاك الحبوب فجزء منه تبقيه العائلة لاستهلاكها وجزء آخر تقدمه للتبادل فى سوق القرية بمقابل الحصول على مواد أخرى استهلاكية. كما تقدم جزءا الى السلطة كضريبة عينية. فلم يكن الفلاح فى تونس ينتج لكى يصدر بل ان التصدير تقوم به السلطة عن طريق ما تتحصل عليه من حبوب وزيتون بواسطة الضريبة، وحتى بالنسبة للسلطة فان عملية التصدير هذه لم تتوسع الا فى أواخر القرن 18 والقرن 19 أى فى الفترة التى بدأ فيها ما سميناه باقتصاد الاتجار وقد تعرضنا لذلك بالتفصيل فى الجزء السابق. هذا اذا استثنينا عمليات البيع خفية فى فترة تدهور الحالة المادية للفلاحين فى الساحل والشمال فى فى القرن 19 خصوصا الى بعض المحتكرين الاوروبيين وذلك بهدف الحصول على المال.

ان دخول الاوروبيين أدى الى توجيه معظم الزراعات الى التصدير سواء كان عنبا أو حبوبا أو زيتونا الخ ... وقد مكن دخول الالة الى

أراضى المعمرين وبعض التونسيين من الزيادة فى الانتاج ومن تحول الزراعات الممتدة المساحة الى زراعات مكثفة وبالتالى تمكن المزارعون من تصدير كميات هامة. فالمزارع الاوروبى وبصفة أقل المزارع التونسى الذى استطاع أن يحاكى الاوروبى لا ينتج من أجل الاستهلاك الذاتى كما كان الشأن بالنسبة للفلاح التونسى بل ينتج للتبادل والربح، لذلك فان السوق الداخلية لا تهمه الا ثانويا، وذلك نتيجة عدة عوامل أهمها هو ضيق وضعف استهلاك أغلبية السكان التونسيين فالاغلبية الساحقة لم يكن دخلها يسمح لها باستهلاك هذه المنتوجات بشكل واسع وان بعض هذه المنتوجات كالخمور وبعض الخضر محضورة ايديولوجيا أو لا تدخل فى اطار استهلاكها العادى.

لذا فان استهلاك هذه المنتوجات بقى محصورا فى فئة الاوروبيين خصوصا وفئة قليلة من التونسيين، فان أغلب ما ينتج يوجه الى التصدير مثل الخمور والزيت وخصوصا الحبوب التى جعل منها الاوربيون أهم مادة زراعية تصدر، حتى بلغت نسبة الحبوب التى تقع المتاجرة بها ٪84 من الحبوب التى ينتجها الاوروبيون و ٪47 من الحبوب التى ينتجها التونسيون، فأغلبية منتوج الشعير يقع تصديره أما القمح اللين فان نسبة تصديره تمثل ٪20، هذه النسبة ترتفع فى القمح الصلب الى ٪50. وقد ارتبط التصدير بالتغيرات التى نطرأ على السوق العالمى وعلى ارتفاع وانخاض الاسعار العالمية.

فتحت تأثير الازمة التى عرفها العالم الرأسمالى سنة 1929 انخفضت أسعار الحبوب وانخفض معها التصدير.

جـدول فى وانتـاج الحبـوب وتصـديـرهـا :

القمـح الليـن	الانتاج الجملي من الحبوب (المعدل السنوى)		التصدير (المعدل السنوى بالقنطار)
	أوروبيون	تونسيون	أوروبيون + تونسيون
1936 - 1940	1.436.000	203.600	620.000
1950 - 1954	1.451.000	369.000	300.000
القمـح الصلب			
1936 - 1940	574.400	1.425.600	400.000
1950 - 1954	1.212.400	2.411.700	1.300.000

لقد كان لانتاج الحبوب بشكل مكثف وتوجيهه للتصدير نتائج سلبية يمكن تلخيصها كما يلي :

- ازدياد فى حجم انتاج الحبوب فى الاراضى المملوكة من طرف الاوروبيين وبعض التونسيين بشكل واسع وذلك نتيجة حصـول الاوروبيين على أحسن الاراضى واخصبها بعد أن أطردوا الفلاحين منها وأجبروهم على التنقل الى أراضى غير مخصبة ورغم صغر المساحة التى يستغلها الاوروبيون فان انتاجهم يفوق بكثير انتاج الفلاحين التونسيين الذين حوصروا في أراضى واسعة لكنها غير مخصبة وليست لهم القدرة على الحصول على الالات الزراعية. فأغلب انتـاج الحبوب يقوم به ما يقارب عن 1000 من الفرنسيين وبعض التونسيين رغم أنهم لا يحتلون الا 400.000 هكتار تقريبا، لكن 250.000 الى 300.000 فلاح تونسى لا ينتجون الا 3 الى 4 ملايين قنطار فى مساحة

تساوى 1.300.000 هكتار وهى نسبة أقل مما كانوا ينتجونه قبل دخـول الاستعمـار.

ـ هذه الحالة تجبر الفلاح على أن يعمل عملا مضنيا نتيجة عدم امتلاكه لوسائل تقنية عصرية وأن يبيع جزءا من منتوجه بأثمان زهيدة لكى تستطيع أسعاره أن تزاحم أسعار المزارعين الرأسماليين سواء كانوا أوروبيين أو تونسيين.

ـ كما أن الانتاج المكثف واستمرار زراعة نفس المنتوج أدى الى انهاك الارض وبالتالى الى تقلص انتاجها.

مقارنة بين انتاج وانتاجية القمح بين التونسيين والاوروبيين
مأخوذ عن بونسى ص 498 و 499

المساحة	أوروبيـون	
	الانتاج	الانتاجية للهكتار الواحد
269.000 هكتار	2.974.000 قنطار	11

المساحة	تـونسيـون	
	الانتاج	الانتاجية للهكتار الواحد
1.452.000 هكتار	4.300.000 قنطار	3 - 4

ان المنتوج الزراعى الثانى الذى وقعت عليه تحولات نتيجة دخول

الالة وتكثيف الزراعة هو الزيتون فقد تحولت نسبة من الاراضي المغروسة بالزياتين من أراضى كان الفلاح التونسى يعمل فيها بطرق عتيقة وينتج لاستهلاكه مباشرة الى أراضى تستعمل فيها الالة وتنتج لا للاستهلاك بل للتصدير خصوصا وأن دخول المعمرين قد أدى الى غراسة أعداد كبيرة من الزياتين فنسبة كبيرة من زياتين صفاقس غرست فى فترة الاستعمار، واستمرت هذه العملية حتى وصل عدد الزياتين فى تونس فى السنوات الخمسين ما يقارب عن 20 مليون زيتونة فى مرحلة انتاج يبلغ انتاجها المتوسط أكثر من 50 ألف طن من الزيت ويصل الى أكثر من 100 ألف طن فى السنوات الخصبة، هذه الكمية يصدر منها نسبة كبيرة حيث أن تونس تصدر من الزيت أكثر مما تصدره ايطاليا رغم أنها تنتج أكثر مما تنتجه تونس.

عدد الاشجار	عدد الاشجار المغروسة من الزياتين 1949	1951	1953	1955	الفرق 1955 - 1949
بالجملة الآلاف	23.100	23.800	25.400	26.200	3100000 شجرة
منها فى حالة انتاج	18.600	19.300	19.600	20.300	أى أكثر من 500000 يقع زرعها فى السنة

مأخوذ عن بونسى نفس المصدر ص 608

تصدير الزيت من تونس سنة 1950 (بحساب الطن)

البلـــد	زيـت الزيتون	زيـت القـرنة
فرنسا	33.700	4.200
الجزائر	3.300	500
المغرب	4.600	200
ايطاليا	7.500	
المانيا	3.500	500
بنلوكس	830	
النورفاج	1.600	
الولايات المتحدة	3.200	1.100
البرازيل	2.000	1.100
مناطق أخرى	4.000	
المجموع	74.000	8.400

ان التصدير الواسع للزيت أدى الى نتائج كان لها تأثير كبير على عيش الفئات الشعبية.

فنسبة كبيرة من الزيت لا تستهلك داخليا أى لا تستهلكهـــا الفئات الشعبية التى تعتبر الزيت احدى المواد الاساسية فى غذائها

بل تصدر، أما النسبة المتاجر بها داخليا فان أثمانها مرتفعة لان أسعارها تحدد خارجيا بعد تدخل المحتكرين وبالتالى فلا يستطيع نسبة هامة من المستهلكين التونسيين الحصول عليها، ففى السنوات 1949 ـ 1951 وقع انتاج 105 الاف طن لم يستهلك منها الا من 25 الى 30 ألف طن والبقية وقع تصديرها.

كما أن الفلاح التونسى الذى لا يستطيع أن ينتج بكمية كبيرة لانه أبقى على وسائله العتيقة نراه يضطر الى بيع أكثر محصوله الى المحتكرين من الزيتون فى حالة انتاج وتكون آنذاك الاسعار غير مرتفعة الامر الذى يمكن المحتكر من بيعها فيما بعد بأثمان مرتفعة. فى نفس الوقت الذى وقع فيه تحويل جزء من الانتاج التقليدى (الحبوب والزيتون) الى زراعة مكثفة ومتجهة الى التصدير، دخلت بعض التغييرات على مستوى قطاع تربية المواشى حيث أصبح جزءا منه يربى باستعمال طرق حديثة ودخلت بعض الاصناف الجديدة كالخنزير لكن رؤوس المواشى التى يقوم الفلاحون التونسيون بتربيتها نقصت وتقهقرت وذلك نتيجة حصر الفلاحين وقبائل البدو فى المناطق المرتفعة ونقص الارض التى يمكن لقبائل البدو التنقل عليها وارتفاع الضرائب التى كانت السلطة الاستعمارية تفرضها على رؤوس المواشى فقد تطور قطيع الاغنام الاوروبى من 50 ألف الى 60 ألف قبل 1950 ليصبح فى السنوات 1950 الى 1954 بين 180 و 200 ألف رأسا، أما القطيع التونسى فانه لم يصل فى السنوات 1951 ـ 1952 الى ما وصل اليه سنة 1942. زيادة على ذلك فقد وقعت تربية قطيع

من الخنزير من طرف الاوروبيين وصل الى 30 الف رأسا قبل الحرب ليرتفع بعد الحرب الى 42 ألف رأسا يقع تصدير نسبة هامة منه. زيادة على هذا الانتاج التقليدى دخلت بعض المزروعات التى لا تستهلك داخليا كالخمر مثلا أو القوارص أو القنارية ففى سنة 1933 وصلت المساحة المزروعة عنبا الى 50.500 هكتار ووصل انتاج العنب قبل 1939 أكثر من 1.500.000 هكتولتر من الخمر، وقد وقع تصدير 750.000 هكتولترمن الخمرالعادى الى فرنسا سنة 1935 لكن الاستهلاك الداخلى لم يتجاوز أبدا 30.000 هكتولتر، هذه الكمية يستهلك منها الاوروبيون نسبة هامة.

ان تصدير الخمر ارتبط بالاجراءات الوقائية والحمائية التى تتخذ فى فرنسا لحماية انتاج معمرى الجزائر والمنتجون الفرنسيون فى فرنسا. بالاضافة الى ذلك يقع تصدير 50٪ من تمور النور حيث يتدخل المحتكرون الأوروبيون لترويجها وبالتالى يحددون أسعارها، كما يقع تصدير الفول والقوارص والقنارية الخ ...

نشاة العامل الماجور الفلاحي

ان تدخل نمط الانتاج الرأسمالى فى الريف التونسى وتقويضه لجزء هام من العلاقات الاجتماعية وعلاقات الملكية أدى الى تبدل كبير فى أشكال العمل. غير أن عملية التأجير للفلاحين الصغار والفقراء والخماسة لم تتم بشكل واسع الا فى أراضى المعمرين وبعض اراضى كبار الملاك التونسيين. ومع ذلك فقد اختار بعض الاوروبيون استخدام اليد العاملة التقليدية كالخماسة والمغارسة وفى بعض الحالات

استغلوا سكان الفزان حيث تنتشر علاقات انتاج عبودية وذلك نتيجة نقص اليد العاملة فى بداية دخول الاستعمار وخصوصا نتيجة رخص اليد العاملة التى تعودت فى اطار استهلاكها القديم بالاكتفاء بسد رمقها وحتى بأقل من ذلك لكن فى هذه الحالة فان عمل هؤلاء على أراضى شاسعة ودخول الالة وتحويل العلاقات بينهم وبين المالك الى علاقة نقدية قد غير من محتوى العلاقات القديمة حيث جعلها خاضعة للعلاقات المهيمنة وهى العلاقات الرأسمالية وهنا نورد لتوضيح ذلك قول أحد المعمرين واصفا الفزان بقوله : « أنهم يملكون القدرة على تحمل الحرارة القوية فى الصيف وهم لطاف وثقاة ويتعلمون بسرعة أجرتهم تتراوح بين 1.50 فرنك و1،75 فرنك يوميا (1) » كما تتقاضى اليد العاملة التونسية بين 1،50 فرنك يوميا وتصل أحيانا الى 1،20 و 0،60 فرنك وهكذا يتعرض هؤلاء العمال الى الاستغلال المضاعف .

هذا وقد بدأ العمل المأجور فى الزراعة يظهر تبعا لخصوبة الاراضى وأنواع الزراعات.

فهو ينتشر حيث توجد الاراضى الخصبة وحيث يكثر الاوروبيون ويتجه الانتاج الى الحبوب ويقل فى الوسط والجنوب

ـ ففى الوطن القبلى (قيادة نابل وسليمان) يوجد عامل مأجور واحد كمعدل لـ 9 أو 10 هكتار

ـ قيادات تونس وباجة وسوق الخميس : يوجد عامل مأجور بالنسبة لـ 14 هكتار

---

(1) انظر بونسى نفس المصدر ص 155

- أولاد عون يوجد عامل مأجور لكل 13 هكتار

- منطقة بنزرت وماطر وسوق الاربعاء عامل مأجور لـ 16 أو 19 هكتار

- منطقة زغوان والكاف ومجاز الباب وتبرسق عامل مأجور لكل 30 أو 40 هكتار

- قيادة جبنيانة والصخيرة عامل مأجور لكل 20 الى 30 هكتار

- سوسة عامل مأجور لـ 48 هكتار

- القصرين عامل مأجور لـ 48 هكتار

- القيروان عامل مأجور لـ 60 هكتار

- سيدى بوزيد عامل مأجور لـ 75 هكتار

وفى هذا المجال كما هو الشأن فى المجالات الاخرى أى فيما يخص استخدام اليد العاملة فى أراضى المعمرين والتونسيين تبرز فروقات هامة واختلال لصالح الاوروبيين فبينما يشتغل عدد هام من العمال المأجورين وعدد اخر أقل منه من العمال غير المأجورين والخماسة فى أراضى المعمرين، نرى أن نسبة العمال غير المأجورين الذين يشتغلون فى أراضى التونسيين تقل وتكثر مقابل ذلك نسبة العمال غير المأجورين والخماسة. ففى منطقتى تونس وباجة وسوق الخميس من جهة ومنطقة بنزرت وماطر وسوق الاربعاء من جهة أخرى وحيث شروط الانتاج متقاربة نجد العمل المأجور أكثر انتشارا فى المنطقة الاولى التى يملك فيها الاوروبيون نسبة 70٪ من الاراضى (عامل مأجور لـ 14 هكتار) وفى الثانية تقل نسبة الملكية الاوروبية الى 50٪

فيقل تبعا لذلك انتشار العمل المأجور عامل مأجور لـ 16 أو 19 هكتار) ويعوض بالعمل التقليدى.

ان العدد الهام من الفلاحين الصغار والفقراء الذين وقع تفقيرهم لم يستوعب من طرف الزراعة الاوروبية بل الكثير منهم سقط فى الفقر المدقع فلا يجد قوت يومه لذلك نرى أن كثيرا منهم تجمعوا حول أراضى الاوروبيين ليشكلوا رافدا من العمال الموسميين.

لكن العدد الكبير كان ينتقل بين الشمال والجنوب في شكل مجموعات تسمى « الهطاية » تبحث عن العمل لسد رمقها وغالبا ما تستقر حول العاصمة فى الاحياء القزديرية الامر الذى أدى الى تضخم عدد سكان العاصمة في ظرف 20 سنة وتفاقمت البطالة لتصل سنة 1955 الى 337 ألف بطالا وقد أفرز هذا الوضع عددا كبيرا من البروليتاريا الرثة والمتسولين.

هذا العدد من فاقدى المورد والشغل هو الذى أبقى على ضعف أجور العمال وساهم فى استمرارية العلاقات التقليدية فى العمل كالمقابل العينى الذى يتحصل عليه المنتج المباشر والذى يصل الى 1/30 من المحصول فى بعض الحالات وهو يعكس الفقر المدقع الذى يعيش فيه هؤلاء. كما وسع عملية النزوح الى المدن الامر الذى أدى الى تدخل البوليس الاستعمارى فى بعض الفترات وخصوصا فترات الجفاف لارجاع قوافل النازحين الى مناطقهم الاصلية. كما حمل المعمرين الى وضع حراس على أراضيهم خوفا من هجوم الفلاحين الفقراء عليهم.

اليد العاملة المستعملة					عدد قطع الاراضي المستغلة	
مجموع	تونسيون	أجانب	ايطاليون	فرنسيون		
1141	904	17	130	90	381	أراضي تشغل من 2 الى 5 عمال
1530	1367	10	86	67	200	أراضي تشغل من 6 الى 10 عمال
2964	2572	33	188	171	202	أراضي تشغل من 11 الى 20 عامل
3400	2932	35	235	198	110	أراضي تشغل من 21 الى 50 عامل
3019	2514	33	361	111	29	أراضي تشغل أكثر من 50 عامل
12054	10289	128	1000	637	922	المجموع

جـــدول احصائى للاراضى الفلاحية المستغلة فى تونس حسب الاهمية العددية لليد العاملة المشتغلة.

VII ظهـور الراسمالية الصناعية

ان الاعداد الكبيرة من الفلاحين والحرفيين الذين وقع تفقيرهم بتدخل نمط الانتاج الرأسمالى وقع استيعاب جزء منهم كعمال زراعيين. أما أغلبهم فقد نزح الى المدن الكبيرة والمناطق المنجمية حيث اشتغل جزء منهم فى الصناعات الاستخراجية خصوصا هذه الصناعات لم تنشأ تبعا لمتطلبات نمو اقتصادى داخلى كما وقع فى أوروبا حيث أن نزوح أعداد كبيرة من الفلاحين والاقنان أدى الى عملية تحول «ثورية» للحرفى الى رأسمالى صناعى حسب عبارة ماركس ووقع نتيجة ذلك تثوير العلاقات الانتاجية وخلق سوق داخلية وانشاء صناعة وطنية، ان الصناعات التى أنشأت فى تونس أقيمت بتدخل من الامبريالية الفرنسية والطغمة المالية وبالتالى لم يكن هدفها انشاء صناعة وطنية وسوقا داخلية بل الحصول على المواد الاولية.

البنـــاء التحتـــى :

لقد أبرز لينين أن احدى الركائز الاساسية التى تميز الرأسمالية فى مرحلتها الامبريالية عن الرأسمالية فى مرحلتها التنافسية التى قام بتحيل دعائمها ماركس تتمثل فى عملية تصدير رؤوس الاموال من طرف الطغمة المالية للقيام بمضاربات بهدف الربح كاشتراء الاراضى واقامة السكك الحديدية والطرقات والموانى. ان اقامة هذه المشاريع يعتبر أساسيا وضروريا لتركيز دعائم الرأسمالية وخدمة مصالح الاستعمار والمعمرين، لقد تدخلت الطغمة الاوروبية مبكرا فى تونس لاقامة مجموعة من المشاريع المربحة وخصوصا السكك الحديدية، ففى سنة

1872 شرع فى اقامة خط حديدى يربط بين تونس وسوق الاربعاء وقد تداولـت عليه شركة انجليزيـة عوضـت سنة 1876 بشركـة فرنسية وهى شركة باتينيول للبناء التى عوضت بدورها الشركـة الحديدية لبون قلما BONE GUELMA التى مدت الخط الى 2200 كم كما أقامت نفس الشركة 190 كلم أخرى سنة 1881 وفى سنة 1871 قامت شركـة انجليزية بمـد 34 كلم من خط تـونس حلـق الواد المرسى. وابتداء من سنة 1922 تدخلت الدولة الاستعمارية نفسها لاشتراء كل الخطوط التى أقامتها بون قلما وأصبحت الدولة مالكـه لـ 1.610 كم من الخطوط بالاضافة الى 455 كم التى أقامتها شركـة السكك الحديدية والفسفاط بقفصة وهكذا وصلت مجموع الخطوط الحديدية الى 2102 كلم منها 37 كهربائية. فى سنة 1892 أقيمت 560 كلم من الطرقات البرية وقد وصلت الى 3100 سنة 1907 وبتدخل من الدولة الاستعمارية عن طريق القروض وصلت الطرقات البريـة سنة 1920 الى 57474 كلم، هذا بالاضافة الى 5422 كلم من الممرات. كما تكونت بعض شركات النقل كالشركة التونسية لسيارات النقل والشركة التونسية لسيارات النقل بالساحل.

وبهدف تصدير المواد المستخرجة من باطن الارض واستيـراد المواد الجاهزة من فرنسا وقع انشاء وتوسيع المـوانى فى المناطـق الساحلية، تونس وسوسة وصفاقس وبنزرت، فقامت مجموعة مـن الشركات ببناء وتوسيع هذه الموانى كشركة ميناء بنزرت التى بنت ميناء بنزرت، وشركة موانى تونس وسوسة وصفاقس التى بنت موانى هذه المدن وفى سنة 1937 اشترت السلطة الاستعمـارية

امتيازات موانى تونس وسوسة وصفاقس من هذه الشركات (1)

ان اقامة هذه الطرقات والسكك الحديدية والموانى كانت بهدف رئيسي وهو تصدير المواد الاولية سواء زراعية كانت أو منجمية وبالتالى فقد ارتبطت بتركيز الصناعات الاستخراجية، كما أقيم البعض منها بأهداف استراتيجية وعسكرية.

الصناعات الاستخراجية

لقد بدأت الطغمة المالية الاوروبية تستحوذ على الثروات الباطنية وخصوصا الفسفاط قبل دخول الاستعمار الفرنسى المباشر وتكاثر الانتاج سنة بعد أخرى كما يبين الجدول ذلك :

الاطنان المنقولة والمصدرة سنويا من الفسفاط :

السنة	الانتاج الخام للمناجم	الاطنان المنقولة بالسكك الحديدية	الاطنان المصدرة	ملاحظات
1899	70	70	63	قبل الحرب كان الانتاج
1900	178	178	171	السنوى يساوى تقريبا
1901	172	172	178	نسبة التصدير ابتداء
1902	263	263	263	من سنة 1921 هناك
1903	373	373	300	تضخم فى الانتاج
1904	479	479	452	بالنسبة للتصدير وذلك
1905	522	522	508	لنقص فى قدرة
1906	788	788	751	الاستيعاب الخارجية

1) انظر سباق المصدر السابق ص 58 ـ 59 ـ 60 ـ 61

1.065	1.015	1.015	1907
1.267	1.810	1.810	1908
1.233	1.805	1.805	1909
1.290	1.837	1.837	1910
1.539	1.595	1.595	1911
1.910	1.893	1.893	1912
1.985	2.045	2.170	1913
1.427	1.407	1.444	1914
1.140	1.187	1.884	1915
1.035	1.076	1695	1916
612	728	987	1917
938	866	811	1918
1.180	1.075	820	1919
1.482	1.359	1.075	1920
1.455	1.467	1828	1921
2.073	2.116	1.958	1922
2.252	2.838	2.857	1923
2.889	2.890	2.862	1924
2.579	2.537	2.691	1925
2.500	2.537	2.650	1926

مأخوذ Syndicalisme et Nationalisme en Tunisie

1818 - 1929

تقريبا

ففى سنة 1868 كشفت شركة ايطالية على منجم الرصاص بجبل الرصاص، كما كشفت شركة فرنسية على منجم الرصاص بجبة سنة 1876. بدخول الاستعمار اعتبرت السلطة الاستعمارية كل المناطق المنجمية ملكا للدولة. بدأت مناجم الفسفاط فى الانتاج سنة 1895 فوقع استغلال فسفاط المتلوى، الرديف وأم العرائس من طرف شركة

السكك الحديدية والفسفاط لقفصة، كما قامت شركة جبل مضيلة باستغلال فسفاط جبل مضيلة أما شركة الفسفاط التونسي فقد استغلت فسفاط القلعة الجرداء ووقع استخراج كميات هامة من الفسفاط وصلت سنة 1930 الى 326.000 مما جعل تونس ثاني مصدر للفسفاط في العالم، أما البلاد التي تصدر اليها فقد كانت فرنسا بنسبة 28،9٪ ـ ايطاليا 17،6٪ ـ انجلترا 16،1٪ ـ المانيا 11،7٪ ـ بلدان أوروبية أخرى 25،4٪ (1).

كما وقع اكتشاف معدن الحديد حيث بدأ الانتاج سنة 1908 ليصل سنة 1929 الى 981000 طن يقع تصديره كله في شكله الخام الى انجلترا بنسبة 65،54٪ ـ هولندا بنسبة 15،48٪ ـ فرنسا 9،25٪ أما الولايات المتحدة وايطاليا وبلجيكا فهي تقتسم 9،73٪.

وهكذا فان أغلب الصناعات الاستخراجية ومنتوجاتها وجهت لزيادة تدعيم عملية تصنيع القوى الامبريالية عن طريق مدها بالمواد الاولية وبقيت البلاد على حالها لم تستغل ثرواتها لتصنيعها.

الصناعات التحويلية

ان دخول البضائع الاجنبية وخصوصا الفرنسية الى تونس لم يترك مجالا تنمو فيه صناعات محلية تنتج للسوق الداخلي. لكن هذا لم يمنع أنه في فترات الحرب خصوصا نشأت بعض الصناعات الصغيرة لان الحرب قد أوقفت عملية استيراد البضائع مما مكن بعض الاوروبيين

---

(1) انظر سباق المصدر السابق ص 84

والتونسيين من اقامة صناعات في بعض الميـادين كالغذاء والجلـد وبعض مؤسسات البناء لكن هذه المـؤسسات كثيـرا منها ضعـف انتاجها وأغلقت أبوابها بعد انتهاء الحرب.

في سنة 1947 كانت توجد في تونس 23 مؤسسة عصرية لتحويل الحبوب منها 15 في تونس. وكان عدد من هذه المؤسسات في أيـدي تـونسيين من الذين قامـوا بتطويـــر وسائل انتاجهم التقليديـة واستخدموا وسائل حديثة كما انتشرت بعض المعاصر الميكانيكيـة لانتاج الزيت ففي سنة 1927 كانت توجد 965 معصرة عتيقة تعمـــل بالقوى الحيوانية و 463 معصرة ميكانيكية، هذا العدد تحول سنـــة 1948 الى 928 معصرة حيوانية و 672 معصرة ميكانيكية منها عـدد في أيدي التونسيين، بجانب ذلك نجد بعض معامل التصبير (غلال، خضر الخ ...) بلغ عددها سنة 1947 ـ 70 مؤسسة للتصبير يملك تونسيون بعضها، كما تواجدت بعض المؤسسات لصنع الصابـون ففي جهة تونس كان يوجد في السنوات الخمسين 16 معملا لصناعة الصابون بالاضافة الى أربعين مؤسسة صغيـرة نصف آليـة. أدى انتشار هذه المؤسسات الى نقص استيراد الصابون فبينما وقـــع استيراد 44024 قنطارا من الصابون سنة 1939 هبطت هذه الكمية الى 8.949 قنطار سنة 1948 وكان التونسيون يملكون بعض هـذه المؤسسات. وأدى انتاج العنب الى تركيز بعض المعامل لانتاج الخمور كانت كلها في أيدي الايطاليين وبعض الشركات الفرنسية.

وتبعـا لعملية البنـاء التي نشطت بعد الحـرب تركـزت بعض مؤسسات البناء يملك فيها التونسيون نصيبا مثل معامـل الاجـر

الجليز وانتاج الاسمنت الخ ...

لكن صناعة الجلد لم تستطع أن تعرف الازدهار الذى عرفته هذه المؤسســات اذ أنها باستثناء فتــرة الحرب لم تستطع أن تقــاوم مزاحمة البضائع الاجنبيــة (1).

كل هذه المؤسسات كانت من الحجم الصغير والمتوسط وكانت نسبة منها نصف ممكننة وبالتالى فلا يمكن أن نقــارنها بالمــؤسسات الكبيرة والمعامل الضخمة التى تشغل مئات وآلاف العمال المركزة فى البلاد الرأسمالية وزيادة على ضعف الاجور التى يتلقاها عمالها فانها لم تستطع أن تمتص جزءا هاما من اليد العاملة.

نشــأة البــروليتاريــا والبــروليتــاريات الــرثـــة

ان التغييرات التى تبعت علمية دخول الاستعمار كاقامة الطرقات البرية والسكك الحديدية وتوسيع الموانى وشركات النقل والعمــل المنجمى الخ ... حولت البلاد فى بداية دخول الاستعمار الى « حضيرة كبيرة » وقد تطلب ذلك أعدادا هامة من اليد العاملة وبما أن عملية تفتيت العلاقات الما قبل رأسمالية لم تزل فى بدايتها وبالتالى لم تتوسع عملية تفقير الفلاحين فلم يتوفر آنذاك العدد الكافى من اليد العاملة الامر الذى أدى ببعض الشركات الى البحث عن العمال فــى طرابلس والمغرب والجزائر والسودان، ففى سنة 1920 جلبت شركة فسفاط قفصة 800 عامل مغربى كما وقع جلب بعض العمال مـــن

(1) انظر سباق نفس المصدر ص 91 ـ 92 ـ 93 ـ 94

سيسيليا وسردانيا وقد عبر المقيم العام نفسه على ذلك بقوله « ان الاعمال الكبرى الاقتصادية والصناعة المنجمية أدت الى طلب كبير في اليد العاملة في الايالة، لكن ما هو موجود محليا لا يكفي، لذلك من الضروري لتعويض هذا النقص جلب عناصر مسلمة أجنبية من قبائل جزائريين وسودان وطرابلسيين » (1)

ونتيجة لضعف الاجور فان العمال الفرنسيين لم يأتوا الى تونس بأعداد كبيرة مقابل ذلك فقد دخل عدد كبير من العمال الايطاليين كما وقع التفكير في جلب عدد من العمال الاوروبيين من اسبان وتشيكسلفاكيين وبولونيين وسويسريين :

« لانه لا يمكن أن يفكر في تحويل افريقيا الشمالية بصفة سريعة ومكثفة بالاعتماد فقط على السكان الاصليين. انه في امكانهم أن يقوموا بأعمال كبيرة لكن بشرط أن يكونوا مؤطرين من طرف عمال أوروبيين أكثر حذق للعمل وأكثر نشاط » (1)

المصدر : ديوان التشغيل

جدول يبرز قلة يد العاملة وخصوصا في السنوات الاولى من الاحتلال

السنوات	الطلب	العرض (بالمؤشر)	التشغيل
1920	100	100	100
1921	76	122	78
1922	98	128	94
1923	78	112	94

(1) انظر كلديم ـ المسألة الوطنية والمسألة النقابية ـ ص 390

1924	98	113	95
1925	61	85	87
1926	68	103	113
1927	128	197	238
1928	147	280	304
1929	138	412	414
1930	149	461	517
1931	411	627	1.216
1932	690	1.221	1.258
1933	704	728	947
1934	676	636	740
1935	292	541	658

وهكذا حسب السلطة الاستعمارية فيجب أن يقع تقسيم للعمل بين الاوروبيين الذين يحتلون مراكز ادارية وبين السكان الاصليين الذين يقومون بالاعمال المنتجة والمرهقة. ان توسيع التدخل الرأسمالى ابتداء من الثلاثينات والذى استمر بعد الحرب الثانية ومجىء عدد هام من المعمرين أدى الى زيادة تفتيت العلاقات الما قبل رأسمالية وبالتالى الى اقتلاع عدد هام من الفلاحين من أراضيهم وتفقير عدد من الحرفيين

(1) انظر كريم المصدر السابق

الامر الذى أجبرهم على النزوح فى أعداد كبيرة الى المدن وخصوصا مدينة تونس والمواقع التى وقع اكتشاف المناجم فيها، هذا العد الكبير من النازحين لم تستطع الصناعات التى ركزت أن تستوعبه وهو ما يصفه لنا الطاهر الحداد بقوله « افتقر كثير من أصحاب الحرف وأفلسوا فانضم جمهور منهم الى البطالة وانضاف اليهم سكان الاراضى المجدبة بالجنوب والعروش التى زحزحت عن أراضيها للاستعمار الفرنسى فكان ذلك ظرفا مناسبا لرؤوس الاموال الفرنسية الكبرى تستثمر المناجم فى البلاد التونسية، ومدت السكك الحديدية لتنظيم المواصلات وبعض المعامل كأفران الجير والسيمان مثلا فانها وجدت جزءا من البطالين والاف من المشردين وما زال ينمو مع الايام واقفا ينتظرها فأخذت قدر حاجتها منه وعرفت كيف تستخدمه الخدمات الشاقة بأجرة تناسب واحتياجه اليها، وانساب الباقون وهم كثيرون فى الطرق وشوارع البلدان أما للتوسل أو قطع الطريق » (2)

وقام الطاهر الحداد بمقارنة بين أعداد العمال التى نجدها فى المعامل الحرفية والمصانع التى ركزتها الرأسمالية فكتب « أنه مهما كان هنا الطغيان الذى نالت الايام شيئا من عظمته (ويقصد مصانع اعراف الحرف التونسية) فانه لم يصل الى حشر العمال فى مصانع كبيرة بالمآت والالوف. انها ليست مشاريع شخصية بل هى شركات كبرى قد تكون أعمالها فى بلادنا شعبة من كامل أعمالها فى جهات أخرى، فكانت بطبيعة سيرها محتاجة لتكثير الايدى العاملة فى عملها

(2) انظر الحداد ـ العمال التونسيون ـ ص 35 ـ 36

فحشرت فيه المآت والالاف وعشرات الالاف كمنجم المتلوى وما يليه، فكانت هذه الاعمال المشتركة مظهرا واضحا فى كثرة الانتاج الحاصل ..
ان الامر لم يقف عند هذا الحد، فان مفرقعات الديناميت فى المناجم،
ومقاطع الحجر قد كونت أعظم خطر على حياة الانسان وسلامته ثـم عائلته من بعده لم يكن من قبل فكم أفقدت هذه المعامل من نفـوس بريئة فاصابت من الانسان ما به يدب ويكتسب، وكذلك المناجـم
والمقاطع فكم ردمت جبالها من عملة يشتغلون فى ثقوبها فظمتهـم أجزاءا اليها » (3)

ان عدد العمال فى تونس ارتبط اذن بكثافة واتساع الهيمنـة الرأسماليـة على البلاد، كما اتبـع تقسيمهـم وتصنيفهم النشـاطات التى ركزتها الرأسمالية الفرنسية فى تونس.

ففى تقرير حول الحق النقابى حـدد عدد العمـال فى أواخـر السنوات العشـرين كما يلى : 2620 عامل فـرنسى ـ 2000 عامـل مالطى ـ 18631 عامل ايطالى ـ 63153 عامل تونسى (1)

فى 7 ماى 1928 كان عدد العمال والموظفين الذين هم تحت رقابة مصلحة الشغل يعنى أغلبهم من الاوروبيين يبلغ 55550 منهم 27550 أوروبى (7200 فرنسى ـ 17900 ايطالى ـ 2450 من جنسيات مختلفة) من جملة هذا المجموع يوجد 32600 فى رقابة الشغل بتونس العاصمة والمجموعات الهامة متمثلة فى صناعة البناء 11650، صناعة المعادن

---

(3) انظر الطاهر الحداد نفس المصدر
(1) انظر كريم المصدر السابق ص 379

10650 والصناعة الغذائية 9350 عمال المناجم والمقاطع ويبلغ عددهم 21000 منهم 3600 أوروبى 250 فرنسى ـ 13030 ايطالى ـ 320 من جنسيات مختلفة، أما الذين يشتغلون فى الادارات المدنية والعسكرية (دخان ـ بريد ـ الحرب ـ البحرية) فعددهم قليل اذا استثنينا ترسانة سيدى عبد الله التى تشغل 1730 عامل منهم 1232 فرنسى فى سنة 1948 « حدد سباق » عدد العمال التونسيين أى البروليتاريا التى تشتغل فى القطاع الصناعى بـ 75 أو 80 ألف عامل منهم 70 أو 75 ألف مسلم تقريبا و5 الاف يهودى، أما العدد الجملى فى كل القطاعات فقد وقع تحديده بصفة تقريبية بين 200 و 250 الف شخص يمكن تقسيمهم الى ثلاث مجموعات :

1 ـ بروليتاريا صناعية، فى الصناعات المنجمية ومؤسسات النقل والصناعات التحويلية مجمعين فى مراكز استغلال المناجم والمدن الكبرى.

2 ـ بروليتاريا زراعية مستقرة فى أراضى المعمرين أو الفلاحين التونسيين الكبار مختصة فى زراعة الحبوب والعنب والزياتين والاشجار المثمرة.

3 ـ بروليتاريا موسمية، سواء كان فى المؤسسات الصناعية أو المؤسسات الزراعية والمنجمية فهى فى حالة بطالة جزئية دائمة.

الاستغلال

يحدثنا الطاهر الحداد عن عملة الرصيف فى العاصمة فيعتبر « ان عدد هؤلاء العملة يبلغ برصيف العاصمة أيام الصيف، اذ تكثر

الصادرات والواردات الى نحو ست عشرة مئة وما يقارب الالفين ثم يتناقص بقدر خمود الحركة الى أن يتجدد نموها فى الصيف القادم وأكثر هؤلاء العمال من مختلف جهات المملكة المقيمين بالعاصمة يشتغلون بيومهم، فمن اشتغل يأكل الخبز ومن لم يجد شغلا ولم يشتغل أحرقه الجوع هو ومن يعوله من أهله ... وبما أن أغلب السنع ثقيلة الحمل كصفائح الحديد وأعمدته فانه يقل أن يخلو يوم من حوادث الاصابات والجروح والكسر والتهشيم » (1)

أما عدد ساعات العمل وأجرة هؤلاء العملة فالطاهر الحداد يسوق لنا بعض النماذج منها :

- شركة (تيرم) وهى شركة تعمل فى مقاطع حجر فرنان لحرق الجير والسيمان بجانب جبل بوقرنين يوجد عدد من العمال يبلغ 400 عاملا منهم 100 عامل يشتغلون مع مقاولى الشركة فى حركة النقل يعملون عشرة ساعات بالليل وبالنهار. أجرة اليوم من 6 الى 7 فرنك، ويقسم هؤلاء العمال حسب الشغل كما يلى :

- مقطع الحجر : 10 ساعات فى اليوم والاجرة من 7 فرنكات الى 7،25 وعدد العملة نحو السبعين منهم 9 ايطاليين أجرتهم 12 فرنكا.

- العمل فى الفرن لرحى الحجارة واخراجها جيرا : 10 ساعات والاجرة 8،50 فرنكات الى 8،65 فرنكات وعدد الشغالين 24 عاملا منهم ستة ايطاليين أجرتهم 12،00 فرنكات

---

1) انظر الطاهر الحداد المصدر المذكور

ـ العمل فى تعبئة الجير : 10 ساعات والاجرة 8،50 فرنكات وعدد العملة ثمانية.

ـ العمل فى ايقاد الفرن : 10 ساعات وعدد العملة اربعة اثنان مسلمان أجر الواحد 9،05 فرنكا واثنان ايطاليان أجر الواحد 13 فرنكا

الاعمال الفلاحية : 10 ساعات والاجرة من 6،00 فرنكان الى 6،50 وعدد العملة نحو 120 فيهم أولاد صغار سنهم من 10 الى 15 سنة يعملون 10 ساعات وأجرهم من 1،25 فرنك الى 2،00 فرنك الى 4 فرنكات وعددهم 35.

وفى العملة من قضى فى هذه الخدمة 24 سنة بهذا البرج وأجرة الواحد منهم الان 9 فرنكات بينما فيهم 18 ايطاليون أجر الواحد 12 فرنكا (1)

هكذا بقيت اليد العاملة وخصوصا منها التونسية تعمل عملا مضنيا يمتد الى أكثر من 10 ساعات في اليوم، كما كانت أقل مستلزمات الوقاية مفقودة وكانت حقوقهم مهضومة وأجورهم ضعيفة.

يجب انتظار 23 جوان 1933 لكى يصدر قانون يحدد يوم العمل بـ 8 ساعات، لكن تطبيقه بقى بطيئا جدا وتجاهلته كثير من المؤسسات التى تتواجد فيها أعداد كبيرة من الاوروبيين. فلم تبدأ بعض المؤسسات تطبيق هذا القانون الا فى أواخر سنة 1935 وبقى ذلك محصورا فى مؤسسات البناء والاشغال العامة والنجارة وصنع

---

(1) انظر الطاهر الحداد ص 198

المواد الغذائية والبنوك والمؤسسات النقدية (2)

أما الاجور فقد كانت ضعيفة جدا لا تكفى لاعادة انتاج قوة العمل نفسها، فقبيل وصول الجبهة الشعبية الى السلطة فى فرنسا فان أجر اليد العاملة التونسية يساوى معدل 1 فرنك فى الساعة، وبالنسبة لعمال المقاهى فلا تتجاوز 70 الى 75 فرنك فى الاسبوع.

	1930 ـ 1931	1934	جوان 1936
عمال بناء	35 الى 50 فرنك	24 الى 28 فرنك	20 الى 25 فرنك
يد عاملة غير مختصة			
ايطاليون	20 الى 25 فرنك	ـ	12 الى 15 فرنك
تونسيون	14 الى 16 فرنك	ـ	7 الى 8 فرنك
خيــاطة	7 الى 8 فرنك	ـ	4،8 فرنك

نلاحظ فى هذا الجــدول زيادة على امتيازات العمــال الايطاليين وضعف أجور العمال التونسيين فان هناك اتجاه نحو انخفـاض الاجور من سنة 1930 الى 1936 تحت وطأة الازمة العالمية.

بالاضافة الى ضعف الاجور فان ظاهرة البطالة هى التى تعطينا فكرة حول الحالة التعيسة التى كان يعيش عليها الذين نزحوا من الريف تحت وطأة الجوع، ففى الفترة بين 3 و 10 جويلية 1931 وجد حسب جريدة «تونس الاشتراكية» 2000 عاطل مسجل. وفى 15 فيفرى 1933 وجد 30 ألف عاطلا فى كامل أنحاء البلاد منها 15 ألف فى تونس العاصمة

---

(2) انظر ـ الاجراء والحركة العمالية ـ لكلود ليوزى ص 16

فى أكتوبر 1935 وجد 30 ألف بطال فى تونس العاصمة و 100 ألف فى كامل أنحاءالبلاد. زيادة على هذه البطالة فقد تعددت عمليـــات الطرد والتخفيض فى ساعات العمل. ففى سنة 1930 كان عدد العمال الذين يشتغلون فى المناجم 18500 أما ساعات العمل فكانت 4380000 انخفضت هذه النسب الى 9494 عامل و 2093000 ساعة فى السنوات 1935 ـ 1936، أما فى السنوات 1936 ـ 1939 فأصبحت على التوالى 11324 عاملا و 2954500 ساعة عمل (1) ان نزوح أعداد كبيرة من الريف الى العاصمة خصوصا وانتشار ظاهرة البطالة وضعف الاجور أدى الى انشاء مجموعة من الاحياء الشعبية القزديرية على محيط العاصمة لا تتوفر فيها أدنى ظـروف العيش وضرورياتـه، وقد حدد سبـاق S E B A G نسبة البروليتاريا فى حى السيدة المنوبية ٪ 20،4 من العدد الجملى لسكان الحى، أما أنصاف البروليتاريا فيمثلون ٪61،8 والفئات الوسطى ٪17،8.

فى الجبل الاحمر وفى سنة 1950 كان 2/3 السكان يتألفون من عمال يوميين ومن عاطلين ونتيجة لذلك فقد تفشت ظاهرة البائعين المتجولين فقد وصل عددهم فى العاصمة سنة 1937 حوالى 1800 بائعا متجولا، وقد قامت السلطة الاستعمارية بسن القوانين للحد من هذه الظاهرة ففى ديسمبر 1913 فرضت عليهم رخصـــة بـ 6 فرنك فى السنة وأصبحت 25 فرنك فى الشهر سنة 1931 وقد منعت عليهم بعض الشوارع والانهج كما تفشت ظاهرة « طلب الاحسان » والسرقة

---

(1) أنظر ـ الاجراء والحركة العمالية فى تونس ـ ص 17 و 18

والقتل وقد قامت السلطة الاستعمارية بحملات واسعة للقبض على « طالبى الاحسان » وعلى المشردين، كما يبرزه الجدول :

عدد الايقافات من أجل طلب الاحسان	
1934	4.693
1935	3.159
1936	4.631
1937	4.688
1938	4.239
1939	2.883

التوزيع الشهرى للايقافات من 1936 ـ 1938 (مؤشر 100 معدل سنوى)	
جانفى	160
فيفرى	97,8
مارس	148
أفريل	159
مـــاى	146
جوان	71
جويلية	67
أوت	49
سبتمبر	48
أكتوبر	63
نوفمبر	76,5
ديسمبر	11,3

كما وقع القبض على كثير من الذين تعتبرهم السلطة الاستعمارية « قتلة وقطاع طرق » ففى السنوات 1929 ـ 1933 وقع سجن 6734 وارتفع هذا العدد فى السنوات 1934 ـ 1939 الى 8692 شخصا.

الحركة النقابية ومقاومة العمال للاستغلال

لم تنشأ حركة نقابية فى تونس الا مع دخول نمط الانتاج الراسمالى الذى أدى الى ظهور طبقة من العمال النين يعملون فى مزارع المعمرين وفى الصناعات الاستخراجية وقطاع النقل، ان الصناعات الحرفية والمشاغل الحرفية ركزت علاقات تبعية بين الصناع والاعراف وعلاقات التبعية هذه لعبت دورا ايديولوجيا لتمييع التمايز الطبقى بين الاعراف والصناع (علاقات أبوية) كما أن ملكية المنتج لوسيلة انتاجه ومحدودية تقسيم العمل فى المشغل الحرفى دعم عدم التمايز الطبقى بين العرف والصانع، هذا الامر أدى الى نشأة منظمات يترأسها « الامين » ومجلسه وظيفتها ليست الدفاع على الصناع بل على الصناعة الحرفية فى مجموعها، فنجد أمين صناعة الشاشية، وصناعة الحرير الخ ... هدف هذه المنظمات هو الدفاع على الصناعات الحرفية ومراقبة اتقان المصنوع، والمواد المستعملة بشكل عام، وليس الدفاع عن الصناع. ويكون للامين ارتباط بسلك الحرفة وهو غالبا ما ينتمى الى احدى العائلات الارستقراطية ويشكل جزءا من الارستقراطية المالكة والحاكمة باستثناء بعض الحرف « الحقيرة » كالحجامة والجزارة التى تفلت عادة عن نظر السلطة والرقابة. ان نشأة طبقة من العمال تعمل فى القطاع الزراعى وفى بعض الصناعات هو اذن الذى شكل الركيزة الاساسية لنشأة منظمات نقابية مهنية تجمع الطبقة العاملة وتدافع عن مصالحها، لكن هذه المنظمات كانت تملك مجموعة من الخصائص جعلتها تختلف عن المنظمات النقابية الاوروبية وذلك نتيجة للتشويه الذى تعرضت له

المؤسسات الاقتصادية وخضوع البلاد الى الاستعمار ويمكن حصر هذه الخصائص فى خمسة وجوه :

- الوعى الطبقى المحدود للطبقة الشغيلة نفسها نتيجة عدم قطعها نهائيا مع أصلها الريفى

- وجود عمال ايطاليين وخصوصا فرنسيين لهم امتيازات ربطتهم بالقوة الاستعمارية ماديا وايديولوجيا وجعلت علاقتهم بالطبقة الشغيلة التونسية لا تربط بينها مصالح طبقية فهى تمثل ارستقراطية عمالية عادة ما تحتل مراكز رقابة وتأطير

- دخول نقابات فرنسية موجهة من طرف العمال الاوروبيين واطارات فرنسية

- وجود نسبة كبيرة من الموظفين وسط النقابات العمالية وسيطرتهم على هياكلها

- هيمنة الوعى الوطنى على النضال النقابى نتيجة السيطرة الاستعمارية وهذا مكن عناصر برجوازية وبرجوازية صغيرة من مراقبة العمل النقابى التى استمرت حتى فترات أخيرة. هذه الخصائص ميزت العمل النقابى فى تونس وجعلته يختلف نسبيا عن العمل النقابى فى أوروبا الذى شكل من البداية اطارا للدفاع عن مصالح الطبقة الشغيلة من هيمنة رأس المال وبالتالى أخذ محتواه الطبقى الواضح وعلى هذا الاساس يمكن أن نقسم المنظمات النقابية فى تونس الى قسمين :

- قسم دخل بدخول الاستعمار أى مع مجىء الاوروبيين

وخصوصا منهم الفرنسيين.

- ونقابات أنشأها تونسيون.

لقد لعب دخول النقابات الفرنسية الى تونس دورا هاما فى بداية تكون فكر نقابى وفى تكوين اطارات نقابية لعبت دورا حاسما فى نشأة الحركة النقابية التونسية نذكر منهم فرحات حشاد نفسه الذى نشط فى السد. ج. ت. كما أن محمد على الحامى مؤسس أول نقابة تونسية قد تأثر بالحركة الاشتراكية والنقابية الاوروبية فقد أقام مدة فى المانيا وتتبع أحداث الثورة الروسية. الى جانب ذلك كان للنقابات الفرنسية تأثير سلبى على الحركة النقابية فى تونس حيث أنها ربطت العمل النقابى للعمال التونسيين بايديولوجياتها وتصوراتها الامر الذى لم يعط للعمل النقابى فى تونس لمدة طويلة اتجاهه السليم. هذا الامر حمل الطبقة الشغيلة وبعض الاطارات التونسية للقيام بمحاولات للانفصال عن النقابات الفرنسية، وقد بدأت هذه المحاولات مبكرا اذا ما نظرنا للظرف الذى كانت توجد عليه تونس فقد برزت أول نقابة تونسية للوجود فى 3 سبتمبر 1924 أسسها محمد على الحامى تحت اسم « جامعة عموم العملة التونسيين ».

لكن المحدودية العددية للعملة التونسيين وضعف وعيهم ووجود الحركة الوطنية فى بدايتها وارتباط ايديولوجية محمد على ببعض التصورات الاشتراكية الطوباوية (محاولاته لتأسيس تعاونيات) ثم الهجمة الاستعمارية أدت الى فشل هذه المحاولة الاولى وبدأت المحاولة الثانية على اثر انتهاء الحرب العالمية الثانية فقد توسعت قاعدة الطبقة

الشغيلة التونسية كما ازداد وعيها الطبقى والسياسى نتيجة النضالات المطلبية والوطنية التى خاضتها وشعورها بان المنظمات النقابيـــة الفرنسية لا تخدم مصالحها بل تعمل على تدعيم مصالح الفرنسيين والاوروبيين. وهكذا وفى 19 نوفمبر 1944 تكون اتحاد النقابـــات المستقلة بالجنوب « الذى احتوى معظم عملة صفاقس وقفصة » واشتمل على 51 نقابة وفى 5 ماى 1945 تكون « اتحاد النقابات المستقلـــة بالشمال » واشتمل على 27 نقابة. وتأسس بعد ذلك اتحاد النقابات المستقلة بالوسط وكان يعد 18 نقابة كما تكونت بعض الاتحادات المحلية ببنزرت والقيروان وقابس وقفصة التى اشتملت على 26 نقابة.
فى 20 جـانفى 1946 انعقد المؤتمر التأسيسى للجمع بين كل هذه الاتحادات بالاضافة الى الجامعة العامة للموظفين التونسيين، هــذا المؤتمر أدى الى تأسيس « الاتحاد العام التونسى للشغل » والذى كان يضم 30 ألف مشترك وانتخب فرحات حشاد أمينا عاما له ووجــه الاتحاد العام التونسى للشغل عمله توجيها مطلبيا وسياسيا وطنيا، هذا التوجه الوطنى واشتماله على عمال تونسيين فقط جعله يتعرض الى كثير من المشاكل والمضايقات من طرف السلط الاستعمارية، ومن طرف النقابات الفرنسية فقد حاولت السـ.ج.ت. التى هيمن على فرعها فى تونس الحزب الشميوعى تجاوزه بتغيير اسمها الذى أصبح اتحاد نقابات العملة التونسيين U.S.T.T. وطلبت من الاتحاد التوحيـد الهيكلى فاشترط اتحاد الشغل شروطا لم يقع قبولها كقصر الانضمام فى النقابات على التونسيين فقط وانتخاب اطارات تونسية الخ ... ونتيجة لذلك تعرض الاتحاد الى ضغوط من طرف الفيدرالية للنقابات

العالمية التى اشترطت لقبوله معها التوحيد بدون شروط مع U.S.T.T. فرفض اتحاد الشغل ذلك واتجه الى النقابات الحرة CISL وانضم اليها

ان الاضرابات الاولى التى وقعت فى تونس قام بها الاوروبيون وخصوصا منهم الايطاليون فقد كانوا يمثلون أكبر نسبة من العمال الاوربيين أما العمال التونسيين فقد كانت نسبتهم قليلة مما جعل فعاليتهم محدودة. شن العمال في تونس اضرابا عاما فى غرة ماى 1904 للمطالبة برفع الاجور وقد لعب فيه الايطاليون دورا حاسما الامر الذى خوف المعمرين من هيمنة العنصر الايطالى. كما قام عمال السكك الحديدية فى شهر مارس 1909 باضراب استمر اثنى عشرة يوما مطالبين بالرفع فى الاجور ولم تستجب السلطات الاستعمارية لذلك ونادى بعض الاعراف باجبار العمال على الرجوع واستعمال القوة لذلك.

فى سنة 1911 وقعت احداث الزلاج وأعلن الحصار وبمجيء الحرب العالمية الاولى ضعفت حركة الاضرابات وجمدت الحركة العمالية وفى فترة ما بعد الحرب بدأت حركة الاضرابات تعود تدريجيا لكنها بقيت ضعيفة فمن 1919 الى 1935 وقع 149 اضرابا قام بها 35.559 مضرب فى 1145 مؤسسة. وقد بدأ العمال التونسيون يلعبون دورا فعالا فى بعض الاضرابات وبدأ شعورهم بضرورة تركيز منظمة تجمعهم كعمال تونسيين يتبلور. ففى شهر فيفرى من سنة 1921 شن عمال السكك الحديدية اضرابا طالب فيه العمال التونسيون بالمساواة بينهم وبين العمال الاوروبيون فى الاجور والمنح ولم يساندهم اتحاد النقابات. واطرد اثر الاضراب مختار العيارى الذى لعب دورا فى انشاء « جامعة عموم العملة التونسية ».

كما قام عمال الرصيف وأغلبهم من التونسيين باضراب عن العمل يوم 25 جويلية 1923 تحصلوا على اثره على زيادة فى الاجور بعشرة فى المائة لمدة سنة. وفى جويلية 1924 قدم العمال مطالب جديدة تشتمل :

- على مساواة عمال الرصيف فى تونس بعمال رصيف مرسيليا. وذلك بجعل الاجر اليومى 24 فرنكا.
- الرفع فى أجر الساعة الزائدة لكى يصبح 4،50 فرنكات
- زيادة ٪38 من أجور الذين يشتغلون بالليل
- زيادة ٪50 من أجور الذين يشتغلون فى المواسم والاعياد

ولم تقبل الشركات هذه المطالب فأعلن العمال مقاطعة العمل والاعتصام يوم 13 أوت وشكلت لجنة لمراقبة سير الاعتصام يرأسها محمد على يساعده أحمد بن ميلاد ومختار العيارى وأمام تعدد الاضرابات وعمليات الاعتصام قامت السلطات الاستعمارية بايقاف أبرز عناصر اللجنة التنفيذية للجامعة وهما محمد على ومختار العيارى فى يوم 5 فيفرى 1925 فتظاهر عمال الرصيف احتجاجا على ذلك وحوكم أعضاء اللجنة التنفيذية أى محمد على والمختار العيارى بالنفى لعشرة سنوات من « التراب الفرنسى » وعلى محمد الغنوشى ومحمود العيارى وعلى القروى بخمسة أعوام وبهذا الشكل وقع القضاء على أول نقابة عمالية تونسية. وقد كان لهذا الحدث تأثير على التحركات العمالية فضعفت وتقلصت. وقد استمرضعف الحركة النقابية والتحركات العمالية التونسية حتى ظهور الازمة العالمية التى أثرت تأثيرا كبيرا فى الحالة المادية للفئات الشعبية ومن بينها الطبقة الشغيلة فتدهورت طاقتها الشرائية

وتعددت نتيجة لذلك الاضرابات وبدأت الحركة النقابية تستعيد تدريجيا أنفاسها.

ففي السنوات 1936 الى 1939 أي في ثلاث سنوات وقع 1271 اضربا أي ما يساوي 317،7 اضرابا في السنة وهو عدد يفوق ما وصلت اليه الاضرابات في السنوات 1919 الى 1935 قام بها 56589 مضرب وقد شملت كل أنحاء البلاد في الشمال في الساحل في الوسط وصفاقس وفي مناجم الجنوب (1).

ولقد احتل عمال المناجم الصدارة في هذه الاضرابات نتيجة تنظيمهم في وحدات انتاجية بأعداد كبيرة ونتيجة الاستغلال الكبير الذي تعرضوا اليه وهو ما ينعكس في كثرة الاضرابات التي قاموا بها.

1936	المركز
من 17 نوفمبر الى 31 ديسمبر	المتلوي ـ الرديف أم العرائس ـ المضيلة
1937	
15 جانفي الى 12 فيفري	الجريصة
جانفي	أم العرائس ـ الرديف
جانفي	جبل الحلوف
21 جانفي	الهوارية
2 مارس	المتلوي

(1) انظر في ذلك الاجراء والحركة العمالية في تونس لكلود ليازو

2 مـارس — الجريصة

24 مارس الى 27 مارس — سيدى عمر بن سالم

12 الى 19 مـاى — ربيبة قرن القتيه كودية المال

17 الى 27 جويلية — الجـريصة

4 الى 6 أوت — الرديف

سبتمبر — المضيلة

20 سبتمبر — تويرف

1 الى 8 أكتوبر — سـلاتة

26 أكتوبر — جـابـة

13 ديسمبر — ربيبـة

1938

جانفى — سيدى بو العون

2 الى 9 مارس — كودية المال

4 مـارس — ربيبـة

9 مـارس — الـرديف

15 الى 16 مارس — الهواريـة

1939

20 الى 24 أفريل — عين عـلاقة

22 مـاى — المضيلـة

جـوان — سلاتة ـ سيدى عمر بن سالم

بانتهاء الحرب العالمية الثانية احتدت الازمة الاقتصادية وازدادت

الطاقة الشرائية تدهورا فقد وصل التضخم من سنة 1945 الى 1949 الى 43٪ فتعددت الاضرابات وتعمقت المطالب وتجذرت أكثر المطالبة بالتحرر الوطنى فوقع الاتفاق بين المنظمات الوطنية والنقابية وخاصة منها الاتحاد فى مؤتمر « ليلة القدر » بتاريخ 23 أوت 1946 على رفع شعار الاستقلال.

أعلن الاتحاد الاضراب العام فى 5 أوت 1947 بعد أن رفض العمال الزيادة الطفيفة فى الاجور التى قامت بها السلطات الاستعمارية والتى قبلتها النقابات الفرنسية،، وتحول هذا الاضراب الى صراع عنيف فى صفاقس بين المضربين والجيش وأطلق هذا الاخير النار على العمال فى محطة السكك الحديدية مما أدى الى سقوط 29 شهيدا و 150 جريحا، كما شملت الاضرابات العمال الفلاحيين بباجة وسوق الاربعاء فى نوفمبر 1950 وببوتنفيل Potinville فى ماى 1950 وبالنفيضة فى أكتوبر ـ نوفمبر 1950 حيث استشهد 5 عمال، كما وقع اضراب ثان فى بوتنفيل فى 5 جانفى 1950 استشهد فيه 9 عمال.

ان تعدد الاضرابات وتوسعها وتجذر المطالب أدت الى تكثيف القمع على الاتحاد ومحاصرته ووصل الامر الى اغتيال فرحات حشاد فى 5 ديسمبر 1952 وقد كان لهذا الحدث تأثير كبير على مسيرة الاتحاد فى الفترة اللاحقة.

VIII التشـــويـــه
وضعف السوق الداخلي

مقدمة نظرية :

ان نمو الراسمالية فى أوروبا قد أدى الى تركيز سوق داخلي باعتبار أن عملية تفتيت العلاقات الما قبل رأسمالية قد أدت الى الرفع من مدخول الفئات الفلاحية حين تحولت الى بروليتاريا ووجهتها بصفة نهائية نحو القطع مع جذورها الريفية ثم أدخلتها فى عملية استهلاك للبضائع التى تنتج داخليا. كما أن تطور الانتاج الفلاحى نتيجة دخول الالة وتكثيف الانتاج قد وضع فى السوق بالمدينة كميات هامة من مواد الاستهلاك الفلاحى وقد كان ذلك ممكنا نتيجة التطور الذى شهدته القوى المنتجة حيث وقع تكسير الحاجز الذى كان قائما أمامها وهى العلاقات الاقطاعية.

فى تونس لم تمر العملية بهذه المراحل حيث أن تسريح الفلاحين والخرفيين كان محدودا وبالتالى فان عدد النازحين بقى ضعيفا مقارنة بسكان الريف ولو أنه وجد اتجاه عام فى نقص نسبة سكانه متواصل الى يومنا هذا، هؤلاء النازحين لم يقع استيعابهم كلهم فى العمل الصناعى بل بقى عدد هام منهم بدون شغل وحتى الذين اشتغلوا فان مدخولهم بقى ضعيفا جدا لا يسمح لهم بعملية استهلاك واسعة. كما أن المنتوجات الزراعية كانت كما رأينا موجهة أساسا الى الخارج وبالتالى فهى لم تنتج من أجل السوق الداخلي، ثم ان دخول العلاقات الرأسمالية لم يؤد الى تطور قوى الانتاج حيث ان الصناعات التى تركزت هى صناعات استخراجية تصدر أغلب ما تنتج و لا يقع تحويله داخليا.

وأخيرا فان تصدير المواد الزراعية ودخول البضائع بشكل مكثف الى الداخل أدى الى اعاقة قيام وحدات انتاجية تحويلية للمواد الزراعية، باستثناء بعض الصناعات الغذائية فى فترة الحرب حيث انقطع دخول البضائع الاجنبية.

هيكل تبادل استعمارى ومحدودية فى السوق الداخلى

اذا ما استثنينا السنوات الاولى لتركيز الاستعمار حيث لم تأخذ فيه بعد عملية التبادل شكلها النهائى والاستعمارى باعتبار أن الانتاج الفلاحى والصناعى لم يصل بعد الى فترة من الانتاج تسمح له بالتصدير، فانه فى السنوات الثلاثين وخصوصا بعد الحرب الثانية حين دخلت الاراضى الزراعية والمناجم فى انتاج واسع تركزت عملية تبادل بين تونس والبلاد الصناعية الاوروبية. هذا التبادل يعكس بشكل واضح عملية الانتاج التى يقوم بها المعمرون وبالتالى فهى تهدف بشكل أساسى لخدمة مصالحهم، كما أنها تعكس مصالح البورجوازية الفرنسية خصوصا والاوروبية عموما التى تقوم بتصدير جزء هام من بضائعها الى تونس. وقد سنت مجموعة قوانين وقرارات تعطى امتيازات للمعمرين حين يصدرون المواد الاولية وللمنتوجات الفرنسية والاوروبية حين تدخل السوق التونسية، وهكذا تحت ضغط المعمرين سن قانون فى 19 جويلية 1890 يعطى للمواد المصدرة من تونس معاملة مميزة باستثناء الخمر (كالحبوب، الزيت، الحيوانات الخ ...) فقد كان بعضها يدخل بصفة حرة الى فرنسا. وفى 2 ماى 1898 وقع الباى مجموعة قرارات أدت الى ضمان نظام امتيازى للاستيرادات

الفرنسية الى تونس وقد كان بعضها يدخل حرا. فى 30 ماى 1928 سن قانون يركز الاتحاد القمرقى بين تونس وفرنسا ينص عى أن « الحكومة تستطيع بقرار قبول المواد من أصل واتجاه تونسى للدخول بصفة حرة باستثناء التى حددت فى الفصل 1 (الخمـور والكحول) وتطبيق هذا القرار يخضع الى شرط يتمثل فى أن المواد المشابهة الفرنسية تتمتع بنفس النظام فى دخولها الى تونس كما تخضع المواد المشابهة الاجنبية لنفس الضريبة القمرقيـة التى تخضـع لها حيـن تدخـل فرنسـا » (1)

ان عملية التبادل هذه تبرز الهيمنة الاستعمارية حيث نلاحظ أن أغلبية المواد المصدرة هى مواد أولية زراعية وصناعية أما المواد المستوردة فهى مواد تجهيز ومواد استهلاك، ففى سنة 1938 كانت أهم المواد المصدرة هى الزيت بقيمة 308 مليون، الحبوب بقيمة 233 مليون، الخمور بقيمة 175 مليون ، الفسفاط 132 مليون، معدن الحديد 107 مليون، الرصاص 64 مليون، الحلفاء 50 مليون، فارينة غذائية 47 مليون، جلد وصوف 32 مليون ـ النشاف 18 مليون ـ تمور وغلال 18 مليون ـ أما أهم المواد المستوردة فى تلك السنة فكانت : القماش واللباس 184 مليون الات ومصنوعات معدنية 98 مليون ـ أرز 66 مليون ـ سكر 65 مليون سيارات 61 مليون ـ فحم 58 مليون ـ زيت كاكاوية 43 مليون ـ دواء ومواد كيميائية 43 مليون ـ شاى 42 مليون ـ بنزين 39 مليون

---

(1) انظر سباق المصدر السابق ص 138

حبوب 35 مليون ـ خشب 31 مليون ـ الات 28 مليون ـ بطاطا 13 مليون ـ دخان 13 مليون ـ قهوة 8 ملايين. وقد سجل فى نفس تلك السنة عجز بقيمة 205 مليون لصالح فرنسا. أما أهم البلاد التى يقع معها التبادل فهى فرنسا حيث تمثل نسبة التبادل معها ٪56 من جملة الصادرات و ٪62 من الواردات، الجزائر ٪5 صادرات والواردات ٪4 ـ المانيا ٪3 صادرات و ٪1 واردات ـ انجلترا ٪11 صادرات و ٪4 واردات ـ الولايات المتحدة ٪5 صادرات و ٪4 واردات ـ هولندا ٪2 صادرات و ٪1 واردات ـ ايطاليا ٪10 صادرات و ٪2 واردات.

عملية التبادل هذه يدخل عليها بعض الارتباك فى فترة الازمات وتتوقف نهائيا فى فترة الحروب، وقد شكلت هذه العملية احدى الركائز التى منعت نشأة سوق داخلى وصناعة ممركزة.

تـوريـــد أهـم البضائـع الى تـونس سنـة 1953

النـــــوع	الكمية بالطن س 1953
حليب محفوظ مختثر	2527
زبـــدة	872
جيــــن	1546
بطـاطـــة	17978
فواكه الاستهلاك	8205
قهـوة	7,8
شـــاى	2692
حبوب أخرى	1043
بذور وغلة قطانيات	2838
زيوت نباتية غير زيت الزيتون	501
محضرات ومحفوظات السمك واللحم	905
سكـــر	52202
محضرات ومحفوظات الخضر	3178
تبـــغ	2838
كلس واسمنت	8142
فحم حجرى خام	72816

أهم البضائع المصدرة

	الكمية بالاطنان سنة 1953	الاف الفرنكات سنة 1953
اسفنج	143	314994
خضر ذات بذور جافة	27724	882297
تمور	2810	220099
حوامض	9712	350506
قمح	217002	9950013
شعير	61700	1677474
حبوب أخرى	5612	15065003
حبوب مقشرة سميدية	24084	1585230
بقايا الطحن	24701	539912
بذور ونقار قطانية	167	11954
حلفا	66120	934179
زيت الزيتون	9491	20021362
زيوت نباتية أخرى	1809	208476
محضرات ومحفوظات اللحم والسمك	3742	786034
محضرات الدقيق وما شابهه	4058	402682
خمور عادية	16228	684236
خمور البكور ومقبلات ملح	5688	550850
ملح	51006	69117
فوسفاط طبيعي	1586366	4937869
معدن الحديد	1035796	4483330
معدن الزنك	2056	29964
جلود خام	2321	521457
اسفنج ومصنوعات اسفنج	7087	401721
صوف وخيوط	1539	480034
متروكات حديدية ونفايات الفولاذ	34771	603216
النحاس ومشتقاته	1252	188787
الرصاص ومشتقاته	27273	2674131
أنواع أخرى	68805	3073685
المجموع العام :	3299857	38840252

أهم البلدان التى وقع التوريد منها سنة 1953

البـــلاد	المقدار بالطن	القيمــة 1000 فرنك
فرنسا	583949	45406981
الجزائر	36246	2461064
مــراكش	11975	361373
البلاد الاخرى من الاتحاد الفرنسى	1098	164434
بريطانيا العظمى	20669	1100942
أملاك بريطانيا	3429	1093709
المانيــا	1323	521865
الدنمــارك	1520	437844
اسبانيــا	8442	144334
ايطاليــا	88662	2133669
النــرويج	120	17183
هولنــدا	5462	693005
بلجيكا ولوكسنبورج	4719	425615
الولايات المتحدة	29633	2823449
البرازيل	3566	201307
بلاد أخرى	26097	1934022
المجمــوع :	826510	60120796

جدول فى انخرام التبادل ونسبة التغطية

السنة	واردات (أ)	صادرات (ب)	انخرام التبادل (أ) و (ب)	٪ التغطية أ ب × 100
1949	42,4	27,4	14,9	65
1950	51,5	39,8	11,7	77
1957	63,8	37,9	25,9	59
1952	64,5	40,2	24,3	62
1953	60,1	39,1	21,0	65
1954	59,3	44,5	14,8	75
1955	68,2	37,1	26,1	59
1956	68,0	39,3	28,7	58
1957	63,4	53,2	10,1	84
1958	64,9	64,4	0,5	99
1959	64,2	59,6	4,6	93

ضعف عملية التصنيع الداخلية

ان تصدير المواد الاولية يؤدى الى اعاقة عملية تراكم داخلية فالاموال التى يقع الحصول عليها مقابل تصدير المواد الاولية تخرج من تونس لاستيراد المواد الاستهلاكية خصوصا والمواد التجهيزية ثانويا، فبينما كانت نسبة المواد التجهيزية تمثل 16٪ من مجموع المواد المستوردة سنة 1952 انخفضت هذه النسبة الى 12٪ سنة 1955 بموازاة ذلك ارتفعت نسبة المواد الاستهلاكية فقد كانت تمثل 53،6٪ 1952 فأصبحت سنة 1955 تمثل 58،5٪، يؤدى هذا الامر بالاضافة الى ضعف نسبة الادخار القومى نتيجة لضعف مداخيل الفئات الشعبية الى دخول مكثف لرؤوس الاموال من فرنسا فقد وصلت حصة فرنسا فى عملية التمويل فى السنوات الخمسين 15 مليار سنويا، أغلبها يتجه الى التجهيزات التى يحتاج اليها المعمرون ونسبة ضئيلة جدا تتجه الى عملية التصنيع.

ومما يعكس تخلف القطاع الصناعى وهو ما يختلف عما وقع فى أوروبا هو النسبة التى يشارك بها فى المنتوج القومى الخام، ففى سنة 1953 كانت الفلاحة توفر 39٪ من المنتوج القومى الخام (65 مليار على 165) لكن الصناعة لا تشترك الا بنسبة 20٪ (33،5 مليار) علما ان نسبة كبيرة كانت مرتبطة بالصناعات الاستخراجية أما الصناعة الكبرى التحويلية فكانت منعدمة تقريبا حتى سنة 1945 ولم تتطور الا بعد الحرب مباشرة اى بين 1944 و 1949 حيث وقع « ضرب الانتاج الصناعى فى 2،5 » وهى لا تدخل الا بنسبة 5٪ من المنتوج الداخلى الخام أى أن هذه النسبة هى أقل من حصة القطاع

الثالث فى المنتوج الداخلى الخام التى بلغت 10٪. هذا النمو النسبى لقطاع الخدمات « يعكس دخول الاقتصاد أكثر فأكثر فى عمليات تجارية واستهلاك الخدمات من طرف السكان الاوروبيين الذين كان عددهم فى ازدياد مطرد » (1)

جدول حول نسبة نمو القطاعات من 1910 الى 1955 (معدل)

فلاحة : 2،5

صناعة : 3،1

خدمات : 2،4

انتاج عام : 2،5

السكان : 1،8

الانتاج حسب الفرد : 0،7

ان هيكل التبادل الاستعمارى، وعدم تركيز دعائم صناعة وطنية أديا الى زيادة ادخال تونس فى اطار السوق العالمى فمركز القرار لا يوجد فى الداخل، لان تحديد الاسعار وانتاج المواد الاولية والتبادل الخ ... مرتبطة بالسوق الرأسمالى الفرنسى أى بالتقسيم العالمى للعمل المتمثل فى انتاج البلاد المولى عليها المواد الاولية أى تخصصها فى انتاج المواد الاولية لتوفير امكانيات التصنيع فى الدول الاوروبية الرأسمالية.

---

(1) انظر سمير أمين المغرب العصرى ص 42 منشورات MINUIT

ضعف الطاقة الشرائية للفئات الشعبية

ان النتيجة الحتمية لعملية التبادل الاستعماري هو توجيه الاقتصاد وربطه بالسوق العالمي، فالصناعات الاساسية والزراعة مرتبطتان بالسوق الرأسمالي، وهكذا يصبح السوق المحلي يستقبل كل أنواع البضائع الاستهلاكية، هذا الاستهلاك يبقى في أغلبه متماشيا وحاجيات فئة المعمرين وبعض الفئات التونسية التي وجهت طريقة عيشهـا توجيها أوروبيا، وبالتالي تبقى الفئات الشعبية بعيدة عن عمليـة الاستهلاك فالتفقير الذي تعرضت له أدى الى اضعاف قدرتها الشرائية، فهي لا تستطيع أن تستهلك الا القدر القليل مما يعرض في السوق. وهكذا لم تشكل هذه الفئات الركيزة التي يعتمد عليها الانتـاج الرأسمالي خلافا لما وقع في أوروبا حيث أن الانتاج كان موجها أساسا للاستهلاك الداخلي.

في سنة 1953 كان الدخل القومي لكل فرد منخفضا في تونس 4 او 5 مرات منه في فرنسا، فقد كان معدل الدخل السنوي الفردي يساوي 52 دينارا في المدينة و 43،9 في الريف ويعني ذلك أن 3.800.000 ساكن كانت لهم قدرة شرائية جملية تساوي القـدرة الشرائية لـ 700.000 فرنسي يعيشون في فرنسا.

وفي سنة 1948 كان العامل الاب لابنين الذي يعمل 300 يوم في السنة لا يتجاوز مدخوله 23040 داخل فيه منحة الابناء والعائلة أما العامل الفلاحي الذي يعمل 200 يوما عملا في السنة فلا يتجـاوز مدخوله 30000 فرنك، هذا مع العلم أن أكثر من 300000 شخص أي

ثلث السكان الذين يشتغلون يوجدون بـدون عمل دائـم. واذا مـا نظرنا الى توزيع المدخول على مختلف المواد المستهلكة يبرز بوضوح عدم التوازن الموجود بين الحصة المخصصة للغذاء والحصص المخصصة لاستهلاك المواد الاخرى وهو ما يعكس فقر أغلب الفئات الشعبية حيث أن حصة الغذاء تفوق بكثير حصة المواد الاخرى علما أن 2/3 او 3/4 من السكان فى تونس كانوا يعانون من سوء التغذية (1)

نسبة الحصص المخصصة لاستهلاك مختلف المواد

الغـذاء : 59،5٪

اللبـاس : 5،4٪

الحـذاء : 1،3٪

لباس اخر : 2،9٪

أثاث المنزل : 2،5٪

الات منزلية : 0،9٪

الصحـة : 4،7٪

المسكـن : 3،9٪

الترفيـه : 0،9٪

الدخـان : 3،1٪

البتـرول : 1،1٪

الفحـم : 1،7٪

مختلفـة : 12،1٪

المجمـوع : 100٪

---

(1) انظر سباق المصدر السابق ص 205

حركة اليد العاملـة حسب الجهات = النـزوح

ان تنقل اليد العاملة اتجه نحو المناطق المنجمية والمناطق الفلاحية والمدن حيث يستقر الاوروبيون خصوصا. ففى احصاء 1936 يعتبـر « ديببوا » أن ثلاثة أرباع سكان الوسط نزحوا الى الشمال كمـــا استقر فى نفس تلـك السنـة 30000 متنقـل فى منطقـة قرمباليـة و 20000 فى منطقة بنزرت.

فعلى 176472 تونسى الذين ازدادوا فى تلك السنة (1936) فان أكثر من الربع اتجه نحو باجـة ـ بنـزرت ـ سـوسـة ـ صفـاقس وتونس

سكـان	1931	1936	
بـاجـة	8.267	9.970	(20,6 %)
بنـزرت	15.628	19.452	(24,5 %)
تـونس	89.801	106.796	(14,4 %)

تطور السكان التونسيين المسلمين حسب منطقة الرقابة المدنية

منطقة الرقابة المدنية	1936 - 1926	1936 - 1931
معدل الزيادة	20,9	8,2
بـاجـة	17,1	7,9
بنـزرت	24,9	11,3
جربـة	6	7
قـابس	29,35	15

قفصـــة	14,9	15,2
قرمباليـــة	19,1	7,4
القيـــروان	19,9	4,4
الكـــاف	14,4	5,9
مكثـــر	12,3	8,1
مجاز الباب	18,2	3,2
صفـــاقس	28,6	9,4
سوق الاربعاء	20,83	5,5
ســوسة	19,49	7,5
طبـــرقة	17,15	8,4
تـــالـــة	35,63	13
تبـــرسق	11,14	2,7
تـــوزر	3,96	5,1
تـــونس	24,02	9
زغـــوان	9,64	2,4
المناطق العسكرية	26,41	12

عملية النزوح هذه أدت الى تضخيم المدن فقد سجلت كلهـا نسبة عالية من النمو السكانى بلغت ٪4 وحتى ٪6 سنويا وهكـذا تحولت نسبة سكان المدن باعتبار نسبة السكان الجمليـــة من ٪23 سنة 1921 الى ٪32 سنة 1956، قبلت منها العاصمـة نسبـة ٪50.

هذا النمو السريع فى السكان جعل تونس من أكثر بلاد العالم الثالث كثافة سكنية فى المدن. فقد كان عدد سكان تونس العاصمة سنة 1921 171700 أصبح سنة 1956 ما يساوى 410000 ساكن.

حركة اليد العاملة حسب القطاع

ـ تضخيم قطاع الخدمات

ان احدى الخاصيات الاساسية التى يولدها دخول نمط الانتاج الرأسمالى الى تشكيلة اجتماعية هى الاتجاه فى ازدياد نسبة سكان المدن والنقص فى سكان الارياف، مما ينتج ازديادا فى نسبة الذين يشتغلون فى الصناعة والخدمات على حساب الفلاحة وهو ما يبرز بوضوح فى البلاد الرأسمالية المصنعة حيث يحتل القطاع الصناعى المرتبة الاولى فى تشغيل اليد العاملة وكذلك فى المنتوج الداخلى الخام.

لكن تسلط نمط الانتاج الرأسمالى على بلاد « العالم الثالث » واحداث تصدعات على مستوى التشكيلة الاجتماعية يؤدى الى نمو غير طبيعى وغير متوازن لنمط الانتاج الرأسمالى اذ أن عملية تفتيت العلاقات الما قبل رأسمالية سواء كان فى الريف أو فى المدينة تبقى « فضائيا » محدودة لذلك فان نسبة من العلاقات التقليدية تبقى على أشكال عملها القديمة مع توظيفها لصالح الرأسمال، فالرأسمال والالة لا يكتسحان الريف بشكل واسع ولا يحطمان بشكل واسع العمل الحرفى، كما أن نسبة الذين ينزحون من الريف الى المدينة والبطالين فى المدن نفسها لا تستطيع الصناعات أن تستوعبهم بشكل كبير فى نفس الوقت فان الانتاج الزراعى يبقى محدودا

لو أخذنا كمؤشر تقريبى لتوضيح هذا الاتجاه العام السنتين (1) 1931 و 1946 نلاحظ أن عدد الذين يشتغلون فى القطاع الفلاحى قد انخفض بنسبة 5،5٪ بينما ارتفع عدد الذين يشتغلون فى القطاع الصناعى بنسبة 90٪ فبعد أن كان عدد الذين يشتغلون فى القطاع الفلاحى مساوى لـ 478 ألف سنة 1931 انخفض هذا العدد الى 452 ألف سنة 1946. فى الوقت نفسه نجد أن القطاع الصناعى أصبح يشغل 106 ألف سنة 1946 بعد أن كان العدد لا يتجاوز 56 ألف. أما قطاع الخدمات فانه فى نفس السنوات المذكورة قد حافظ على نسبته المرتفعة فقد كان عدد الذين يشتغلون فى هذا القطاع مساوى لـ 129.700 سنة 1391 ارتفع هذا العدد الى 154 ألف سنة 1946 أى أنه كان مضاعفا لعدد الذين يشتغلون فى الصناعة سنة 1931 وأكثر ارتفاعا سنة 1956. نفس الظاهرة سجلت فى السنتين 1946 و 1956 فرغم الارتفاع المحسوس لعدد الذين يشتغلون فى القطاع الصناعى 106 ألف سنة 1946 و 125 ألف سنة 1956 فقد حافظ قطاع الخدمات على تطوره سنة 1956. هذا مع الملاحظة أن نمو القطاع الصناعى مرتبط بفترة الحرب حيث ينقطع دخول البضائع الى تونس. وتبرز بعض الصناعات خصوصا منها التحويلية كما يلاحظ فى الوقت نفسه عدد كبير من البطالين الذين يتكونون من أشخاص نزحوا من الريف ولم يجدوا شغلا فقد ارتفع عددهم سنة 1956 الى 300 أو 350 ألف.

---

(1) انظر

J. LAPIDI « L'Economie Tunisienne depuis la guerre » Tunis 1955

عدد السكان الجملي وعدد السكان الريفيين

المنطقة		1936	1946	1956	1966
تونس (تونس ـ بنزرت ـ نابل)	الكلي	517.482	873.449	999.678	1.443.430
	الريفي	322.195	481.386	471.483	471.967
		62%	55%	47%	33%
الشمال (حندوبة ـ الكاف ـ باجة)	الكلي	491.674	591.764	671.771	886.000
	الريفي	457.501	540.452	593.876	741.507
		93%	91%	88%	83%

المنطقة					
الساحل (صفاقس ـ سوسة)	الكلى	543.095	592.288	759.321	946.203
	الريفى	392.282	420.702	636.710	537.660
		72%	71%	71%	57%
الوسط (تبروان ـ قصرين قفصة الشمالية)	الكلى	413.156	437.989	554.78	769.326
	الريفى	377.216	398.216	484.183	602.629
		91%	88%	87%	78%
الجنوب (مدنين ـ قابس قفصة الجنوبية)	الكلى	359.652	409.049	455.445	487.792
	الريفى	301.781	341.255	368.734	359.937
		84%	83%	81%	74%
تونس	الكلى	2.325.059	2.904.520	3.440.999	4.533.351
	الريفى	1.850.975	2.173.813	2.454.951	2.713.932
		79%	75%	71%	60%

ـ مأخوذ عن السكان التونسيون لمحمود السكلانى ص 119

تـوزيـع السكـان النشطيـن فـى تـونـس

قطاع النشاط	1931	1946
فـلاحـة	478.000	452.000
صـنـاعـة	560.000	106.000
تجارة + نقل + خدمات مختلفة	129.700	154.000
عدد السكان النشطين الجملى	664.000	712.000
عدد السكان الجملى	2.410.700	3.231.000

المصـدر J. LIPIDI

IX ملاحظات
حول الهيكلة الطبقية

طبيعة العلاقات التى تربط بين مختلف الطبقات الاجتماعية .

اذا اعتبرنا ان الطبقة الاجتماعية هى مجموعة من الافراد تحدد باعتبار الموقع الذى تحتله من أهم وسائل الانتاج أى باعتبار ملكية أو عدم ملكية وسائل الانتاج فنرى ان التحولات التى حـدثت على العلاقات الاجتماعية فى أوروبا ابان الثورات البورجوازية حولـت الوسيلة الاساسية للانتاج وهى الارض فى نمط الانتاج الاقطاعى الى الآلات والمصنع فى نمط الانتاج الرأسمالى الامر الذى غير فى البنية الطبقية للمجتمع، فنشأت طبقات جديدة من بينها فئـة المزارعيـن الرأسماليين الذين حولوا العلاقة بالارض من علاقة ملكية تقليدية الى أداة للانتاج الرأسمالى وبالتالى ضعف دور المالك العقارى للارض اقتصاديا وسياسيا، كما ظهرت فئة الرأسماليين الصناعيين الذيـن أخذوا مكان صاحب المعمل الحرفى وثوروا وسائل الانتاج كما عوض المنتج المباشر فى نمط الانتاج الرأسمالى من منتج تربطه بالمالـك علاقات تبعية كتبعية الفن للسيد الاقطاعى وتبعية الصانع لصاحـب المعمل الحرفى الى منتج حر يبيع قوة عمله لفترة زمنية معينة ويربطه بالمالك (المزارع الرأسمالى وصاحب المصنع الصناعى) عقد وقتـى ينتهى بانتهاء العمل فتحولت قوة العمـل الى بضاعـة وهى القاعـدة المادية لعملية الاستيلاب البضائعى أو السلعى وهكذا حدد ماركس فى « رأس المال » ثلاث طبقات تميز المجتمع الرأسمالى بشكل عام وهـى طبقة الملاك العقاريين وطبقة الرأسماليين وطبقة العمال وتربط بين هذه الطبقات الثلاث علاقة تناقض ناتجة عن عملية الاستغلال التى

يقوم بها الرأسمالى للطبقة العاملة واقتسامه فائض القيمة مع المالك العقارى ومع البورجوازية التجارية والبورجوازية المالية البنكية

وهكذا فان نشأة نمط الانتاج الرأسمالى فى أوروبا أدت الى اكتساح فضائى هام على مستوى المدينة والريف وأدت الى اجتثاث جذور العلاقات القديمة والتقليدية وتحويل جذرى للفئات والطبقات الاجتماعية، وقد ارتبط كل ذلك فى عملية جدلية مع تطوير لوسائل الانتاج تميز بتركيز صناعات منتجة لوسائل الانتاج، وهو ما يتعرض له ماركس فى الحديث عن القطاع 1 وعلاقته بالقطاع 2.

وكما بينا ذلك سلفا فان دخول نمط الانتاج الرأسمالى الى تونس كان نتيجة عملية توسع نمط الانتاج فى أوروبا وبحثه عن مصادر الطاقة والمواد الاولية لذلك فلم تتم العملية نتيجة افراز داخلى بل اقتصر التدخل على الفضاء الذى يحتاج اليه نمط الانتاج الرأسمالى لتوسعه وقيامه بعملية تراكم (قطاع استخراجى، قطاع زراعات تصديرية، دخول البضائع الاجنبية) وهكذا أبقى على جزء هام من العلاقات الما قبل رأسمالية مع توظيفها لصالح الرأسمال أى تشويهها وقد ظهر ذلك فى التحولات التى طرأت على البنية الطبقية وفى العلاقات والتناقضات التى رسمت بين مختلف الفئات، فبينما تميزت العلاقات بين مختلت الفئات والطبقات فى أوروبا بوضوحها وبالتالى وضوح الصراع بين طبقة العمال وطبقة البورجوازية نرى أن دخول نمط الانتاج الرأسمالى الى تونس أدى الى ادخال غموض على العلاقات الطبقية فقد تكونت وحدة سياسية وايديولوجية وفى بعض الاحيان

مادية بين الطبقة العاملة والطبقات المالكة لمجابهة الاستعمار وقد خفف ذلك من حدة التناقض بين هـذه الطبقـات، كما أن عمليـة الاجتثاث التي تعرضت لها مختلف هذه الطبقات لم تكن بنفس العمق والتجذرالتى عرفتها الطبقات فى المجتمعات الاوروبية، فقد حافظت كل الطبقات(بورجوازية وعمال)على العلاقات التقليدية المادية والايديولوجية وقد أدى ذلك الى تخلف فى نمو هذه الطبقات وتخلف فى وعيهـا السياسى وقد ارتبط ذلك بعدم نمو فى وسائل الانتاج داخليا بل بالعكس فان التحولات أدت الى نمو قوى الانتاج فى أوروبا الرأسمالية فأنتج ذلك تشويها عاما فى نمو الرأسمالية فى الفترات اللاحقـة للاستعمار المباشر فقد واصلت البورجوازية الصغيرة تقريبا نفس الاتجاه وزادت فى تعميق عملية التشويه لمساعدة تطوير العلاقات الرأسمالية فى أوروبـا الغربية وتميز ذلك بتطوير القطاع (2) على حساب القطاع (1) أى تنمية الانتاج البضائعى الاستهلاكى على حساب الصناعات المصنعة وبالتالى فقد تواصلت عملية فصل المنتج عن وسيلة انتاجه وخلق يد عاملة مستعدة للهجرة للبلاد الرأسمالية المحتاجـة اليها، وتوسيع قاعدة انتاج الزراعات التصديرية واستمرار تصدير بعض المواد الاولية الصناعية (فسفاط)، وتركيز بعض الصناعـات الخفيفة التركيبية المرتبطة بالاحتكارات العالمية لاكتساح السـوق الداخلية أكثر فأكثر.

وهكذا يبقى نمط الانتاج الرأسمالى فى تونس مرتبطا بتطور الرأسمالية على مستوى عالمى لا يمكن فصله عن الرأسمالية العالمية

فهى التى تحدد توجهاته وبالتالى هى التى تعطى لتونس موقعها فى اطار التقسيم العالمى للعمل رابطة اياه بالازمات التى يمر بها نمط الانتاج الرأسمالى والتهيكلات التى تنتج عن ذلك الاقتصاد الرأسمالى العالمى.



تأثير دخول نمط الانتاج على التكوينة

والموقف السياسى والايديولوجى للطبقات الاجتماعية

ان التغيرات التى حدثت على التشكيلة الاجتماعية التونسية بسبب الهيمنة الرأسمالية كان لها تأثير فى تغيير الهيكلية الطبقية فقد نتج عن تفقير الحرفيين والفلاحين وتفتيت العلاقات الاجتماعية ما قبل الرأسمالية فى الريف ودخول مجموعة من المعمرين الفرنسيين وأعداد كبيرة من الايطاليين ظهور فئات اجتماعية لم تكن موجودة قبل دخول الاستعمار وتغيير تركيبة الفئات التقليدية وقد كان لنشأة هذه الفئات والطبقات والتغييرات دور هام ومحدد فى المسار العام للاحداث التى وقعت فى اطار الحركة الوطنية، هذه الهيكلية الطبقية الجديدة هى التى ستمحور التطور الايديولوجى والسياسى للحركة الوطنية، فبداية الفهم العلمى للحركة الوطنية يكمن فى فهم التحولات التى وقعت على التشكيلة الاجتماعية مع دخول الاستعمار ثم تأثير ذلك على مختلف الفئات.

الارستقراطية الحاكمة

حافظت هذه الفئة على ملكيتها الواسعة رغم دخول الرأسمالية وبالتالى فقد أبقى على جزء من امتيازاتها المادية لكنها لم تعد تملك نفس النفوذ السياسى فهى موجودة بمقدار ما كانت تساعد السلطة الاستعمارية على تركيز هيمنتها. ونتيجة أنها لم تفقد كل امتيازاتها فقد بقيت موضوعيا حليفة للسلطة الاستعمارية، الا فى بعض الظروف الاستثنائية خاصة فى فترة الازمات وتحت ضغط الحركة الشعبية

التى تضطرها لاخذ مواقف تبتعد جزئيا عن السياسة الاستعمارية.

كبار الملاكين

يعيش أغلب أفراد هذه الفئة غائبين عن ملكياتهم فى المدينة : تونس، سوسة، صفاقس الخ... فيقومون بتشغيل مجموعة من الخماسة والمرابعة والمغارسة وقد تأثرت هذه الفئة جزئيا بدخول الاستعمار حيث باعت جزءا من أراضيها الى المعمرين ووقع تفقير عدد من أفرادها لينحدر الى مرتبة الفلاح المتوسط والصغير عموما ولم تكن هذه الفئة معادية بشكل جذرى للتدخل الاستعمارى.

الفلاحون المتوسطون

أغلب أفراد هذه الفئة يعيشون على أراضيهم ويشغلون عددا قليلا من العمال الزاعيين الدائمين ونسبة من العمال الموسميين وتمكن البعض منهم من الحصول على القروض واستعمال الآلات الامر الذى مكنهم من التحول الى مزارعين رأسماليين، لكن هناك نسبة منهم وقع تفقيرها لذا فان موقفهم انقسم بين معتدلين مطالبين بتمكينهم من الاموال والآلات وبين تقليديين تشبثوا بالقيم الاسلامية وعادوا الاستعمار.

الفلاحون الصغار

وتعتبر هذه الطبقة أوسع الطبقات الزراعية ونجدها قرب المدن الكبرى وعلى السواحل وفى الواحات وهى أكثر الفئات التى تعرضت الى عملية التفقير من طرف السلطة الاستعمارية والمعمرين وقد انحدر

عدد كبير من أفرادها الى وضع الفلاح الفقير والخماس كما وقع تفقير عدد آخر فاضطر الى الالتحاق بالمناجم أو النزوح الى المدن. كما وقع حصر عدد من أفرادها فى المناطق المرتفعة غير المخصبة ومن تبقى منهم دافع عن أرضه لكى لا تفتك منه وعمل عملا مضنيا هو وأفراد عائلته لكى يستطيعوا انتاج ما يكفيهم ونتيجة للتفقير الذى تعرضت له كانت من أكثر الطبقات عداء للاستعمار وقد شكل الساحل حيث تكثر الملكية الصغيرة قاعدة عدائية واسعة ضد الاستعمار.

الفلاحون الفقراء

وهؤلاء لا يستطيعون الاكتفاء بما تنتجه أرضهم فهم مضطرون الى العمل فى أراضى المالك المتوسط والغنى والكبير وفى المناجم وقد تعرض هؤلاء كذلك الى عملية افتكاك لاراضيهم بطريقة أو بأخرى وهى الطبقة التى تعرضت أكثر من غيرها الى عملية التفقير، ونتيجة لذلك شكلت الركيزة الاساسية للمقاومين الذين حملوا السلاح ضد الاستعمار الفرنسى.

أصحاب المعامل الحرفية والتجار

وقع تفقير جزء من الحرفيين نتيجة الدخول المكثف للبضائع الاجنبية، وقد حافظ جزء آخر على معمله الحرفى كما استطاع البعض منهم وعددهم قليل أن ينشىء بعض المعامل الميكانيكية فى بعض الصناعات التحويلية الغذائية خصوصا وذلك زمن الحرب حيث توقفت الاستيرادات لكنهم سرعان ما أفلسوا نتيجة فتح باب الاستيراد من جديد بعد انتهاء الحرب، فالبعض من المصانع أغلق أبوابه والبعض

الاخر تقلص انتاجه وتحول عدد هام من الحرفيين الى مجرد « تجار » يبيعون البضائع المستوردة فتضخمت فئة صغار التجار رغم مزاحمة اليهود لهم أما فئة كبار التجار والمتوسطين فقد نقص عددها نتيجة احتكار الفرنسيين واليهود عملية التوريد والتصدير.

الطبقة العاملة

يبلغ عدد التونسيين العمال سنة 1948 ما يقارب الـ 75 أو 80 ألف عاملا أما عدد العمال الجملى فيتراوح بين 200 و 250 ألف ولقد نشأت الطبقة العاملة نتيجة عملية بلترة للفلاحين الصغار والفقراء والحرفيين ويمكن أن نقسمها الى قسمين :

- عمال زراعيون فى أراضى المعمرين وديوان الدولة وكبار الملاكين التونسيين

- عمال صناعيون فى قطاع الصناعات الاستخراجية أساسا وفى قطاع النقل والموانى ونسبة قليلة فى الصناعات التحويلية

أغلب هؤلاء العمال من اليد العاملة غير المؤهلة ورغم ابقائهم على علاقات مع اصلهم الريفى كالعمل الموسمى فى بعض الاراضى وعلاقات عائلية ، وعلاقات قرابة الخ... الا أنهم استطاعوا أن يشكلوا حركة قوية ضد المعمرين والاستعمار حين تأسست نقابة تجمعهم كتونسيين وبالتالى تخلصوا من العائق الذى كان يشكله وجودهم مع العمال الاوروبيين وفى نقابات فرنسية حيث ان العامل الاوروبى يبقى مرتبطا ايديولوجيا وماديا بالاستعمار. فهو يتحصل على أجر يتجاوز بكثير أجر العامل التونسى يتروح بين 23 و 34 فرنكا

يوميا بينما لا يتعدى أجر العامل التونسى 6 فرنكات يوميا. كما كان العامل الفرنسى يتمتع بمنحة اضافية تسمى بالثلث الاستعمارى أدت الى ارتفاع أجره بنسبة 33٪ بالاضافة الى منح عائلية تتراوح بين 500 و 800 فرنك.

البروليتاريا الرثة

تجمع كل الذين وقعت بلترتهم بدون أن يستوعبوا من طرف الصناعات فالبعض منهم يعمل جزئيا فى الصناعات الاستخراجية وعند المزارع الرأسمالى والبعض الاخر يعمل فى الموانى وقتيا لكن نسبة كبيرة منهم تبقى فى حالة بطالة دائمة فيتكون منهم البائعون المتجولون وماسحو الاحذية والمتسولون والمشردون الخ... يسكن أغلب هؤلاء فى الاحياء القصديرية مع عدد كبير من أفراد الطبقة العاملة.

البورجوازية الصغيرة المثقفة

نشأت عن طريق الاجهزة المدرسية والجامعية الفرنسية (مدارس عصرية وجامعات فرنسية) وعن طريق الاجهزة التعليمية التقليدية (جامع الزيتونة) ولا تحدد هذه الفئة باعتبار أصلها الاجتماعى أو ملكيتها بل باعتبار موقعها فى الاجهزة وايديولوجيتها وقد تعرضت هذه الى قمع مادى فلم تجد دائما بعد تخرجها عملا ينتظرها ومرتبتها فى العمل أقل من مرتبة الفرنسى أو الاوروبى الذى يقوم بنفس العمل فهى مقموعة ماديا ووطنيا.

هذه الفئة نتيجة تلقيها تعليما وثقافة سياسية استطاعت أن تحتل مكان الصدارة فى الحركة الوطنية ومنها شكلت قيادة هذه

الحركة تعتمد ايديولوجيتها على مفهوم أوروبى للامة والوطن والحرية، كما أنها تأثرت بالايديولوجية الاسلامية الاصلاحية التى تزعمها الافغانى ومحمد عبده.

المعمرون

يتكون من بورجوازية كبيرة أوروبية كانت تعد سنة 1950 بين 2 و 3 آلاف معمر وبرجوازية صغيرة مرتبطة بعملية التجارة الخارجية (تصدير الزيت، الحبوب، الخمر الخ ...) ومن بورجوازية متوسطة تعد بين 35 و 40 ألف شخص من مختلف القطاعات : فلاحون متوسطون وصغار ومالكو بعض قوارب الصيد وأصحاب مهن حرة وموظفون، بالاضافة الى العمال الفرنسيين الذين ينتمون الى الارستقراطية العمالية. ان هذه الطبقات والفئات رغم بعض تناقضاتها المصلحية فانه يجمع بينها رابط ايديولوجى وهى الايديولوجية الاستعمارية التى تلعب دوراتماسكيا ضد « العدو المشترك » وهو العربى والمسلم.

ان العمال والاطارات والموظفين الاوروبيين وخصوصا الفرنسيين رغم قلة عددهم لعبوا دورا محددا فى توجيه النقابات للدفاع عن مصالحهم أى عن امتيازاتهم التى تفصلهم عن العمال التونسيين. وقد مثلوا قاعدة لنشأة بعض المنظمات الفاشية التى يحركها المزارعون الفرنسيون الكبار خصوصا اليد الحمراء، أما اليهود فقد احتل أغلبهم قطاع التجارة وقد استغلوا دخول الاستعمار لكى ينتهزوا الفرصة ويرتقوا اجتماعيا وذلك بالسيطرة على بعض المراكز الادارية وتركيز بعض المشاريع الصناعية والتجارية.

X ملاحظات
حول المستوى السياسي
والايديولوجي

حول المستوى السياسي والايديولوجي

ان البحث الذى قمنا به حول دخول الرأسمالية الى تونس لم يكن مجرد تتبع تاريخي للاحداث كما أنه لم يكن مجرد عملية تسجيلية لمجموعة من الاحداث التى وقعت فى فترة تاريخية معينة، بل هو بالاضافة الى ذلك بناء نظرى لمجموعة من المفاهيم فهو فى نفس الوقت محاولة تاريخية وتكريس لنظام نظرى متمثل فى المادية التاريخية ولقد اقتصر هذا التحليل على المستوى الاقتصادى فبقى منقوصا لان أى نمط انتاج لا يعد تحديده كاملا الا حين يتبع التحليل الاقتصادى بتحليل للمستوى السياسى والايديولوجي لان البنية الماركسية ليست بنية بسيطة تتكون من مستوى واحد بل هى بنية معقدة مكونة من تفاعل لمستويات ثلاثة وهى المستوى الاقتصادى المحدد والمستوى الايديولوجي والسياسى اللذان لا يكونان محددين بل مهيمنين وحين نقول أن المستوى الاقتصادى هو المحدد فذلك يعنى أن أسلوب العيش المادى هو الذى يحدد وعى الانسان وليس العكس وبالتالى فان الناس أثناء عيشهم يدخلون فى علاقات اجتماعية هى التى تحدد اطار وعيهم وهى التى يقوم عليها بناؤهم السياسى والايديولوجي. وأسلوب العيش هذا ليس ما يعبر عنه الاقتصاديون الكلاسكيون بـ « حلقة حاجيات ورغبات الانسان » بل هو مجموعة من العلاقات الاجتماعية التى تتحدد تاريخيا. أما المستوى السياسى والايديولوجي فلا تفهم الا فى اطار الاختلاف الموجود بين علاقات الناس الحقيقية وتصوراتهم لهذه العلاقات أى أن الناس يعيشون واقعهم من خلال مجموعة من العلاقات السياسية والايديولوجية وهذه العلاقات والتصورات هى

نفسها تتجسد فى مجموعة من الاجهزة والممارسات اليومية التـــى تتخللها التناقضات الطبقية. وهذه الممارسات السياسية والايديولوجية تلعب دورا في بعض الاحيان حاسما فى اعادة انتاج العلاقات الاقتصادية فالدولة بأجهزتها القمعية والايديولوجية تتدخل فى اعادة انتـــاج العلاقات السائدة ومن هنا فأى تحليل كامل لنمط الانتاج لا بد أن يحلل كل المستويات وهكذا فان القيام بتحليل المستوى الايديولوجي والسياسى في تونس مرتبط بتحليل الصراعات والتناقضات التى برزت منذ أن بدأت الحركة الوطنية وهذا يمكن أن يكون مشــــروع دراسة أخرى ليس لنا الامكانيات المادية الان للقيام بها، لكن ذلك لا يمنعنا من التعريج على هذين المستويين لتحديد الخطوط العامــــة التى برزا عليها.

ان نشأة العلاقات الرأسمالية فى أوروبا تبعتها تحولات وتغيرات على مستوى السلطة السياسية وأجهزتها، ففى المرحلة الانتقالية من الاقطاعية الى الرأسمالية لعبت الملكية المطلقة دورا هاما فى اضعاف الاقطاعيين والتحالف مع البرجوازية التجارية الناشئة وبالتالى لعبت عملية مركزة سلطة الملك دورا هاما فى المساعدة على تفتيت العلاقات الاقطاعية فى فترة لم تستطع فيها البورجوازية الاستلاء على السلطة، لكن هذه العملية كانت تمهد لصعودها الذى مر عبر مجموعة من الثورات البورجوازية المختلفة التى أخذت شكلها البارز فى الثورة الفرنسية وما تبعها من أحـــداث سياسيـــة أدت الى ظهور الدولـــة فى شكلهـــا النيابى « الساهرة على ملكية وحرية الافراد » أى الدولة الحافظـــة للملكية الخاصة والمدعمة لنمو الرأسمالية أما على المستوى الايديولوجى

فقد برز شعار المساواة كشعار أساسى خصوصا فى الثورة الفرنسية فشعار المساواة يناقض التصور الاقطاعى للامتياز الطبيعى والوراثى للاسياد الاقطاعيين على بقية الافراد، فالطبقة البورجوازية اتجهت بكل قوة لتكسير هذه الامتيازات التى كانت تمنعها من التسلل الى السلطة السياسية وبالتالى من الهيمنة عليها وتبع ذلك ضعف على مستوى الايديولوجية الدينية وتهجم على الكنيسة باعتبارها تعطى شرعية دينية لاستمرار هذه الامتيازات التى كانت تنتفع بها هى نفسها.

ان ضعف طبقة الاسياد الاقطاعيين وحصول البورجوازية على السلطة أدى الى تحول فى الوظيفة الايديولوجية التى يلعبها شعار المساواة فقد وجه هذه المرة الى اخفاء الاستغلال والتناقض بين البورجوازية المنتصرة من جهة والطبقة العاملة من جهة أخرى وقد تكرس ذلك عبر الايديولوجية والاجهزة القانونية التى تعتبر أن المجتمع هو وحدة يتكون من مجموعة أفراد كل واحد منهم هو مواطن مالك » (فحتى العامل يملك قوة عمله) وبالتالى فهم متساوون أمام القانون.

ان المسار الذى اتبعته نشأة المستوى السياسى والايديولوجى فى تونس لا يمكن أن يفهم الا فى اطار طبيعة الهيمنة الاقتصادية. فالتشكيلة الاجتماعية فى تونس قبل دخول الاستعمار ككل التشكيلات الما قبل رأسمالية كانت تهيمن عليها ايديولوجيات دينية وبالتالى فهى لم تفرز ايديولوجية بورجوازية داخلية بل ان ظهور هذه الاخيرة كان نتيجة عملية خارجية أى « تعنيف » ايديولوجى وسياسى

بنفس الدرجة التى تعرضت فيها التشكيلة الاجتماعية الى تغنيت اقتصادي.

وقد بدأ ذلك عن طريق مجموعة القوانين التى سنت لضمان عيش السكان الاجانب فى الايالة وقد برز ذلك كما قلنا فى عهد الامان الذى فرض فرضا من طرف القوى الكبرى بدون أن يكون افرازا لواقع داخلي والدليل أنه رفض من طرف أكثر الفئات الشعبية وقد تجسم ذلك في رفضهم لشكل المحاكم الجديدة وبالتالى رفضهم لتكسير اشكال القانون القديم المستمدة من الشريعة والتى تتماشى وظروف عيشهم. كما رفض من طرف الارستقراطية الحاكمة لانه يحد من سلطتها فى اتجاه الاجانب خصوصا وبالتالى تفقد عن طريقه سلطتها المطلقة ولم يقبل الا من طرف عدد من المثقفين والاعيان الذين بدؤوا يتأثرون بالغرب وبتقدمه، فقد بدأت ايديولوجية التقدم والتطور فى مفهومه التكنولوجى (مصانع، الات حربية الخ ...) تنفذ الى الشرق والمغرب العربى مع دخول رؤوس الاموال والبضائع الاجنبية فبالنسبة لهؤلاء فان التطوير السياسى والادراى هو الذى من شأنه أن يساعد على التقدم واللحاق بأوروبا، أمثال (قبادو، وابن أبى ضياف وحتى خير الدين نفسه)

ولعب المبشرون المسيحيون دورا هاما في اضعاف الايديولوجية الدينية الاسلامية فى المدن خصوصا، حيث استطاعوا بمساندة من قناصلهم وحكوماتهم أن يفرضوا بناء الكنائس ونشر المسيحية، فقد كان الاباء البيض عبارة عن « حمام سلام » حضروا

الاطار النفسي والايديولوجي لدخول البضائع ورؤوس الاموال لكن هذه المحاولات لم يكن لها تأثير على الفئات الشعبية الواسعة بل بالعكس ولدت فيها شعورا دينيا قويا لمحاربة هذا الدخيل الذي أتى ليحطم الايديولوجيا التي تلعب دورا تماسكيا واجتماعيا ونفسيا خصوصا في القرن 19 حيث كثرت المجاعة والفقر والانتفاضات وقد اضطرت السلطة الى حماية الاجانب من محاولات التنكيل التي تعرضوا لها من طرف الفئات الشعبية.

كما برز هذا التدخل عن طريق الاجهزة المدرسية التي جاءت نقيضا للاجهزة التقليدية (جامع الزيتونة) ناشرة قيم وتصورات لائكية تتماشى والفكر البورجوازي الاستعماري المتجه الى تكسير القيم الحضارية والتاريخ واللغة التي تجمع بين أفراد الفئات الشعبية التونسية. وقد أفرزت هذه الاجهزة الايديولوجية المدرسية فئة تونسية من البورجوازية الصغيرة التي تأثرت بالقيم اللائكية والتصورات البورجوازية وخصوصا مفهومها للامة كمجموعة من المواطنين الذين لهم حقوق وعليهم واجبات والدولة كحكم بين هؤلاء المواطنين. لكن القيم اللائكية بقي مجال تأثيرها على الفئات الشعبية ضعيفا فهي لم تتمركز الا في اطار البورجوازية الصغيرة المثقفة فقادت سلوكها وان المقاومة التي أظهرتها الفئات الشعبية خصوصا سواء كان على مستوى اقتصادي لتنغيير وسائل انتاجها وطرق عيشها أو على المستوى الايديولوجي برفضها القيم الغربية التي تتجه لتحطيم قيمها التقليدية، هي التي تفسر دخول أجهزة قمعية

قوية لمساندة التدخل الاقتصادى والايديولوجى فالدولة الاستعمارية هنا فى مفهومها الغربى البورجوازى لم يبق منها الا وجهها القمعى الذى ارتبط بسلطة البايات الدكتاتورية ووظفتها لصالحه، فقد حافظت شكليا على هذه السلطة لكنها ركزت من خلالها ومن ورائها مجموعة من الاجهزة القمعية (جيش، شرطة الخ ...) التى لعبت دورا هاما فى تكريس وتعميق الهيمنة الاقتصادية والايديولوجية، وقد تبع دخول هذه الاجهزة تبرير ايديولوجى وهو « نشر الحضارة فى الشعوب الوحشية »، فمن أجل هذه الغاية تبرر الوسائل فكل الطرق شرعية لتحضير هذا « الشعب المتوحش غير الواعى »، ولذا فان اطار تطبيق الحرية والديمقراطية السياسية اقتصر على فئة المعمرين اذ أن « التحضير » يحتاج الى نوع من العنف الضرورى « لتربية هؤلاء الاطفال » والارتفاع بهم الى فترة النضج والاكتمال. كرد فعل على هذه المحاولات لتفجير التماسك القديم السياسى والايديولوجى نلاحظ أن الفئات الشعبية التى تعرضت لهذا القمع تمسكت أكثر فأكثر بقيمها التقليدية وتصوراتها الدينية التى أصبحت بالنسبة اليها تمثل الملجأ الاساسى الذى بواسطته تحتمى من عملية التفتيت والتحطيم الذى تعرضت اليه. فنحن هنا أمام ظاهرة عكسية لما حدث فى أوروبا فبينما ضعف الشعور الدينى وفتتت العلاقات التقليدية فى أوروبا الامر الذى أدى بالمفكرين والفلاسفة فى أوروبا وخصوصا فرنسا الى البحث عن توازن جديد عن طريق المستوى السياسى والفكر اللائكى والوضعى (محاولات اغسط كونت فى تركيز مجتمع وضعى) نلاحظ فى العالم المهيمن عليه وفى تونس

بروز وتقوية الشعور الدينى ورفضا شعبيا لكل ما يمثل الغــــرب والقيم الغربية، فكأن التحطيم المادى الذى تعرضـــــت له العلاقـــات التقليدية ونمط الحياة المادية عوض عن طريق التمسك بالايديولوجية التقليدية، بدون شك لا يجب أن نرى أن تركيز وتدعيم النفــــوذ الدينى والقيم التقليدية بقى على مستوى تصورات فقط بل تكرست هذه التصورات فى مجموعة من الممارسات اليومية السياسية ضـــد ما يعتبر العدو وهو المستعمر كما تخللت هذه التصورات والممارسات تناقضات حسب الفئات والطبقات التى شاركت فى الصراع ضد المستعمر

ان الرجوع الى القيم وتقوية نفوذها ونهضة الفكر الدينى أخذت شكلا سياسيا نتيجة الهيمنة الفعلية للاستعمار لذا فأى رجوع الى القيم والدين وبالتالى فأى ردة فعل تأخذ شكلا سياسيا يكون الهدف منها التخلص من المستعمر، كما ان هذه الهيمنة على أغلب الفئات خلقت نوعا من التجانس فى التصورات وردات الفعل بين مختلف الفئـــات التى شاركت فى الحركة ضد المستعمر وبالتالى بقيت التناقضـــات والتمايز بينها أى وعيها لنفسها كطبقة محدودة نسبيا، وهو ما سيؤثر على مستقبل علاقة هذه الفئات فى ما بينها واستقلالية تحركها وحتى على شكل السلطة المستقبلية. أما الفئة التى تأثرت أكثر من غيرهـــا بالايديولوجية السياسية والقانونية الغربية المتمثلة فى المساواة والحرية والعدالة والامة (خريجو الجامعات الغربية) وأرادت تكريس هـــــذه التصورات على البنية السياسية التى أقامتها، فان هشاشة وضعف البنية الاقتصادية والمادية التى اعتمدت عليها والتى تعرضت الى تشويهات

عديدة من طرف الاستعمار أدت الى استمرار التبعية والتشويه وحالت دون تحقيق هذه الشعارات التى بقيت مجرد هدف امنت به وشعارات تلعب دورا ايديولوجيا دون أن تستطيع تطبيقها تطبيقا فعليا.



الخاتمة

ان الدراسة التى قمنا بها قد أبرزت عددا من النقاط الهامة والحاسمة فى فهم العلاقات الاجتماعية السائدة لان دخول الرأسمالية الى تونس قد أحدث مجموعة تغيرات وتصدعات حددت تطور المجتمع التونسى فى الفترات اللاحقة، وقد وصلت هذه الدراسة الى مجموعة نتائج تمكن من فهم ما حدث فى فترة دخول الرأسمالية وما تبعها من أحداث.

يمكن تلخيص هذه النتائج فى ما يلى :

أولا : ان تحديد طبيعة العلاقات الرأسمالية التى هيمنت على العلاقات التقليدية فى تونس لا يمكن القيام به الا فى اطار عالمى أى باعتبار الهيمنة والتوسع المستمرين لنمط الانتاج الرأسمالى على أغلب بقاع العالم.

ثانيا : ان انتشار العلاقات الرأسمالية فى تونس لم يكن نتيجة افراز داخلى للتشكيلة الاجتماعية التونسية بل كان نتيجة عملية عنيفة مصدرها خارجي.

ثالثا : ان دخول نمط الانتاج الرأسمالى بهذه الطريقة قد أدى الى

تركيز علاقات انتاج رأسمالية مرتبطة بالرأسمالية العالمية تابعة لهـا ومشوهـة.

ان الارتباط والتبعية والتشويه ليست مجرد تقييمات وأحكام بل هى مفاهيم تعكس واقعا موضوعيا.

فالارتباط يعنى تلك العملية التاريخية التى بدأت بالهيمنـة التجارية الاوروبية على تونس فى مراحلها الماركتنلية والتى تدعمت بتركيز اقتصاد اتجار هذه العملية التدريجية أدت الى ربط الاقتصاد التونسى بالعلاقات التجارية الاوروبية ورغم التأثيرات التى أحدثتها هذه العملية على بعض الفئات الشعبية فالارتباط بقى مقتصرا على مستوى تجارى ولم يمس التشكيلة الاجتماعية فى العمق.

ان الارتباط يشكل القاعدة التى أدت الى تركيز علاقات تبعية التى قد تم تدعيمها مع الهيمنة الامبريالية والتى أدت الى تدخـل علاقات الانتاج الرأسمالى فى عمق التشكيلة الاجتماعية التونسية وتفتيت جـزء من العلاقات الما قبل رأسمالية وخلق فضاء تهيمن فيه العلاقات الرأسمالية التى أصبحت تدريجيا هى نفسها علاقات مهيمنة على التشكيلة الاجتماعية ككل أى أخضعت لها العلاقات الما قبـل رأسمالية وبالتالى أصبحت علاقات الانتاج الرأسمالية هى التى تعيد انتاج التشكيلة الاجتماعية ككل فعلاقات الانتاج الرأسمالية هـذه

لا تملك مركز نموها فى نفسها بل تابعة للتغيرات والتهيكلات التى تحدث فى الانتاج الرأسمالى فى أوروبا، فالتبعية اذن تعكس العلاقة العضوية بين التشكيلة الاجتماعية فى بلاد العالم الثالث ونمط الانتاج الرأسمالى فى أوروبا فتوسع وتطور هذا الاخير يتم عن طريق زيادة تعميق استغلال العلاقات المهيمن عليها.

ان تركيز علاقات التبعية وتوسيعها تتم عبر عملية تشويـــه للتشكيلة الاجتماعية ككل يتمثل هذا التشويه الذى يعتبر نتيجة حتمية للتبعية فى تطور ونمو غير متوازنين بين مجموع القطاعـات (تضخما فى القطاع الثالث على حساب القطاع الاول والثانى) فرغم النسبة الهامة التى تشتغل فى القطاع الزراعى فان أهميته فى المنتوج الداخلى الخام تبقى ضعيفة جدا كما يبقى القطاع الصناعى هامشيا لان النمو الصناعى لم يكن نموا ممركزا وعدم التوازن بيـن القطاعـات يتبعه عدم توازن على مستوى ايديولوجى.

هذا الاختلال فى التوازن نشأ نتيجة العملية العنيفة التى تم بها تسليط نمط الانتاج الراسمالى وتكريس كل طاقات البلاد لا فى اتجاه نمو داخلى للتشكيلة الاجتماعية بل فى اتجاه خدمة مصالـح البلاد المهيمنة، (توسيع رقعة البطالة الابقاء على جزء هام من العلاقات الما قبل رأسمالية وعلى وسائل انتاج عمل تقليدية، توجيه الزراعات والصناعات لتلبية حاجيات البلاد المهيمنة الخ ...) أى جعل البلاد خاضعة الى قرار خارجى يصدر من البلاد المصنعة.

المراجع

1 ـ المراجع النظرية حول المادية التاريخية

- ـ لويس التوسر « قراءة رأس المال »
- ـ نيكوس بولنزاس : «السلطة السياسية والطبقات الاجتماعية»
- ـ ماركس : « الايديولوجية الالمانية »
- ـ ماركس : « رأس المال »
- ـ كارل ماركس للنين

2 ـ المراجع النظرية حول مسألة الرأسمالية

- ـ رأس المال لكارل ماركس
- ـ تطور الرأسمالية فى روسيا للنين
- ـ التطور اللامتكافىء سمير أمين
- ـ الانتقال من الاقطاع الى الرأسمالية (مجموعة من الماركسيين)
- ـ مراسلات ماركس وأنجلر لماركس وأنجلر (مجموعة نصوص)
- ـ الماركسية والجزائر لماركس وأنجلر (مجموعة نصوص)
- ـ الاقطاع والرأسمالية الزراعية فى مصر لصالح محمد صالح
- ـ مدخل الى الثورة الفلسطينية لفؤاد رؤوف
- ـ حول نمط الانتاج الاسيوى (مجموعة من الماركسيين)
- ـ حول نمط الانتاج الاقطاعى (مجموعة من الماركسيين)
- ـ الامبريالية أعلى مراحل الرأسمالية للنين
- ـ التحالف الطبقى لبيار فليب راى

ـ مسألة الفلاحين سمير أمين وفركو بولوس

ـ الامبريالية فى أرقام لبيار جالى

3 ـ المراجع حول الرأسمالية فى تونس

ـ الاستعمار الزراعى فى تونس لجون بونسى

ـ تونس لجان ديموا لجبرائيل أردان

ـ تونس لاندرى ريمون وجون بونسى

ـ ابن خلدون للاكوست

ـ تونس اليوم وغدا

ـ المملكة التونسية لكامبون

ـ الدستور التونسى واسترجاع السيادة الوطنية للسنوسى

ـ لوسات فالانسى الفلاحون التونسيون

ـ لوسات فالانسى المغرب قبل احتلال الجزائر

ـ المجلة المغربية عدد 6 جويلية 1976

ـ الهادى الشريف الحملة الاوروبية والمصاعب التونسية

ـ أصول الاستعمار فى تونس لقانياج

ـ ابن أبى الضياف اتحاف أهل الزمان (دولة أحمد باى)

ـ تونس الما قبل استعمارية لمصطفى كريم

ـ تمركز الاستعمار فى تونس لعلى محجوب

ـ وجوه من الصناعة الحرفية فى افريقيا الشمالية لكلفان

ـ تونس لسباق

ـ العمال التونسيون للطاهر الحداد

ـ الاجراء والحركة العمالية فى تونس لكلود ليازو

- المسألة الوطنية والمسألة النقابية لمصطفى كريم
- السكان التونسيون لمحمود السكلانى
- المغرب العصرى لسمير أمين
- التحقيق الذى قام به مجموعة من المختصين حـــول حالـــة الفلاحين التونسيين من بينهم البكوش (فى فترة الاستعمار)



الفهـــرســت

2 ـ التقسيم العالمي للعمل ونشأة التطور اللامتكافىء (تركيز اقتصاد الاتجار)

3 ـ تأثير اقتصاد الاتجار على الفئات المهيمنة والفئات الشعبية

التقسيم العالمي للعمل والتطور اللامتكافىء (الهيمنة الامبريالية)

ـ حول الهيمنة الامبريالية (مقدمة نظرية)

ـ التراكم البدائي

أ ـ سر الحملة الاستعمارية أو مضاربات الطغمة المالية

ب ـ فصل المنتج عن وسيلة انتاجه

ـ مقدمة نظرية

ـ تفقير الحرفيين

ـ تفقير الفلاحين وتفتيت العلاقات القبلية الجماعية

ـ التفقير عن طريق استعمال الاطار القانوني

ـ التفقير عن طريق التطويق والاستقرار

ـ دور الربا في تفقير الفلاحين

ـ فرض النقد في نمط استهلاك البدو والفلاحين

ـ مقاومة البدو والفلاحين لعملية التفقير

ظهور الرأسمالية الزراعية

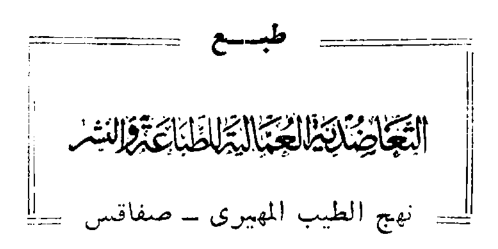
ـ نشأة المزارع الرأسمالي

أ ـ تحويل الريع العيني الى ريع نقدي

ب ـ دور الرأسمال البنكي والنقدي في نشأة المزارع الرأسمالي

ج ـ انتشار الالة والمكننة الزراعية

د ـ توسيع نطاق الزراعات التصديرية



الايداع رقم 18 ـ فيفري 1982 ـ الطبعة الاولى ـ

Mouyn

التعاضدية العمالية للطباعة والنشر
تونس 1982